

## السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2009 – 2012



### قراءة في الوقائع

لدى وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في نهاية آذار/مارس 2009، شكل البناء في المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية المحتلة المشكلة الأساسية التي كان على الحكومة الإسرائيلية الجديدة مواجهتها، ولا سيما في ظل مطالبة الإدارة الأميركية إسرائيلية باستئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وإصرار السلطة الفلسطينية على شرط تجميد البناء في المستوطنات للعودة إلى طاولة المفاوضات. وخلال سنتي 2009 – 2010 تحول موضوع تجميد البناء إلى موضوع خلافي بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، وترك بصماته على العلاقة السيئة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

إن هدفنا من رصد الوقائع المتعلقة بالبناء في المستوطنات خلال الأعوام الثلاثة التي مضت من عمر حكومة نتنياهو هو تتبع المسار الذي قطعتة هذه المسألة، ورصد تبدل المواقف الإسرائيلية والأميركية في هذا الشأن نتيجة تغيرات طرأت على الحياة السياسية الداخلية في إسرائيل أو بسبب تبدل الظروف الإقليمية والدولية.

إن الحقيقة الأساسية التي تظهرها هذه الوقائع هي الازدواجية التي انتهجها نتنياهو إزاء موضوع البناء في المستوطنات. فعلى الصعيد النظري - العلني تبني نتنياهو حل الدولتين في خطابه الشهير في جامعة بار - إيلان في 2009/6/14، لكن، في الواقع، لم يتأخر نتنياهو لحظة عن الموافقة على أي خطوة تساعد في تثبيت سلطة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال توسيع البناء في المستوطنات اليهودية وتعميقه.

وتبين الوقائع أن سنة 2009 كانت السنة التي تميزت بالجهود الشاقة التي بذلها الموفدون الأميركيون مع الساسة الإسرائيليين للاتفاق على تجميد البناء في المستوطنات اليهودية كشرط لا بد منه لاستئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، ولا سيما أن الإدارة الأميركية كانت مقتنعة يومها بأن تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني سيقوي محور الاعتدال العربي في وجه المحور الراديكالي الذي تتزعمه إيران. كذلك روجت الإدارة الأميركية يومها لنظرية ربطت فيها أيضاً بين حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وحل مشكلة السلاح النووي الإيراني، فبرزت معادلة تقول إن إخلاء مستوطنة يتساهر سيقابله تفكيك المنشأة النووية الإيرانية في نٹانز. وطوال أشهر انكب الطرفان الأميركي والإسرائيلي على بلورة صيغة لتجميد البناء، حتى جرى التوصل إليها في 2009/11/20.

ولدى تتبع الأحداث، يبدو واضحاً أن هذا الاتفاق لم يؤد لا إلى تجميد تام وشامل للبناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولا إلى الدفع قدماً بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، التي بدأت بصورة متعثرة بعد مرور ستة أشهر على إعلان التجميد وسرعان ما توقفت بعد انتهاء مدة التجميد. إذ تبرز، بالأرقام والتفصيلات، خروقات وقف البناء خلال تلك الفترة، فضلاً عن عمليات الابتزاز التي مارسها المستوطنون ومعسكر الصقور في حزب الليكود وأحزاب اليمين المتشدد على رئيس الحكومة لإحراجه.

وتعكس الوقائع تراجع الضغوط الأميركية على حكومة نتنياهو بشأن تمديد اتفاق تجميد البناء مع بداية تشرين الأول/أكتوبر 2010، الأمر الذي يمكن ربطه بتغير توجهات إدارة أوباما من المسألة في أعقاب فوز الحزب الجمهوري بالأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية والضغطات التي مورست على هذه الإدارة لتغيير موقفها الداعي إلى تجميد البناء في المستوطنات. وفي الواقع لم يمض وقت طويل حتى جرى الإعلان عن فشل كل الجهود الأميركية من أجل تمديد جديد لتجميد البناء في 2010/12/8، وبالتالي فشل المساعي لتحريك العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

يمكن القول إنه في سنة 2011، وبعد إعلان الموفد الأميركي الخاص جورج ميتشل استقالته من منصبه في 14/5/2011، استرجعت حكومة نتنياهو ملف البناء في المستوطنات اليهودية من يد الإدارة الأميركية ومن أيدي الفلسطينيين، واستعادت أعمال البناء في المستوطنات زخمها، وأصبح المستوطنون أكثر قدرة على فرض أجندتهم على الحكومة بدعم كبير من صقور الليكود وأحزاب اليمين المتطرف. وعاد إلى الواجهة موضوع البؤر الاستيطانية غير القانونية والنزاعات بين محكمة العدل العليا التي أصدرت أحكاماً بإخلاء هذه البؤر، وبين رفض المستوطنين عمليات الإخلاء ومقاومتها بالقوة من خلال عمليات "جباية الثمن" التي مارسها "شبان التلال". كما برزت مساعي أعضاء الكنيست من حزب الليكود لحماية البؤر الاستيطانية ودعمها من خلال الالتفاف على الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، وذلك عبر اقتراح قوانين جديدة تشل فاعلية قرارات المحكمة وتشرعن البؤر الاستيطانية، أو عبر تقييد صلاحيات وزير الدفاع إيهود باراك في التحكم برخص البناء.

### [\[يمكنكم الاطلاع على خريطة بتوزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية\]](#)

في سنة 2012 ومع دخول الإدارة الأميركية عام الانتخابات الرئاسية، وتراجع الاهتمام الدولي بحل المشكلة الفلسطينية نتيجة الانشغال بالتغييرات السياسية التي شهدها العالم العربي في ظل موجة "الربيع العربي"، والتهويل الإسرائيلي بخطر السلاح النووي الإيراني، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحاً على جدول الأعمال كما كان سابقاً، الأمر الذي ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه لتنفيذ المشاريع والخطط التي تضمن إسرائيل من خلالها تأييد سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية من دون حسيب أو رقيب، باستثناء نشاط الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي هي بمثابة العين التي تراقب ما يجري من الداخل، والتي تشكل تقاريرها مصدراً أساسياً للكثير من المعلومات في هذا الصدد.

رندة حيدر

## وقائع وتصريحات ومواقف\*\*

استندت هذه الوقائع إلى النشرة اليومية التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية بعنوان ”مختارات من الصحف العبرية“. وللمزيد من التفاصيل تمكن العودة إلى أعداد النشرة وفقاً للتواريخ المذكورة.

### • سنة 2009:

2009/4/24: قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في لقاء عقده أمس مع رئيس الحكومة التشيكية، ميرك توبولانيك: ”إذا لم يكن في استطاعة الإسرائيليين بناء منازل في الضفة، فالفلسطينيون يجب ألا يبنوا أيضاً.“ وأضاف: ”ليس لدي خطط لبناء مستوطنات جديدة، أما إذا أراد شخص ما بناء منزل جديد في مستوطنة قائمة، فلا أعتقد أنه توجد مشكلة هنا.“

2009/4/27: بدأ العمل في إقامة حي سكني يهودي جديد في حي عرب السواخرة الواقع جنوبي شرقي القدس والذي يتضمن 62 إلى 66 وحدة سكنية في منطقة تقع ما وراء الخط الأخضر. وقد بدأت أعمال البناء قبل شهرين، بموافقة من البلدية التي تعد من ملاك الأرض. وموقع البناء محاط من جهات الشمال والجنوب والغرب بمنازل عائدة إلى سكان الحي الفلسطيني، وإلى الشرق منه تمر الطريق الرئيسية للحي.

2009/5/18: أعلن مجلس مستوطنات غور الأردن الإقليمي عن مناقصة لتطوير مستوطنة ”مسكيوت“ في غور الأردن التي كانت في السابق بؤرة استيطانية تابعة للناحل هجرها المستوطنون. وكان وزير الدفاع السابق عمير بيرتس أقر بناءها مجدداً، لكنه تراجع عن ذلك تحت ضغط أميركي. وفي عهد حكومة إيهود أولمرت، في تموز/ يوليو 2008، أقر وزير الدفاع إيهود باراك بناء المستوطنة مجدداً لتستوعب 50 عائلة سبق أن أُخلي بعضها من غوش قطيف.

2009/5/22: أعاد المستوطنون، بعد ظهر أمس، إقامة البؤرة الاستيطانية غير القانونية ”معوز إستير“، المحاذية لمستوطنة ”كوخاف هشاحر“ شرقي رام الله، والتي قامت الحكومة الإسرائيلية بتفكيكها في ساعات الصباح.

2009/5/22: تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال لقائه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، هذا الأسبوع، بعدم إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة، غير أنه رفض تجميد البناء في المستوطنات القائمة. ولذا، من المتوقع أن تستمر أعمال البناء في المستوطنات والكتل الاستيطانية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وذلك خلافاً لموقف الإدارة الأميركية. وقال نتنياهو، خلال مداوولات داخلية يوم أمس، أنه وعد أوباما بعدم إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، لكنه حرص في الوقت نفسه على تأكيد عدم تجميد البناء

\*\* ساهمت في الإعداد لميس رضا

في المستوطنات القائمة أو الجديدة. وأضاف أنه قال للمسؤولين الأميركيين إنه "لا يمكن البناء في الهواء من أجل استيعاب النمو الطبيعي للمستوطنات".

**2009/5/25**: سيحاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المضي قدماً في تنفيذ التفاهات التي توصل إليها سلفه إيهود أولمرت مع الإدارة الأميركية السابقة بشأن قضية البناء في المستوطنات منذ سنة 2001، والتي كان بعضها مكتوباً، وبعضها الآخر شفهيًا. وقد حددت التفاهات غير الرسمية بين أولمرت وإدارة الرئيس بوش "المسموح والممنوع" في البناء في المستوطنات، وتم التوصل إليها قبل مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، بهدف توضيح التزام إسرائيل فيما يتعلق بتجميد البناء وراء الخط الأخضر، بحسب ما نصت عليه "خطة خريطة الطريق".

وقسم البناء وراء الخط الأخضر إلى أربع مناطق: القدس، التي رفضت إسرائيل، فيما يتعلق بها، التعهد بوضع أي قيود على تطوير الأحياء السكنية اليهودية في شرقي المدينة؛ المستوطنات المنعزلة الواقعة خارج الكتل الاستيطانية [الكبرى]، التي يسمح بالبناء الجديد فيها داخل حدود البناء القائم فقط، بحيث لا تستهلك المستوطنة أراضي إضافية؛ المستوطنات داخل الكتل الاستيطانية، مثل معاليه أدوميم، التي يسمح بالبناء فيها خارج خط البناء القائم أيضاً.

**2009/6/30**: أعلنت وزارة الدفاع، في معرض ردها على استئناف قدمه سكان فلسطينيون وحركة السلام الآن إلى المحكمة العليا بشأن قضية بؤرة "ميغرون" الاستيطانية، أنها صادقت على خطة لإقامة 1450 وحدة سكنية في مستوطنة "غيفع بنيامين"، المعروفة أيضاً باسم مستوطنة "أدام"، والتي سينقل سكان بؤرة "ميغرون" الاستيطانية إليها عندما يتم إخلاؤها. وقد أقرت الوزارة إقامة 50 وحدة سكنية جديدة في المرحلة الأولى.

**2009/7/2**: اتهمت السلطة الفلسطينية إسرائيل هذا الأسبوع بالتخطيط لإعلان أراضٍ تعادل مساحتها 2% من مساحة الضفة الغربية كأراضي دولة، وبالتالي مصادرتها عملياً. ورفضت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هذا الادعاء قائلة إن الأراضي المعنية كانت تغمرها مياه البحر الميت، وقد انحسرت المياه وكشفتها، وإن الهدف من الإعلان هو منع الاستيلاء على الأراضي من جانب جهات خاصة أو تجارية.

وقد نشبت هذه العاصفة بعد أن نشرت دائرة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية ومستوطنة معاليه أدوميم 12 إعلاناً باللغة العربية في صحيفة "القدس" الصادرة في القدس الشرقية نهار الجمعة الفائت، جاء فيها أن القيم على أملاك الدولة طلب من دائرة تسجيل الأراضي أن تسجل مساحات إضافية من الأراضي كأراضي دولة، وطلبت الدائرة من كل من يدعي ملكية هذه الأراضي أن يقدم ادعاءه إلى الإدارة المدنية في الضفة الغربية في غضون 45 يوماً. ويتناول كل إعلان من الإعلانات الـ 12 قطعة واحدة من هذه الأراضي، ويفصل حدودها ويحدد موقعها على الخريطة. ويبلغ مجموع مساحة الأراضي المشار إليها نحو 138,500 دونم (34,600 فدان تقريباً)

**2009/7/6**: غادر وزير الدفاع إيهود باراك أمس، في زيارة قصيرة للندن حيث سيلتقي المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل لمواصلة التباحث معه في موضوع البناء في المستوطنات، وذلك في محاولة لبلورة تفاهات جديدة بين إسرائيل والإدارة الأميركية.

**2009/7/7**: اجتمع وزير الدفاع إيهود باراك أمس، للمرة الثانية خلال أسبوع، بالمبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل. وبحث الجانبان خلال الاجتماع الذي عقد في لندن، في الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن مسألة المستوطنات، وفي طلب إسرائيل دفع تطبيع العلاقات مع الدول العربية قدماً. ووعده الوزير باراك بإخلاء 23 بؤرة استيطانية غير قانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] خلال "بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر". ولم يتراجع الأميركيون بعد عن مطالبتهم بالوقف التام للبناء في المستوطنات، غير أن هذا الموضوع لا يشكل محوراً مركزياً في الخلاف بين الطرفين. وخلال اللقاء، سلم وزير الدفاع إلى ميتشل معطيات متعلقة بالبناء في المستوطنات، ولا سيما المنازل التي يجري بناؤها حالياً، والتي يقع معظمها في مستوطنتي "موديعين عيليت" و"بيتار عيليت". وأوضح باراك أن مسألة المستوطنات ستبحث لاحقاً في مفاوضات تفصيلية بين الطرفين، مثلها مثل الشؤون الأمنية وغيرها من الترتيبات. وقال أيضاً إنه لا يجوز "خنق" السكان الذين يقيمون في تلك الأماكن [المستوطنات]، التي ستبقى في يد إسرائيل في الاتفاق النهائي.

**2009/7/8**: وافق الأميركيون، على نحو مفاجئ، على بناء 2500 وحدة سكنية في المستوطنات، وذلك خلافاً للتصريحات التي كانت توجه إلى إسرائيل خلال الأشهر القليلة الفائتة، منذ تولي الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة زمام السلطة. وقد تم الحصول على هذه الموافقة بعد أن نجح وزير الدفاع إيهود باراك في إقناع الأميركيين بالسماح لإسرائيل بإكمال بناء المباني جميعها التي بدئ بإقامتها. بكلمة أخرى، منح الأميركيون موافقتهم على إكمال بناء نحو 700 مبنى في المستوطنات تؤلف نحو 2500 وحدة سكنية إضافية.

**2009/7/9**: نفت الولايات المتحدة أمس، أنها توصلت إلى حل وسط مع إسرائيل يسمح لها باستكمال بناء 2500 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية. وكانت صحيفة "معاريف" ذكرت، في وقت سابق من يوم أمس، أنه يمكن لإسرائيل إنهاء 700 مبنى [تؤلف 2500 وحدة سكنية، بناءً على موافقة الولايات المتحدة]. لكن الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية إيان كيلى قال إن هذا التقرير "غير دقيق"، وإن واشنطن مصرة على موقفها بوجوب وقف النشاطات الاستيطانية جميعها.

**2009/7/8**: أشار تقرير نشرته حركة "السلام الآن" إلى وجود نحو 80 بؤرة من أصل 100 بؤرة استيطانية إسرائيلية غير قانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مقامة، بصورة كاملة أو جزئية، على أراض فلسطينية خاصة، منها 16 بؤرة استيطانية مقامة بصورة كاملة على أراض فلسطينية خاصة. وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية الخاصة، التي أقيمت عليها بؤر استيطانية غير قانونية، 7000 دونم من مجموع مساحة الأراضي الكلية للبؤر الاستيطانية جميعها، والتي تبلغ 16,000 دونم. إن هذه المعطيات تدل على عملية سرقة واضحة، ويتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تتصدى للذين ارتكبوا هذه السرقة ولانتهاكهم للقانون.

[2009/7/20](#): قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مستهل جلسة الحكومة أمس، إن "القدس الموحدة هي عاصمة الشعب اليهودي في دولة إسرائيل، وسيادتنا على المدينة غير قابلة للطعن". وكان نتنياهو يعقب على احتجاج قدمته الولايات المتحدة إلى إسرائيل بسبب نيتها بناء وحدات سكنية في منطقة فندق شيبارد في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وأضاف رئيس الحكومة أن إسرائيل ليس في وسعها "قبول الفكرة التي فحواها أنه لا يحق لليهود الشراء أو البناء في أي مكان في القدس الشرقية".

[2009/7/22](#): قال نائب رئيس الحكومة دان مريدور أمس إن دعوات الولايات المتحدة إلى تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية تتعارض مع الاتفاقات السابقة التي تمت بين البلدين، ويمكن أن تقوض صدقية الولايات المتحدة. وأضاف أنه من المهم احترام التفاهات السابقة، "وإلا فإن ذلك سيثير تساؤلات عن شرعية الاتفاقات المستقبلية". وكان مسؤولون إسرائيليون، إلى جانب المسؤول السابق في البيت الأبيض إليوت أبرامز، أشاروا إلى سلسلة من التفاهات الخطية والشفوية التي تم التوصل إليها مع إدارة الرئيس بوش، والتي يبدو أنها تسمح ببناء محدود النطاق في المستوطنات.

[2009/7/24](#): وجهت الإدارة الأميركية تحذيراً صارماً إلى إسرائيل دعوتها فيه إلى عدم البناء في منطقة إي - 1 التي تقع بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية. وجاء في الرسالة الأميركية أن أي تغيير في الوضع القائم في منطقة إي - 1 سيكون "مدمراً". وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعهد سابقاً ببناء مشروع إي - 1 السكني، ففي زيارة لمعاليه أدوميم استهل بها حملته الانتخابية، أطلق وعداً قال فيه: "سأربط بين القدس ومعاليه أدوميم عن طريق إقامة حي "مفسيريت أدوميم" السكني، إي - 1. أريد أن أرى أحياء سكنية يهودية تشكل سلسلة متواصلة واحدة من البناء". وسبق أن حذر نتنياهو من أن تجميد البناء في منطقة إي - 1 سيمنع من إقامة اتصال جغرافي فلسطيني حول القدس. وتخطط إسرائيل لبناء حي سكني في منطقة إي - 1 يضم 3500 وحدة سكنية ومناطق تجارية وسياحية، وذلك من أجل إقامة اتصال حضري يهودي بين القدس ومعاليه أدوميم، وتعزيز قبضتها على القدس الشرقية، بحيث يتم تطويقها بأحياء سكنية يهودية

[2009/7/27](#): اجتمع المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل بوزير الدفاع إيهود باراك أمس. وعقب الاجتماع وصف ميتشل التوتر الذي نشب بشأن قضية البناء في المستوطنات والقدس الشرقية بأنه خلافات في الرأي بين أصدقاء، وشدد على أن "الأمر لا يتعلق بخصام".

[2009/7/27](#): يتبين من تقرير الإحصاء السكاني الذي تعده الإدارة المدنية أن عدد المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] اجتاز، لأول مرة، حد الـ 300,000 نسمة. وبحسب التقرير نصف السنوي المحدث حتى 2009/6/30، يقيم في الضفة 304,569 نسمة [عدا نحو 150,000 نسمة يقيمون في القدس الشرقية والمستوطنات المحيطة بها]، أي بزيادة بلغت 2,29٪ مقارنة بسنة 2008، التي بلغ عدد المستوطنين في نهايتها 297,745 نسمة.

وقد سُجِّلَ أعلى نمو في أعداد المستوطنين في المستوطنتين التابعتين لليهود الحريديم [المتدينين المتشددين]: "موديعين عيليت" التي أُضيف إليها نحو 1879 مستوطناً جديداً، بنسبة نمو بلغت 4,47٪، و"بيتار عيليت" التي أُضيف إليها نحو 1074 مستوطناً، بنسبة نمو بلغت 3,06٪. وسُجِّلَت أعلى نسبة مئوية للنمو السكاني في كل من "إيتمار" (5,10٪)، و"إيلون موريه" (4٪)، و"كفار تفوح" (3,79٪)، و"يتسهار" (4,86٪)، و"تيليم" (6,29٪)، و"مفو حورون" (5,35٪)، و"نتيف هغدود" في غور الأردن (8,13٪).

**2009/7/31**: أظهرت خريطة رسمية نشرتها الإدارة المدنية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] أن الأراضي التابعة لليهود في غوش عتسيون "التاريخية"، قبل إخلائها في سنة 1948، أقل من 15٪ من مساحة كتلة المستوطنات الكبرى التابعة اليوم لمجلس غوش عتسيون الإقليمي، والتي تطالب إسرائيل بضمها إليها في اتفاق الحل الدائم مع الفلسطينيين. وبحسب الخريطة، تعادل مساحة غوش عتسيون في الجانب الغربي ("الإسرائيلي") من خط الجدار الفاصل سبعة أضعاف مساحة مستوطنات غوش عتسيون التي أقيمت قبل سنة 1948 (70 ألف دونم مقارنة بنحو 10 آلاف دونم). إن معظم المستوطنات الموجودة ضمن المناطق الإدارية التابعة لمجلس غوش عتسيون الإقليمي يقع في مناطق بعيدة عن المستوطنات اليهودية الأصلية التي كانت تضم المستوطنات التالية: غوش عتسيون (أقيمت في سنة 1943)؛ مسوؤوت يتسحاق (1945)؛ عين تسوريم (1946)؛ رفديم (1947). ويوجد اليوم في مجلس غوش عتسيون الإقليمي 16 مستوطنة رسمية، بالإضافة إلى إفرات وبيتار عليت اللتين تصنفان على حدة كمجلس محلي وكبلدة. وإلى جانبهما قامت 17 مستوطنة شبه رسمية وبؤرة استيطانية غير قانونية.

**2009/8/6**: طلب المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك "وديعة" بشأن تجميد البناء في المستوطنات عاماً واحداً. وذكر ميتشل أنه سيتمكن، بواسطة الوديعة، من إحداث اختراق في الجمود الذي يسيطر على العملية السياسية، ومن تغيير المواقف السلبية للدول العربية فيما يتعلق بتقديم بادرته حسن نية تجاه إسرائيل على صعيد تطبيع العلاقات.

**2009/8/14**: جرت، في الأسابيع القليلة الفائتة، مفاوضات سرية بين مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية وبين مندوبين من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تهدف إلى تحديد معادلة متفق عليها بشأن تجميد البناء في المستوطنات. وقد علمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن نقطة الخلاف الوحيدة بين الطرفين في هذا الشأن تتعلق بفترة التجميد، وبالأوضاع التي تتيح لإسرائيل إمكان استئناف أعمال البناء في المستقبل.

**2009/8/17**: في الوقت الذي يتواصل النقاش بين الولايات المتحدة وإسرائيل للتوصل إلى صيغة متفق عليها بشأن تجميد البناء في المستوطنات، يسعى المستوطنون لخلق وقائع جديدة على الأرض قبل التوصل إلى قرار. ولقد برز في الأشهر الأخيرة أسلوب البناء السريع للكرافانات في المستوطنات. في مطلع تموز/ يوليو تحدثت صحيفة "هآرتس" عن التحضيرات لبناء عشرة كرافانات في مستوطنة عالي في الضفة حيث ظهرت بدايات العمل فيها. وبعد مرور أقل من شهر أصبحت أغلبية الكرافانات



جاهزة ويمكن في وقت قريب إشغالها. وتعتبر الساحة التي جرى البناء عليها أرضاً تابعة للدولة وخاضعة لأحكام قانون الاستيطان. لكن نظراً إلى أن مستوطنة عالي ليس لديها مخطط هيكلي موافق عليه، فالبناء فيها غير قانوني.

وقد جرى في مستوطنة كوخاف . يعقوب القريبة من رام الله، إقامة 12 كرافاناً على أرض تابعة لملكية فلسطينية خاصة.

**2009/8/18**: وافق كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، ووزير الإسكان أريئيل أتياس، على التجميد الفعلي لأعمال البناء في المناطق وفي الكتل الاستيطانية والقدس الشرقية. ووفقاً لمصادر على صلة بالموضوع فإن التجميد سيستمر حتى مطلع سنة 2010.

**2009/8/24**: يتبين من تقرير صدر عن "حركة السلام الآن" بشأن البناء في المستوطنات أنه تم البدء بإقامة 600 مبنى جديد في الضفة الغربية خلال النصف الأول من سنة 2009، منها 96 مبنى تقع في بؤر استيطانية غير قانونية. وتجرى إقامة 35% من هذه المباني شرقي الجدار الفاصل. ويتم جزء من أعمال البناء تنفيذاً لخطط بناء قديمة، كالبناء الذي أُقيم في كل من مستوطنات كوخاف هساحر، متتياهو، معاليه مخماش؛ تكواع؛ إلکانا؛ نعلأ، كفار عتسيون؛ بركان. وهناك نحو 40 ألف مبنى مقررٌ بحسب الخطط الهيكلية، ويقع معظمها في الكتل الاستيطانية الكبرى.

**2009/8/26**: يلتقي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل اليوم في لندن. وأمس أعرب مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى ممن يهتمون بالاتصالات الجارية بإسرائيل بشأن تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية عن التفاؤل، وقالوا إن "هناك تقدماً إيجابياً في المحادثات، وقد قلنا صراحة، منذ البداية، ما نريده فيما يتعلق بموضوع المستوطنات، ونحن نقرب من الحصول عليه من إسرائيل". ومن المتوقع أن يستمر اللقاء بين نتنياهو وميتشل ما يتراوح بين ثلاث ساعات وأربع ساعات، غير أن مسؤولين في ديوان نتنياهو وفريق ميتشل أكدوا أمس أنه سيكون هناك، على الأرجح، حاجة إلى لقاء آخر بين الطرفين قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر أيلول/ سبتمبر من أجل بلورة اتفاق. وسيأتي ميتشل إلى إسرائيل لمواصلة المحادثات في منتصف أيلول/ سبتمبر.

**2009/8/26**: بعد أن أعرب مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى أمس عن التفاؤل بشأن تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، أعلن اليوم أن إدارة أوباما قريبة من تحقيق اختراق من شأنه أن يمكّن من استئناف المفاوضات بين الطرفين قبل نهاية أيلول/ سبتمبر، كما صرح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مؤخراً. وبحسب تقرير أوردته صحيفة الغارديان البريطانية، ستقوم الولايات المتحدة، من أجل إلزام إسرائيل بالصفقة الآخذة في التبلور، بتبني خط متشدد تجاه طهران، وفي المقابل، ستجمد إسرائيل البناء في المستوطنات بصورة جزئية. وفي مقابل توسيع العقوبات ضد إيران، ينتظر من الحكومة الإسرائيلية تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية بصورة جزئية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحظى إسرائيل بإجراءات تطبيع للعلاقات من جانب دول عربية. وقال مصدر ضالع في الاتصالات: "الرسالة هي . إيران تشكل تهديداً يمس وجود إسرائيل، أما المستوطنات فليست كذلك".

**27/8/2009:** عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في لقائه مع المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جورج ميتشل أمس اقتراحاً إسرائيلياً جديداً لحل الخلاف بشأن مشكلة البناء في المستوطنات في الضفة الغربية. وعلى حد قول مصدر سياسي إسرائيلي، يتضمن الاقتراح وقفاً مؤقتاً للبناء، لتسعة أشهر على ما يبدو، ويُستثنى من ذلك البناء في القدس الشرقية. في المقابل، وافقت الولايات المتحدة على طلب إسرائيل سحب قضية البناء في القدس الشرقية من المفاوضات المتعلقة بمستقبل البناء في المستوطنات. وعلى حد قول مصدر سياسي، لن يطلب الأميركيون من إسرائيل إعلان تجميد البناء في القدس الشرقية.

**27/8/2009:** دعت عضو الكنيست تسيبي حوتوفلي يوم أمس بعض زعماء المستوطنين في الضفة الغربية إلى الاجتماع من أجل تكوين جبهة مشتركة للعمل ضد نية بنيامين نتنياهو التوصل إلى تفاهات مع الولايات المتحدة بشأن تجميد البناء في المستوطنات. وذكر مسؤولون رفيعو المستوى في الليكود أن تجميد الإستيطان قد يثير مشكلة سياسية لرئيس الحكومة داخل الائتلاف الحكومي، إذ ليس من الواضح كيف ستصرف العناصر اليمينية المشاركة في الائتلاف إذا أعلن نتنياهو تجميد الاستيطان. وحذّر حزب "البيت اليهودي" من تقارب بين رئيس الحكومة وأبو مازن. وقال عضو الكنيست زفولون أورليف أنه يأمل بالأينسى نتنياهو أن الأغلبية في الائتلاف تعارض قيام دولة فلسطينية وإخلاء مستوطنات، وأن على رئيس الحكومة التعبير عن سياسة قومية، لا سياسة حزب العمل.

**27/8/2009:** جاء في تقرير نشرته جمعية "عير عميم" أن مشروعاً لبناء نحو 150 وحدة سكنية جرى إقرارها خلال النصف الأول من سنة 2009، الأمر الذي يعني زيادة نحو 750 مستوطناً يهودياً إلى جانب 2000 مستوطن يهودي يعيشون في أحياء القدس الشرقية العربية. كما ورد في التقرير أن هذه الوحدات السكنية توجد توأصلاً بين الأحياء اليهودية المحيطة بالبلدة القديمة، وتؤدي إلى وجود مستوطنين في منطقة هي أساس الخلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين ووفقاً للتقرير، فإن ما يقرب من نصف عدد المستوطنين اليهود، البالغ 2000 مستوطن يسكن في الأحياء العربية، موزعين على الأحياء المسيحية والإسلامية في البلدة القديمة. وهناك 170 يهودياً يسكنون في حي الطور، و 250 في راس العمود، و 280 في سلوان، و 50 في حي الشيخ جراح، وهناك بضع مئات يسكنون في الحي الجديد "نوف تسيون" الواقع في قلب جبل المكبر.

**4/9/2009:** ذكر مصدر رفيع المستوى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يعتزم الموافقة على متابعة بناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية التي بدئ العمل بها، وذلك قبل اتخاذ القرار بتجميد البناء هناك. وأوضح المصدر أن المقصود بذلك عدم تجميد البناء في 2500 وحدة سكنية بدئ العمل فيها، ومن المنتظر إنجازها.

**7/9/2009:** أعرب نائب رئيس الحكومة الوزير سيلفان شالوم عن عدم رضاه على خطة تجميد البناء في المستوطنات، ودعا إلى تأجيل القرار حتى بدء المفاوضات. وقال في لقاء في تل أبيب: "إذا تحدثنا الآن عن دولة فلسطينية، وعن تجميد [الاستيطان]، فعن أي شيء سنتحدث في المفاوضات؟"

وأضاف: "ماذا نقول بعد بضعة أشهر من التجميد؟ هل نقول: هذا يكفي؟ من الواضح أن هذا لن يكون ممكناً، وسيؤدي إلى مواجهة لا مفر منها. تعالوا نعمل على تأجيل النقاش حتى البدء بالكلام على الحل الدائم. علينا أن نسمع ما سيقوله الجميع. والنقاش الداخلي سيمنع كثيراً من الضغط، وبذلك نستطيع التوصل إلى تفاهم مع كل أطراف الليكود".

**2009/9/8**: أثارَت موافقة وزير الدفاع إيهود باراك على بناء وحدات سكنية جديدة في الضفة، موجة انتقادات في إسرائيل، من اليمين ومن اليسار. فرييس كتلة "البيت اليهودي. المفدال الجديد" زفولون أورليف، قال إن قرار الموافقة على البناء "لم يأت لتلبية حاجات المستوطنين الحقيقية، وإنما من الواضح تماماً أنه محاولة لإدخال التوازن إلى الصورة، إذ إن نتنياهو يريد أن يظهر وجود بناء إلى جانب التجميد، وذلك كي يقدم للجمهور صورة متوازنة". وأضاف: "هذه هي المرة الأولى في إسرائيل التي توافق فيها حكومة وطنية على تجميد البناء. وهذا أمر خطر للغاية". في الجانب الآخر من الخريطة السياسية، وجهت أحزاب اليسار انتقاداتها إلى باراك ونتنياهو، فقال رئيس كتلة "ميرتس"، عضو الكنيست حايمم أوران، إن قرار باراك بناء وحدات سكنية في الضفة يعكس طبيعة هذه الحكومة المتذبذبة. ورأى أوران أن دعم باراك وبعض أعضاء كتلته لهذا القرار، يفاقم في حدة المشكلة، ويسرع في نهاية حزب العمل.

**2009/9/8**: هاجمت رئيسة المعارضة وزعيمة حزب كاديما تسببي ليفني، قرار الحكومة بالموافقة على بناء مئات الوحدات السكنية في الضفة الغربية، قبل تجميد الاستيطان. وقالت في مقابلة أجرتها معها الصحيفة أن ما يجري لا يخدم مصلحة الدولة، وأن سلوك الحكومة يتسبب بخسارة لإسرائيل. ووصفت ليفني خطة إعطاء مئات الأذونات بالبناء في الضفة بأنها من أجل "ذر الرماد في العيون" وهي "ليست صادقة". ففي رأيها، ليس هناك شيء حقيقي يجري غير صراع نتنياهو بشأن البقاء في منصبه.

**2009/9/9**: تطرق باراك في لقاء مع رؤساء السلطات المحلية إلى التوتر الناشئ مع الولايات المتحدة على خلفية الموافقة على بناء 450 وحدة سكنية قبل تجميد الاستيطان، فقال: "على إسرائيل التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن المستوطنات. ونحن نعمل بكل طاقتنا، كي نكون إلى جانب الولايات المتحدة لا ضدها". ولم يحضر الاجتماع عدد كبير من رؤساء السلطات المحلية الذين وجهت الدعوة إليهم، وذلك بسبب قرار رئيس الحكومة ووزير الدفاع تجميد البناء في المستوطنات، إذ حضر 30 رئيساً فقط من أصل 100 رئيس.

**2009/9/15**: تطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أمس، إلى تقدّم عملية السلام، وإلى المطلب الأميركي بشأن تجميد أعمال البناء في المستوطنات. وقال إن "الفلستينيين يتوقعون أن نوقف البناء [في المستوطنات] بصورة مطلقة، وقد أصبح واضحاً الآن أن هذا الأمر لن يحدث. إن القدس ليست مستوطنة، والبناء فيها سيستمر كالمعتاد".

**2009/9/16**: لم ينجح المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، حتى نهار أمس، في سدّ الفجوات بين إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، بصورة تتيح إمكان عقد قمة ثلاثية بين الرئيس الأميركي باراك أوباما، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وذلك في أثناء الدورة السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة، التي ستعقد بعد أسبوع في نيويورك.

**2009/9/17**: قامت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ليمور ليفنات [من حزب الليكود]، أمس، بزيارة البيوت المهدمة في مستوطنتي عيلي وحريشا [في الضفة الغربية]، وأعلنت خلال ذلك أنه يجب إتاحة المجال أمام إمكان ممارسة حياة سوية في المستوطنات، وأن "أطفالاً جديداً يولدون هناك، ويجب تمكينهم من الحياة بصورة طبيعية". وفي أثناء الزيارة، توجهت إلى الوزيرة إحدى المستوطنات التي جرى إخلاؤها من بيتها في مستوطنة نفيه دكاليم في إبان خطة الانفصال عن غزة [في صيف سنة 2005]، فبادرتها الوزيرة بتقديم اعتذار شخصي عن عملية تفكيك المستوطنات هناك، وقالت: "إن جراح الانفصال لم تلتئم بعد، ولا يجوز تكرار مثل هذا الأمر مطلقاً".

**2009/9/22**: بينما يستعد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للقاء الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في نيويورك، يواصل العمال في مستوطنة بيتار عليّيت في الضفة الغربية وضع الأسس لبناء منازل جديدة. وعلى الرغم من الحديث عن تجميد البناء في هذه المستوطنة التابعة للمتدينين المتشددين، والتي تقع جنوبي القدس، فإن أعمال البنية التحتية في المستوطنة، بدأت في الأسابيع الأخيرة، تحضيراً، على ما يبدو، لإنشاء حي سكني جديد. وفي حين أن موقع البناء كائن ضمن الحدود البلدية للمستوطنة، إلا أنه يقع على تلة خارج المساحة المبنية عليها المستوطنة.

ويبدو أن ما لا يقل عن بضع عشرات من الوحدات السكنية سيتم بناؤها في الموقع غير المذكور في قائمة الـ 455 وحدة سكنية التي أعلن وزير الدفاع إيهود باراك إعطاء الموافقة على بنائها قبل أسبوعين كخطوة أخيرة قبل تنفيذ التفاهات الجديدة بشأن تجميد البناء.

**2009/10/1**: ستقدّم إلى مكتب التخطيط اللوائي [تخطيط المحافظات] في وزارة الداخلية، وإلى سلطات التخطيط في بلدية القدس، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، خطة لبناء 14 ألف وحدة سكنية في منطقة قرية الولجة الفلسطينية التي تقع جنوبي غربي القدس من أجل المصادقة عليها. وهذا هو أكبر مشروع سينفذ في المنطقة التي ضمت إلى القدس بعد سنة 1967، منذ إقامة الأحياء السكنية بسغات زئيف وجيلو وهار حوما. وبحسب التقديرات، فإن هذا الحي الجديد المسمى غفعات ياعيل سيمتد على مساحة 3000 دونم، ومن المفترض أن يستوعب 40 ألفاً من السكان اليهود. كما أنه من المفترض أن يتجاوز الحي السكني الجديد عن نطاق الحدود البلدية لمدينة القدس، وأن يمتد إلى داخل مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

**2009/10/7**: تعقد ظهر اليوم (الأربعاء) مراسم احتفال بوضع حجر الأساس لحي سكني يهودي جديد في قرية جبل المكبر في القدس الشرقية. وتهدف هذه المراسيم إلى تدشين بناء المرحلة الثانية

من حي "نوف تسيون" السكني. وتضم المرحلة الأولى التي تمت قبل بضعة أعوام 91 وحدة سكنية، ويجري في هذه الأيام استكمال توطين الحي السكني بعائلات تنتمي إلى حركات دينية. قومية. أما المرحلة الثانية التي حصلت على تراخيص البناء اللازمة فستضم 105 وحدات سكنية، وستبدأ أعمال البناء فيها، على حد قول أصحاب المشروع، خلال فترة قريبة جداً. وفي حيازة أصحاب المشروع خطة مقررّة لبناء 150 وحدة سكنية إضافية في المرحلة الثالثة. وفي حال بنائها سيصبح حي "نوف تسيون" أكبر مستوطنة يهودية تقع داخل حي عربي في القدس الشرقي. وكان تم خلال الأشهر القليلة الفائتة، البدء بتوطين حي "نوف تسيون" السكني بمواطنين إسرائيليين ويهود أميركيين، وهو يقع بالقرب من فندق شيبارد الذي يشكل بؤرة خلاف في هذه الأيام.

**2009/10/16:** على الرغم من التعهدات التي قدمتها إسرائيل إلى إدارة أوباما الشهر الفائت، فإن أعمال بناء واسعة في 11 مستوطنة في الضفة الغربية، بدأت خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة. هذا ما يتبين من عملية رصد أجريت هذا الأسبوع في مناطق الضفة. وأعمال البناء هذه ليست جزءاً من 2500 وحدة سكنية كان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك قد تفاهما مع الولايات المتحدة على إنجازها، كما أن هذه المواقع الجديدة لا تدخل ضمن لائحة 492 وحدة سكنية جديدة وافقت وزارة الدفاع على بنائها. بالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال البناء في نحو 20 مستوطنة أخرى، ما زالت مستمرة. وفي المقابل، أقر وزير المواصلات يسرائيل كاتس أول أمس سلسلة مشاريع تدخل في مجال المواصلات في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وتشمل التغييرات الميدانية في مستوطنات الضفة مئات الدونمات، ويمكن رؤيتها بوضوح. وتجري أعمال البناء في مستوطنات: كرمل؛ كريات أربع؛ بيتار عيليت؛ أليعيزر؛ شيلو؛ ظلمون؛ نيلي؛ يتسهار؛ ماعون؛ براخاه؛ روش تسوريم. كما تجري أشغال إضافية في كل من: تكواع؛ نوكديم؛ مسكيوت؛ كوكاف هاشاخر؛ معاليه مخماش؛ أفني حيفتس؛ معاليه شومرون؛ أورانيت؛ ألون؛ ألون شفوت؛ ألوني شيلو؛ بيتار عيليت؛ بركان؛ غفعات زئيف؛ دوليف؛ هار غيلو؛ ظلمون؛ يتسهار؛ كوخاف يعقوب؛ كفار أدوميم؛ كفار عتسيون؛ كرمل؛ ميفو حورون؛ متتياهو؛ نعالية؛ عيتس إفرايم؛ بدوئيل؛ تسوفيم؛ كيدار؛ كاليا. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من هذه المستوطنات يقع شرقي الجدار، بينما يقع الجزء الآخر ضمن الكتل الاستيطانية. ووفقاً للأرقام التي نشرتها حركة "السلام الآن" في الأسبوع الماضي، فإنه يجري الإعداد لبناء نحو 800 وحدة سكنية في 34 مستوطنة.

**2009/11/18:** صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس أمس على إنشاء 900 وحدة سكنية في حي جيلو في القدس، وذلك رغم معارضة الأميركيين توسيع هذا الحي الذي يقع ما وراء الخط الأخضر. وستؤدي هذه الخطة إلى توسيع حي جيلو في اتجاه قرية المالحة [الفلستينية] بشكل ملحوظ، وستكون الـ 900 وحدة سكنية المخطط لبنائها منازل فسيحة تتألف من 4 - 5 غرف بهدف جذب سكان أثرياء نسبياً إلى الحي. وكان المبادر إلى وضع هذه الخطة هو رئيس مديرية أراضي إسرائيل، وتم إقرارها كجزء من الخطة الهيكلية لمدينة القدس، وقد صادقت اللجنة اللوائية عليها أمس، وبشكل نهائي. وتشكل الخطة مرحلة أولى في التوسيع المخطط له للحي، فهناك خطط أخرى قيد الإقرار وتتعلق ببناء نحو 4000 وحدة سكنية إضافية في حي جيلو والمناطق المجاورة له.

**2009/11/19**: أقامت حركة "الليكود العالمي" أمس، مراسم احتفال بوضع حجر الأساس لتوسيع حي "نوف تسيون"، المستوطنة اليهودية الواقعة في قلب جبل المكبر في القدس الشرقية. وسيكون الحي الجديد عبارة عن توسعة للحي القائم حالياً الذي يحتوي على 90 وحدة سكنية، والذي يتوقع بناء 105 وحدات سكنية إضافية فيه.

واشترك في المراسم أعضاء وفد من اليهود الأميركيين المهتمين بشراء منازل [في القدس]. وترأس الوفد الأميركي عضو مجلس نواب ولاية نيويورك دوف هيكيند، الذي يعتبر من المؤيدين المتحمسين للمستوطنين.

**2009/11/19**: خلافاً لموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، لا يعتقد أن البناء الإسرائيلي في حي جيلو [الذي أقرت خطة إسرائيلية لبناء 900 وحدة سكنية فيه قبل يومين] يشكل عقبة أمام معاودة المفاوضات مع الفلسطينيين. فقد قال كوشنير أمس إن فرنسا، مع أنها تعارض البناء في المستوطنات من الناحية المبدئية، إلا إن حالة جيلو ليس من المفترض أن تشكل عقبة. وفي حديث أدلى به إلى مراسلين إعلاميين في السفارة الفرنسية في إسرائيل قال: "لقد فهمت من نتياهو أن الأمر يتعلق بإجراءات تخطيط وبناء عادية، وأنا أوافق على هذه المسألة."

**2009/11/26**: النص الحرفي لبيان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن تعليق البناء في المستوطنات

"لقد صادق المجلس الوزاري المصغر اليوم على تعليق مشاريع البناء الجديدة وكذلك تعليق إصدار تصاريح البناء الجديدة للوحدات السكنية في يهودا والسامرة لمدة 10 أشهر. إن هذه الخطوة غير سهلة بل إنها مؤلمة، غير أننا نتخذها من منطلق الاعتبارات القومية الواسعة وبهدف الحث على استئناف المفاوضات لإحلال السلام مع جيراننا الفلسطينيين. أمل في أن يقتنص الفلسطينيون والعالم العربي هذه الفرصة للمضي قدماً في طريق السلام. سبق وأن أوضحت مرات ومرات أنني أعتزم العمل بحزم مع الإدارة الأميركية وأصدقائنا في أنحاء العالم لتحقيق تسوية سلمية آمنة ومستقرة لدولة إسرائيل. لقد دعوت مراراً وتكراراً منذ أداء الحكومة برئاسة اليمين قبل 8 أشهر إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، حيث قلت إنني سأذهب إلى أي مكان في العالم لإجراء الحوار حول السلام.

لقد رسمت في سياق خطابي في جامعة (بار إيلان) رؤية السلام حيث قلت إن المشكلة المركزية لا تخص موافقة إسرائيل على قيام دولة فلسطينية بل إن المسألة تدور حول موافقة الفلسطينيين على وجود دولة يهودية. كما أوضحت أن الصيغة الواقعية لتحقيق السلام تستند إلى قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي. إننا لم نكتف بالأقوال بل قمنا بخطوات عملية: لقد أزلنا مئات الحواجز والنقاط التفتيشية في أنحاء يهودا والسامرة ومددنا الدوام في جسر اللنبي [على الحدود الأردنية] وتجاوزنا العوائق البيروقراطية مما سمح بازدهار الاقتصاد الفلسطيني [وحدث] تحسناً ملحوظاً لجودة حياة الفلسطينيين. ولم ينشأ وضع كهذا منذ سنوات طويلة. في الوقت ذاته طرأ تحسن على الأوضاع الأمنية في يهودا والسامرة بفضل نشاطات جيش الدفاع وأجهزتنا الأمنية وكذلك بفضل العمل الهام الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

أما اليوم فألحقنا سلسلة الخطوات الاقتصادية والأمنية هذه ببادرة حسن نية سياسية شديدة الأهمية. سبق وقلتُ إننا لن نبني مستوطنات جديدة ولن نصادر المزيد من الأراضي لأجل المستوطنات القائمة، كما أشرتُ إلى أننا سوف نستعد للجم البناء في يهودا والسامرة لبعض الوقت. إذًا، هذا ما قررنا القيام به اليوم. إنني أتحدث عن خطوة شديدة الصعوبة بالنسبة لي شخصياً وكذلك بالنسبة لزملائي الوزراء، غير أنني مقتنع بأن القيادة تُختبر بقدرتها على اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذ الخطوات الصحيحة المطلوبة في موعد محدد. وأعتقد بأن هذه الخطوة صارت مطلوبة بالنظر إلى مجمل مصالحنا القومية بما فيها مصلحة استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

كنت قد وعدتُ بتمكين 300 ألف شخص من إخواننا، سكان يهودا والسامرة من الإسرائيليين، بممارسة حياة طبيعية، وبالتالي فإننا لن نوقف مشاريع البناء السكني الجارية حالياً، كما نواصل بناء الكُنس والمدارس ورياض الأطفال والمباني العامة الضرورية لمواصلة الحياة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بأورشليم القدس . عاصمتنا السيادية . فإن موقفنا معروف جيداً حيث لن أفرض أي قيود على البناء الجاري في العاصمة. كما أريد تكرار التزامنا بصيانة حرية العبادة لأتباع جميع الديانات في أورشليم القدس وضمان معاملة جميع سكان المدينة يهوداً وعرباً على قاعدة الإنصاف والمساواة.

عندما تنتهي فترة التعليق [للبناء في المستوطنات] فستعود حكومتي إلى ممارسة سياسة البناء التي انتهجتها الحكومات السابقة في يهودا والسامرة.

إنني أدعو اليوم جيراننا الفلسطينيين: لقد آن الأوان لدفع السلام معاً. لقد اتخذت حكومة إسرائيل اليوم خطوة هامة نحو السلام، حيث يتوقع الجمهور الإسرائيلي منكم حالياً الإقدام على خطوة جريئة أيضاً. تعالوا فاصنعوا معنا السلام!

**2009/11/26**: على الرغم من القرار الذي اتخذته المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية أمس بشأن تجميد البناء في المستوطنات لعشرة أشهر، فإنه يبدو أن التحدي الكبير الذي يواجهه هذا القرار هو فرضه. وقد حذر المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر أمس من أنه لا توجد قدرة فعلية على فرض القرار بسبب النقص الخطر في الموارد. وعقب أقوال مزوز هذه قرر المجلس الوزاري تكليف وزير الدفاع ووزير الأمن الداخلي ووزارة العدل ووزارة المالية توفير الميزانية والطاقة البشرية اللازمة لفرض القرار. ولن يسري تعليق تراخيص البناء على المشاريع التي بدئ بتنفيذها والتي اكتملت فيها مرحلة صب الأساس. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر بناء الـ 450 وحدة سكنية التي أقر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بناءها قبل بضعة أشهر، والتي تقع في الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية [بحسب نص الخبر في "هآرتس" بالإنكليزية، سيستمر بناء 3000 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات]. ولن توضع قيود على تشييد المباني العامة كالمدراس والكُنس وحدائق الأطفال في المستوطنات.

**2009/12/2**: بعد يوم من بدء المراقبين التابعين للإدارة المدنية توزيع أوامر تجميد البناء في المستوطنات، وبعد أن قوبلوا بمقاومة شديدة من جانب المستوطنين، حاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تهدئة الخواطر أمس، وأوضح أن قرار تجميد البناء في المستوطنات هو قرار "لمرة واحدة"، وأنه لا يتوقع أن يتكرر. وصرح نتنياهو في كلمة ألقاها أمام مؤتمر اقتصادي أن قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية بشأن تجميد البناء لا ينطبق على 2500 وحدة سكنية يجري

بناؤها حالياً، ولا على 500 وحدة سكنية أخرى أقر بناؤها في الآونة الأخيرة، كما أنه لن ينطبق على المباني العامة.

**2009/12/3**: نشر منسق الأنشطة في المناطق [المحتلة]، اللواء إيتان دنغوت، قائمة تشمل 84 مبنى ستسمح الإدارة المدنية ببناؤها في مستوطنات الضفة الغربية، وذلك على الرغم من قرار الحكومة تجميد البناء في المستوطنات. وكان إقرار إنشاء هذه المباني التي تشمل 492 وحدة سكنية قد تم في الصيف الفائت. ومع أنه لم يتم، حتى الآن، صب الأساس لإقامتها، فإن القيادة السياسية قررت الموافقة على بنائها. وتضاف هذه المباني إلى نحو 2500 وحدة سكنية جرى البدء ببناؤها قبل قرار التجميد وسمح بمواصلة بنائها. ونفى المسؤولون في وزارة الدفاع أن تكون الموافقة عبارة عن محاولة لاسترضاء المستوطنين في أعقاب قرار التجميد، وقالوا إن الحكومة أقرت هذه المباني أيضاً في إطار قرار التجميد، على الرغم من أن القرار لم يذكرها صراحة. وكانت قائمة المباني المشار إليها أقرت في الصيف الفائت، وهي تتوزع على المستوطنات التالية: "هار جيلو في غوش عتسيون (149 وحدة سكنية)؛ ألون شفوت (12)؛ مودييعين عيليت (84)؛ منطقة غفعات زئيف (76)؛ كيدار (25)؛ مسكيوت (20)؛ معاليه أدوميم (89). وبالإضافة إلى ذلك، أقر وزير الدفاع إنشاء حديقة ألعاب رياضية في مستوطنة أريئيل، ويجري دفع خطة لبناء مدرسة جديدة في مستوطنة هار أدار.

**2009/12/3**: اجتمع وزير الدفاع إيهود باراك في مكتبه بوزارة الدفاع أمس، بأربعة من رؤساء المجالس المحلية [للمستوطنات] في المناطق [المحتلة]، وأوضح أن "الكتل الاستيطانية ستعتبر جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل في أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين، كما أن غور الأردن والبحر الميت هما منطقتان عزيزتان على قلبي".

**2009/12/7**: عقد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لقاء مع أعضاء كنيست من حزب الليكود أوضح لهم خلاله الدوافع الكامنة وراء قرار تجميد البناء في المستوطنات، وقال: "ربما يقول البعض إننا نسير نحو تفكيك المستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وأنه يجب تفكيك الليكود، لكن علينا أن نفهم أن النية هي العكس تماماً، وأن وحدة الليكود مهمة للغاية".

**2009/12/8**: وجهت كتلة حزب كاديما في الكنيست انتقاداً إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو باعتبار أنه لا ينوي القيام بخطوة سياسية [على صعيد الحل السلمي]، وإنما ينوي تقييد البناء في المستوطنات كخطوة تكتيكية تهدف إلى استرضاء الإدارة الأميركية. وفي جلسة عقدتها كتلة حزب كاديما أمس، تطرقت زعيمة المعارضة إلى قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية بشأن تقييد البناء في المستوطنات بصورة مؤقتة، وأكدت أن الأمر يتعلق بخطة قصيرة الأمد لا تميز بين المستوطنات الصغيرة والنائية وبين المستوطنات الكبرى والراسخة.

**2009/12/8**: بعد خمسة أعوام من تقديم المحامية تاليا ساسون تقريرها المتعلق بإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وبعد سبعة أشهر من تولي إيهود باراك منصب وزير الدفاع وإعلانه أنه سيخلي البؤر الاستيطانية، تعترف وزارة الدفاع اليوم بأن إخلاء البؤر الاستيطانية غير مدرج في جدول الأعمال.



من الناحية الرسمية، تبرر مصادر وزارة الدفاع هذا القرار بقولها إن وعد إخلاء البؤر الاستيطانية مرتبط ببدء المفاوضات مع الفلسطينيين. بكلمة أخرى، ما دامت المفاوضات غير جارية، فإن إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية لن يتم.

**2009/12/11**: شدد ديوان رئاسة الحكومة في محادثات أجراها مساء أمس مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية، على أن إدخال المستوطنات ضمن خريطة المناطق ذات الأولوية القومية، لا يتعارض أو يتناقض مع قرار تجميد البناء فيها. وأكد المكتب أنه بعكس البلدات الأخرى الموجودة في الخريطة، فإن المستوطنات لن تحصل على مساعدات في مجال الإسكان والبناء. وأعرب مسؤول كبير في الإدارة الأميركية للصحيفة عن ارتياحه للتوضيحات التي قدمتها إسرائيل، وقال: "لا مشكلة للإدارة مع هذه المساعدات ما دامت لا تتناقض مع أوامر التجميد، ولا تمس الإسكان والبناء".

**2009/12/14**: أقرت الحكومة أمس (الأحد) خريطة مناطق الأفضليات القومية، وقد أيدها 21 وزيراً، في حين صوت وزراء حزب العمل الخمسة ضدها وتضم خريطة مناطق الأفضلية القومية التي أقرت أمس نحو 90 مستوطنة قائمة في الضفة الغربية، بينها 43 مستوطنة معزولة، و16 مستوطنة تقع ضمن الكتل الاستيطانية الكبرى، و26 مستوطنة في غور الأردن. وسيحصل كل مواطن يقيم في إحدى المستوطنات التي تشملها الخريطة على ميزانية قدرها ألف شيكل ستخصص للتعليم والبنية التحتية وغيرها ("معاريف"، 2009/12/14). وتضم الخريطة 110 آلاف مستوطن في يهودا والسامرة، وعليه، فإن المستوطنات ستحصل على ميزانية تبلغ قيمتها 110 ملايين شيكل.

**2009/12/16**: قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في مقابلة حصرية أجرتها معه صحيفة "هآرتس" في مكتبه في رام الله أمس إنه "إذا جمدت إسرائيل البناء [في المستوطنات] بصورة تامة لستة أشهر، فسيكون في الإمكان إنهاء المفاوضات بشأن الحل النهائي". وذكر عباس أن السلطة الفلسطينية لا تضع شروطاً مسبقة على إسرائيل، لكنها تطلب من حكومة نتنياهو الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة خريطة الطريق التي تنص صراحة على وقف البناء في المستوطنات.

**2009/12/17**: اقترح رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت تسليم الفلسطينيين الحقول التابعة للمستوطنات اليهودية التي تقع بمحاذاة قطاع غزة، وجزءاً كبيراً من المحمية الطبيعية في صحراء يهودا، في مقابل ضم الكتل الاستيطانية التي تقع في الضفة الغربية إلى إسرائيل. وبحسب "خريطة أولمرت"، التي تنشر هنا أول مرة، ستمر الحدود المستقبلية بين إسرائيل وغزة في جوار مستوطنات مثل باري، وكيسوفيم، ونير عوز، التي ستسلم حقولها إلى الدولة الفلسطينية. واقترح أولمرت أيضاً تسليم فلسطين المستقبلية مناطق تقع في غور بيسان، بالقرب من مستوطنة طيرات تسفي، وفي جبال القدس، بالقرب من نتاف، وفي منطقتي لخيش وبلدة ياطير، أي ما يصل مجموعه إلى 327,1 كم مربع من الجانب الإسرائيلي للخط الأخضر. [\[في الإمكان العودة إلى الخريطة ضمن أعداد النشرة\]](#)

**2009/12/21**: قالت عضو الكنيست تسبيبي حوتوفلي، التي تعدّ من أبرز المعارضين لسياسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حزب الليكود، في كلمة ألقته في ندوة عقدت في مركز هيرتسليا

المتعدد الاختصاصات أمس، إنه يجب ضم الأراضي [المحتلة] إلى إسرائيل. وأضافت: "يجب تطبيق القانون اليهودي على منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية]"، وأعلنت أنها "لا ترفض منح الجنسية [الإسرائيلية] للفلسطينيين". وأوضحت حوتوفلي أن "منطقة يهودا والسامرة هي جزء من أرض إسرائيل"

**2009/12/28**: أكدت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس أن إسرائيل أخطرت الولايات المتحدة مسبقاً ببنيتها بناء 692 منزلاً وراء الخط الأخضر، في مدينة القدس. ومع ذلك، ليس من المؤكد أن يمنع هذا الإخطار حدوث مواجهة في الساحة الدولية مع كل من الولايات المتحدة والفلسطينيين والاتحاد الأوروبي.

### • سنة 2010:

**2010 /1/5**: صادقت لجنة التخطيط والبناء في القدس أمس (الاثنين) على بناء أربعة مبان سكنية جديدة في الجزء الشرقي من المدينة، على الرغم من النداءات الدولية لوقف نشاط البناء في تلك المنطقة المكتظة بالسكان الفلسطينيين. وستقام المباني المخصصة لإيواء 24 أسرة بجوار مدرسة بيت أوروبت الدينية في المنطقة التي يوجد خلاف بشأنها شرقي أسوار البلدة القديمة. ويتم مشروع البناء بمبادرة من المليونير اليهودي الأميركي إرفينغ موسكوفيتش الذي يملك أيضاً فندق شبرد في القدس الشرقية. وكان هذا الفندق تصدر عناوين الصحف في العام الماضي عندما حصل موسكوفيتش على تراخيص لبناء 20 شقة لليهود هناك، الأمر الذي أثار احتجاجات غاضبة من جانب الحكومة الأميركية.

**2010/1/7**: أفادت الإذاعة الإسرائيلية وإذاعة الجيش الإسرائيلي أمس أن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس صادقت على خطة لبناء حي يهودي في حي شعفاط في القدس الشرقية. وفي إطار البناء الجديد، تمت المصادقة على إقامة ثلاثة مبان تتألف من خمس طبقات على مساحة 5000 متر داخل الحي [العربي].

وقال أحد ناشطي اليمين في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي إن الشخص الذي يقف وراء هذا المشروع هو المليونير اليهودي. الأميركي إروين موسكوفيتش. وكانت وسائل الإعلام نشرت قبل يومين أن بلدية القدس صادقت على خطط بناء لتوسيع مدرسة بيت أوروبت الدينية الكائنة في جبل الزيتون في القدس الشرقية، حيث ستقام أربعة مبان تضم 24 وحدة سكنية.

**2010/2/11**: يعتزم رئيس بلدية القدس نير بركات المضي قدماً في خطة هدم المباني العربية غير القانونية في القدس الشرقية، بعد أن جعل إخلاء مبنى "بيت يوناتان" المتنازع عليه [والمكون من سبع طبقات] مرهوناً بهذا الأمر.

وقالت مصادر في بلدية القدس إن بركات يحاول ممارسة الضغط على كل من له علاقة بهذه القضية، من أجل كسب التأييد لخطة هدم المنازل العربية في القدس الشرقية. وأضافت المصادر أن المسؤولين

في البلدية سيبدأون توزيع أوامر هدم المنازل العربية في الأيام القليلة المقبلة، تماماً مع تعليق أمر الإخلاء على جدران "بيت يوناتان".

وكانت المحكمة اللوائية في القدس أصدرت أمراً بإخلاء "بيت يوناتان"، الذي يضم عائلات يهودية ويقع في حي سلوان الذي تقطنه أغلبية عربية في قلب القدس الشرقية، والذي شيد من دون رخصة بناء، لكن قرار المحكمة لم يطبق حتى الآن.

وفي هذه الأثناء، يواصل وزير الداخلية إيلي يشاي محاولاته الحصول على رخصة بناء بأثر رجعي [إضفاء صفة قانونية على "بيت يوناتان" والحوّل دون إخلاء مستوطنيه اليهود].

**2010/2/11**: بعد ثلاثة أعوام من إصدار المحكمة العليا قراراً يقضي بتغيير المسار الأصلي للجدار الفاصل الذي يمر عبر قرية بلعين، بدأ تنفيذ هذا القرار في الآونة الأخيرة. ومن المفترض أن يؤدي تغيير المسار، وفقاً لقرار المحكمة، إلى إعادة نحو 700 دونم من أراضي القرية إلى أصحابها، لكن هناك 1,500 دونم ستبقى في المنطقة الإسرائيلية.

**2010/2/15**: أثار إعلان تجميد البناء في المستوطنات ردات فعل عديدة، إلا إن البناء لا يزال مستمراً من الناحية الفعلية، وعلى نطاق لا يستهان به.

ويتبين من بيانات رسمية لوزارة الدفاع أنه تم الكشف عن انتهاكات لأوامر تجميد البناء في 29 مستوطنة على الأقل، بينما أعلنت حركة "السلام الآن" أن في حيازتها معلومات عن أشغال بناء غير قانونية تجري في خمس مستوطنات أخرى أيام السبت، من وراء ظهر المراقبين التابعين للإدارة المدنية.

وبالإضافة إلى تلك المستوطنات، سُجّلت انتهاكات أيضاً في مستوطنة نوكديم التي يقيم وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان فيها، وفي مستوطنة تكواع المجاورة. كما سجلت انتهاكات في كل من: رفافاه؛ معاليه شومرون؛ متتياهو؛ بيت أرييه. عوفريم؛ كدوميم؛ وغيرها. إلى جانب ذلك أعلن فيلنائي أنه اتخذت إجراءات ترمي إلى فرض التقيد بخطط البناء، وأنه تم في إطارها إصدار أوامر بالهدم ووقف الأعمال.

ورداً على هذه البيانات قال السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايمر: "لقد صدق الوزير بنيامين بيغن الذي حاول تهدئة المستوطنين وأعلن أن تجميد البناء ليس له أي معنى فعلي".

**2010/2/22**: على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية جمدت البناء في المستوطنات، إلا إنها، بموازاة ذلك، تواصل تطوير الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة]. فقد أقرت الحكومة أمس في جلستها الأسبوعية خطة شاملة للحفاظ على المواقع التراثية في أنحاء البلد كافة. ونتيجة لضغوط من جانب عدد من الوزراء، أمر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بإضافة موقعين إلى الخطة هما قبر راحيل في بيت لحم ومغارة المكبيلاه [الحرم الإبراهيمي الشريف] في الخليل. وقد وافق الوزراء على الخطة بالإجماع.

وقال نتنياهو خلال الجلسة: "إن وجودنا كدولة لا يتوقف فقط على الجيش الإسرائيلي أو على منعنا الاقتصادية، وإنما يركز أيضاً على الشعور القومي الذي سنورثه للأجيال القادمة، وعلى قدرتنا على تبرير ارتباطنا بالأرض". كما أوضح أن الخطة تشمل ترميم نحو 150 موقعاً تراثياً بتكلفة قدرها 400 مليون شيكل.

**2010/2/26**: صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على خطة لإقامة حي سكني جديد يتألف من 600 وحدة سكنية في شمال القدس، بالقرب من مستوطنة بسغات زئيف. وسيقام الحي الجديد على أراضٍ تقع ما وراء الخط الأخضر بين قرية حزمة الفلسطينيين ومستوطنة بسغات زئيف، وسيوجد اتصالاً جغرافياً من البناء بين بسغات زئيف ومستوطنة النبي يعقوب. وبالإضافة إلى الـ 600 وحدة سكنية، سيصار إلى إقامة مبانٍ عامة، وشق طرق، وتطوير مناطق للاستخدام العام. وقبل ثلاثة أشهر، أثارَت خطة بناء واسعة أقرتها اللجنة اللوائية لإقامة وحدات سكنية بالقرب من حي جيلو تدمراً كبيراً من جانب الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الاحتجاج الأميركي، فإن مؤسسات التخطيط تواصل دعم خطط بناء من هذا النوع.

**2010/3/2**: بعد قرار دمج قبر راحيل [مسجد بلال بن رباح] ومغارة المكبيلاه [الحرم الإبراهيمي الشريف] في قائمة المواقع التراثية [اليهودية]، يواجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خطوة أخرى من شأنها الإضرار بمحاولات استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. فاللجنة الوزارية للشؤون التشريعية ستناقش اليوم (الثلاثاء)، مشروع قانون بادر رئيس حزب الاتحاد الوطني عضو الكنيست يعقوب كاتس إلى طرحه أمام الكنيست، ويهدف إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

وكان مشروع القانون قدّم إلى الكنيست السابع عشر [الكنيست السابق] من جانب عضو الكنيست بني ألون، ووقَّعه أيضاً بنيامين نتنياهو الذي كان يومها زعيماً للمعارضة. وبالإضافة إلى نتنياهو، وقَّع مشروع القانون كل من: ميخائيل إيتان؛ غلعاد أردان؛ يسرائيل كاتس؛ ليمور ليفنات؛ غدعون ساعر؛ يوفال شتاينيتس؛ سيلفان شالوم؛ يولي إيدلشتاين؛ سوفي لاندوفر؛ ستاس مسجنكوف؛ يعقوب مرغي؛ مئير بوروش؛ ويشغل [معظم] هؤلاء مناصب وزراء أو نواب وزراء في الحكومة الحالية، كما وقَّعه رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين.

وأضاف عضو الكنيست كاتس: "بعد أن قمنا بتحرير أجزاء من بلدنا، تم تطبيق القانون الإسرائيلي على المجال الذي يعيش فيه 300 ألف يهودي ممن يقيمون في أحياء القدس التي تم تحريرها في حرب الأيام الستة [حرب حزيران / يونيو 1967]، و 20 ألف نسمة ممن يقيمون في هضبة الجولان، فقد آن الأوان الآن لتبني مشروع القانون الذي أيده قبل نحو عام زعماء الليكود كلهم. الذين يشغلون مناصب وزارية اليوم. والذي يهدف إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على الـ 350 ألف يهودي الذين يعيشون في يهودا والسامرة".

**2010/3/3**: قبيل إعلان رئيس بلدية القدس نير بركات خطته الكاملة بشأن حي البستان في قرية سلوان التي تقع في القدس الشرقية، طلب منه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تخصيص مزيد من الوقت من أجل محاولة التوصل إلى تفاهم مع سكان القرية بشأن هدم المنازل. واستجاب بركات لطلب رئيس الحكومة. ووفقاً لخطة بركات، سيتم هدم نحو عشرين منزلاً تقع في الجهة الغربية من حي سلوان من أجل بناء حديقة أثرية في موقعها. وفي مقابل ذلك سيحصل أصحابها على رخص لإقامة أبنية جديدة في الجهة الشرقية من الحي.

ويوجد في حي سلوان نحو 88 منزلاً تم بناؤها من دون رخص بناء، وتشكل محور جدل يتمس بالحساسية الشديدة في القدس، وبطبيعة الحال أصبح لهذا الجدل طابع سياسي.

**2010/3/9:** قالت الولايات المتحدة أمس (الاثنين) إن مصادقة إسرائيل على بناء 112 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية لا تشكل انتهاكاً للتجميد المحدود الذي أعلنته إسرائيل فيما يتعلق ببناء المستوطنات، لكنها تشكل نوعاً من العمل الذي يتعين على كلا الجانبين الحذر من الإقدام عليه في الوقت الذي يشرعان في محادثات السلام غير المباشرة. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية فيليب كراولي في حديث إلى الصحفيين: "عندما تخوض محادثات من هذا النوع، عليك أن تعترف بمصالح الطرف الآخر وتصوراته، وعلى كلا الجانبين الحذر من القيام بأعمال ربما تفهم خطأ في المنطقة، أو يمكن استغلالها من جانب أولئك الذين يريدون إيجاد العقبات".

وقد كشفت الحكومة الإسرائيلية نهار الاثنين أن إسرائيل صادقت على بناء 112 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، على الرغم من تعهدها بإبطاء عملية بناء المستوطنات. وهو القرار الذي أثار غضب الفلسطينيين بعد يوم من موافقتهم على مضي على استئناف محادثات السلام.

**2010/3/10:** في استقبال بارد لنائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في وزارة الداخلية أمس (الثلاثاء) على خطة ضخمة للبناء المخصص للمتدينين الحريديم في شمال القدس، ما وراء الخط الأخضر. فقد أقرت اللجنة بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو التابع للمتدينين الحريديم، والذي يقع بين حي راموت وشعفاط في القدس الشرقية. وخلافاً لخطة البناء السابقة التي كان يتم إقرارها من دون ضجة، أرسلت اللجنة اللوائية بياناً إلى الصحافة بشأن توسيع المستوطنة، وذلك على الرغم من حساسية التوقيت الذي تزامن مع وصول جو بايدن إلى إسرائيل.

وتقضي الخطة بتوسيع حي رامات شلومو في اتجاه الجنوب والشرق، وتحسين الطريق القائم المؤدي إلى المستوطنة، وبناء طريق آخر يؤدي إليها من جهة الغرب. وتبلغ مساحة الأراضي التي تشملها الخطة نحو 580 دونماً.

**2010/3/11:** قال مسؤولون عن شؤون التخطيط [البلدي] لصحيفة "هآرتس" إن هناك خطأً لبناء نحو 50,000 وحدة سكنية جديدة في أحياء القدس وراء الخط الأخضر، وإن هذه الخطة تمر الآن بمراحل متعددة من الإعداد والإقرار. وأضاف هؤلاء أن من المتوقع أن تركز خطط البناء المتعلقة بالقدس، على مدى السنوات القليلة المقبلة، بل وحتى العقود المقبلة، على القدس الشرقية. ومن المزمع بناء معظم الوحدات السكنية في إطار عشرات من خطط البناء المخصصة لكل حي من الأحياء الإسرائيلية الواقعة وراء الخط الأخضر، في حين سيتم بناء عدد قليل منها كمشاريع لليهود داخل الأحياء الفلسطينية. وهناك نحو 20,000 وحدة سكنية تمر الآن بقنوات التخطيط والإقرار الرسمية، في الوقت الذي يجري تنفيذ الخطط المتقدمة منها فعلاً، وهناك 30,000 وحدة سكنية أخرى لم تقدم إلى لجان التخطيط بعد.

وتشمل أعمال البناء المخطط لها خطة بناء 1600 وحدة سكنية في حي رامات شلومو التي أعلنتها وزارة الداخلية الثلاثاء الفائت في أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل، والتي دانها بايدن بصورة علنية.

ويتبين من بيانات جمعتها جمعية "عير عميم" [جمعية إسرائيلية تسعى لتعزيز العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس] أن خطط البناء الكبرى الموجودة الآن في مراحل متقدمة من الإقرار تتعلق بأحياء جيلو (نحو 3000 وحدة سكنية)، وهار حوما (نحو 1500)، وبسغات زئيف (1500)، وغفعات همتوس (3500)، وراموت (1200)، وقصر المندوب (600)، والنبي يعقوب (450). وهناك عدد من الخطط المستقبلية الواسعة النطاق غير المدرجة في جدول الأعمال الآن، كخطة إقامة حي غفعات ياعيل في جنوب القدس، الذي من المزمع أن يشمل 13 ألف وحدة سكنية.

**2010/3/11**: دانت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون أمس قرار إسرائيل المصادقة على بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو في القدس الشرقية. وجاء في بيان صدر عن الاتحاد أن "على إسرائيل التراجع عن قرارها" وأن الاتحاد يدعو السلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بتعهداتها في عملية السلام والامتناع من القرارات الأحادية الجانب والنشاطات التي من شأنها تهديد الوضع النهائي.

وهاجم نائب الرئيس الأميركي جو بايدن القرار الإسرائيلي وقال إنه "خطوة تقوض أمل الفلسطينيين بالسلام". وأكد بايدن خلال لقاء مع كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية أنه "على الطرفين أن يلتزما بتغيير الأجواء وتأييد المحادثات، بدلاً من تقويضها".

**2010/3/18**: اجتمعت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بنظيرها الإسرائيلي أفيدور ليدرمان في القدس أمس. وفي مؤتمر صحفي عقد بعد الاجتماع تطرق ليدرمان إلى الخلاف الذي نشب مع الأميركيين بسبب البناء في القدس الشرقية، وقال: "إن توقيت قرار المصادقة على خطة البناء لم يكن صحيحاً، وليس لدينا مشكلة في الاعتراف بالخطأ عندما نخطئ، لكن سنحت هنا فرصة للانقضاء على إسرائيل ومطالبتها بأمور غير معقولة". وأضاف: "ليس من المعقول منع اليهود من البناء في القدس الشرقية. إن القدس عاصمة إسرائيل ويجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وأن يتمكن الجميع من شراء [المنازل] حيثما يشاؤون".

وقالت أشتون إن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام هو المفاوضات الجادة، وأعربت عن أملها بأن تبدأ المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين وأن تؤدي إلى محادثات مباشرة تفضي إلى حل النزاع.

**2010/3/19**: أجرى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمس (مساء الخميس) اتصالاً هاتفياً بوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، نقل إليها فيه رد إسرائيل على مطالب الإدارة الأميركية، الذي وافق عليه بالإجماع طاقم الوزراء السبعة. ولم يتضمن الرد تعهدات بوقف أو كبح البناء في القدس الشرقية، ولا موافقة إسرائيلية على إلغاء خطط البناء في رامات شلومو. وقد عرض رئيس الحكومة على وزيرة الخارجية كلينتون، سلسلة تفصيلية لإجراءات كان طاقم الوزراء السبعة قد وافق عليها بالإجماع بينها:

أ. إعلان ننتياهو أن ليس لديه الصلاحيات القانونية لإلغاء خطط البناء في رامات شلومو، مع تعهده، من جهة أخرى، أمام الإدارة الأميركية، بالألا يبدأ تنفيذ خطط البناء هذه خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.  
ب. تتعهد إسرائيل أمام الإدارة الأميركية بالألا تنشر في وسائل الإعلام القرارات الجديدة للبناء في القدس الشرقية. ويقول ديل إن النتيجة لن تكون تجميداً للبناء، وإنما سياسة "لا تسألونا، ولن نخبركم".  
ج. إن إسرائيل والولايات المتحدة أوشكتا على الاتفاق على طريقة البدء بالمفاوضات غير المباشرة مع السلطة الفلسطينية.

**2010/3/22**: قال رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو في مستهل جلسة الحكومة أمس (الأحد) إن "البناء في القدس هو كالبناء في تل أبيب، وقد أوضحنا ذلك للإدارة الأميركية". وأكد ننتياهو أن الحكومة برئاسته قالت أيضاً للإدارة الأميركية إنه "سيكون في إمكان كل طرف طرح أي قضية يرغب في طرحها خلال المحادثات [غير المباشرة] التي ستجرى عن قرب (Proximity Talks)، لكنه سيكون من الضروري إجراء محادثات جادة ومباشرة من أجل التوصل إلى اتفاقات".  
وذكر ننتياهو أن سياسة الحكومات الإسرائيلية كلها فيما يتعلق بالبناء في القدس، كانت مماثلة، وأن سياسته لم تتغير. كما ذكر أن الرد الإسرائيلي سلم إلى الولايات المتحدة خطياً، تفادياً لسوء فهم السياسة الإسرائيلية..

وقد رفض ننتياهو إلغاء مشروع البناء في حي رامات شلومو أو تجميد البناء في القدس الشرقية بصورة تامة، لكنه تعهد بإنشاء جهاز في ديوانه لمراقبة البناء بصورة دقيقة.  
ومع أن الحكومة الإسرائيلية لن تلغي خطة البناء في حي رامات شلومو في القدس الشرقية، كما طلبت الإدارة الأميركية، إلا أن الخطة ستجمد على الأقل حتى انتهاء فترة تجميد البناء في المناطق [المحتلة]. وأكدت أوساط مكتب وزير الداخلية أمس أن عملية المصادقة على الخطة لن تنتهي قبل أيلول / سبتمبر المقبل.

**2010/3/24**: في أثناء زيارة رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو لواشنطن، أعلن أن جمعية مستوطنين يمولها المليونير إرفين موسكوفيتش حصلت نهار الخميس الفائت على ترخيص نهائي لبناء 20 وحدة سكنية في موقع فندق شبرد الكائن في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وكان إقرار خطة البناء من جانب اللجنة المحلية [التابعة لبلدية القدس] في تموز / يوليو الفائت قد أثار في حينه غضب الأميركيين والبريطانيين.

من جهة أخرى، علمت صحيفة "هآرتس" أنه تم قبل نحو ثلاثة أسابيع إعادة فتح ملف متعلق بإحدى خطط البناء التي يوجد خلاف كبير بشأنها، والتي من المتوقع، في حال إقرارها، أن تثير غضباً كبيراً لدى الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

ويتعلق الأمر بخطة كبرى لبناء 200 وحدة سكنية على مساحة 45 دونماً في قلب حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وسيطلب تنفيذ الخطة هدم 28 منزلاً يقيم فيها مئات من الفلسطينيين منذ سنة 1948. وإذا ما نفذت الخطة فإنها ستحول حي الشيخ جراح إلى واحدة من أكبر المستوطنات اليهودية في قلب أحياء القدس الشرقية الفلسطينية. وقد نجح المستوطنون حتى الآن في إجلاء ثلاث عائلات من حي الشيخ جراح، الأمر الذي فجر صراعاً أشعل القدس الشرقية منذ نحو نصف عام.

وعلى صعيد آخر، كشف بحث جديد أجراه "مركز ماكرو للسياسات الاقتصادية"، ولأول مرة، الحجم الدقيق للبناء اليهودي في مستوطنات الضفة الغربية حتى الآن. ويعادل هذا الحجم 12 مليون متر من المنازل، والمؤسسات، والطرق، والمصانع، وتقدر قيمته بنحو 17,5 مليار دولار. وقد بدأ المركز، منذ سنة 2008، مشروع مسح لحجم الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وسيعرض نتائج البحث الذي يستند إلى صور أقمار صناعية للمستوطنات في مؤتمر سيعقد اليوم. ويتبين من نتائج البحث أنه يوجد اليوم في مستوطنات الضفة 32,711 وحدة سكنية (شققاً) تبلغ مساحتها 3,271,100 متراً، بالإضافة إلى 22,997 منزلاً خاصاً تبلغ مساحتها 5,744,150 متر. ومن أجل خدمة سكان الضفة [اليهود]، هناك اليوم 868 مؤسسة عامة؛ 271 كنيس؛ 96 بركة؛ 321 منشأة رياضية؛ 344 حديقة أطفال؛ 211 مدرسة؛ 68 مدرسة دينية؛ 21 مكتبة. كما يوجد في المستوطنات 21 محطة وقود، و 187 مركز تسوق، و 717 مبنى صناعياً، و 15 قاعة مناسبات. وتمتد الطرق على مساحة 1,21,722 متراً [كذا في الأصل. المحرر]. وكان أحد أهداف البحث حساب التكلفة الاقتصادية للبناء. ووفقاً لمحرر البحث د. روبي نتانزون، فإن قيمة المنازل الخاصة تعادل 9 مليارات دولار، والشقق 4,5 مليارات دولار، والطرق 1,7 مليار دولار، والمؤسسات العامة والكنس والبرك نحو نصف مليار دولار.

**2010/3/31**: تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بوقف البناء في أنحاء القدس الشرقية كلها لأربعة شهور كجزء من قائمة المطالب التي نقلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بشأن عملية السلام مع الفلسطينيين. وفي مقابل ذلك، ستمارس الإدارة الأميركية الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كي يوافق على إجراء محادثات مباشرة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وقال مصدر سياسي في القدس إن الإدارة الأميركية تطالب إسرائيل بتجميد البناء أيضاً في أحياء يهودية في القدس الشرقية، كالنبي يعقوب والتلة الفرنسية ورامات شلومو، وذلك لأربعة أشهر، نظراً إلى أن هذه هي المدة التي خصصتها جامعة الدول العربية لإجراء المباحثات غير المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

**2010/4/14**: قال الناطق بلسان بلدية القدس أمس إنه من المتوقع أن تقرر لجنة التخطيط التي ستجتمع الخميس المقبل، إقامة مبانٍ عامة جديدة في حي جيلو الذي يقع في جنوب المدينة. وسيكون على جدول أعمال اللجنة المصادقة النهائية على خطة البناء التي أقرت مبدئياً في سنة 1995، والتي تهدف إلى توسيع الحي عن طريق بناء 200 وحدة سكنية جديدة فيه.

**2010/4/16**: كشفت وثائق حصلت عليها صحيفة "هآرتس" أن دولة إسرائيل دفعت، في سنة 2002، إلى سكان بؤرة هيوفال الاستيطانية غير القانونية، الذين يقيمون في منازل غير قانونية مهددة بالهدم، مساعدة قدرها 77 ألف شيكل لكل عائلة لدى مجيئهم للإقامة في ذلك المكان في تلك السنة.

وأظهرت هذه الوثائق إن نائب المحاسب العام في وزارة المالية طلب في كانون الأول/ ديسمبر 2002 من مصرف تبحت، تقديم قروض إلى 16 وحدة سكنية في بؤرة هيوفال الاستيطانية غير القانونية. وقد وافقت الدولة على تقديم قروض بنحو 240 ألف شيكل للعائلة الواحدة.



وتكشف الوثائق أن وزارة الإسكان قامت بتمويل أعمال البنية التحتية لأكثر من 63 وحدة سكنية، ودفعت 1,3 مليون شيكل، بالإضافة إلى أعمال بنية تحتية لأربعين وحدة سكنية بلغت تكلفتها 2,5 مليون شيكل.

وأبرزت الوثائق التدخل العميق للدولة في حريشا، ففي سنة 2003 وافقت وزارة الإسكان على دفع 2,2 مليون شيكل لإقامة البنية التحتية لعشر وحدات سكنية في المكان، كما قامت الوزارة بتمويل إنشاء ناد سنة 2002، بلغت تكلفته 200 ألف شيكل، وأقامت دار حضانة للأطفال كلفت 300 ألف شيكل. وفي سنة 2000، أمر نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه في حكومة باراك آنذاك، بإنشاء خزان للمياه على الرغم من معرفته أن البناء في المكان هو موضع نزاع.

**2010/4/28**: في الوقت الذي تبذل الإدارة الأميركية أقصى جهودها لتحريك عملية السلام، ويلتزم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو جانب الحذر في تصريحاته، يواصل رئيس بلدية القدس نير بركات الذي يقوم بزيارة لواشنطن إطلاق تصريحات سياسية مثيرة للجدل. وقد صرح أمس في حديث مع مراسلي وسائل الإعلام: "لا يوجد تجميد للبناء في القدس. هذا غير صحيح. وإذا كان الأميركيون يوصوننا بذلك، فالجواب هو: كلا".

وأكد بركات في حديثه مع المراسلين أن البناء في القدس، بما في ذلك القدس الشرقية، سيستأنف بزخم كامل بعد أن تم إبطاؤه في إثر "الصفحة" التي تلقتها إسرائيل من الأميركيين خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن لإسرائيل، حين نشر قرار المصادقة على بناء 1600 وحدة سكنية في حي رامات شلومو الاستيطاني ما وراء الخط الأخضر. وذكر بركات أن اللجنة المحلية للتخطيط والبناء استأنفت نشاطها بعد توقف قصير.

**2010/5/3**: أعلنت عضو الكنيست تسيبي حوتوفلي (الليكود)، في مؤتمر عقد في القدس أمس، أنها تنوي تقديم مشروع قانون إلى الكنيست يقضي بضم المستوطنات القائمة في منطقة القدس إلى إسرائيل.

وعلى حد قول حوتوفلي، فإنها تعتزم اقتراح ضم مستوطنات معاليه أدميم، وإفرا، وغفعات زئيف، إلى أراضي دولة إسرائيل، وإلى المجال الإداري لبلدية القدس، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وذلك بهدف تطبيق السيادة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس.

**2010/5/10**: بعد إعلان القيادة الفلسطينية صباح أمس (الأحد) افتتاح المحادثات غير المباشرة رسمياً، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية مساء أمس بياناً جاء فيه أن "الطرفين قاما بخطوات من أجل إيجاد مناخ إيجابي للمحادثات". وقال المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي، إن "رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أعلن أنه سيعمل على منع أنواع التحريض كلها، وإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سبق أن أعلن أمام الإدارة الأميركية تجميد البناء في حي رامات شلومو عامين على الأقل".

وبموازاة ذلك، أوضحت الإدارة الأميركية أنه في حال قيام أحد الطرفين بنشاط يؤدي إلى تقويض الثقة بينهما خلال المباحثات، فإن ذلك الطرف سسيحمل المسؤولية عن إرباك المحادثات. وتعقيباً على البيان الأميركي، أكدت مصادر مقربة من رئيس الحكومة نتنياهو أن مشروع البناء في رامات شلومو لن ينفذ خلال العامين المقبلين، وأنه سبق أن بلغت الحكومة الإسرائيلية الإدارة

الأميركية أنه من غير المتوقع تنفيذ البناء في رامات شلومو خلال الأعوام القليلة المقبلة. غير أن المصادر أضافت أن "رئيس الحكومة أوضح مراراً وتكراراً أن البناء والتخطيط في القدس سيستمران كالعادة، تماماً مثلما كان الوضع عليه في ظل الحكومات الإسرائيلية كلها خلال الـ 43 عاماً الفائتة، وأن أي تعهد إسرائيلي لم يتم تقديمه بشأن هذا الموضوع".

**2010/5/10**: بعد مرور بضع ساعات على إعلان المبعوث الأميركي جورج ميتشل [على لسان المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية] أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعهد بعدم البناء في حي رامات شلومو خلال العامين المقبلين، أوضح رئيس بلدية القدس نير بركات مساء أمس (الأحد) أن البناء سيستمر في مدينته، وفي أجزائها كافة. وقال رئيس البلدية في بيان صدر عنه إن "الاختبار الحقيقي هو اختبار الأعمال. إن المدينة تواصل دفع البناء قدماً في جميع أجزاء المدينة، وفقاً للخطة الهيكلية المتعلقة باليهود والعرب على السواء. إننا نتوقع من وزارتي الداخلية والإسكان المصادقة على الخطة والمساعدة في الجهود الرامية إلى المحافظة على السكان الشبان والسيطرة [الإسرائيلية] على القدس، بهدف وقف الهجرة السلبية من المدينة. إننا نثق بأن رئيس الحكومة لن يسمح بتجميد البناء في العاصمة، لا قولاً ولا عملاً".

**2010/5/13**: قال وزير الداخلية إيلي يشاي في مقابلة نُشرت في الصحيفة الناطقة بلسان حزب شاس "يوم ليوم": "ليس هناك تجميد للبناء في القدس. لم يكن هناك تجميد، ولن يكون". وأضاف يشاي: "سنبني في كل مكان في القدس، عاصمة وطن الشعب اليهودي إلى أبد الأبد، وقد أوضحت ذلك لنظرائنا وأصدقائنا الأميركيين". وقد أدلى يشاي بتصريحه هذا الذي ربما يتسبب بمواجهة أخرى مع الأميركيين عقب تصريح المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية الذي قال فيه إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وافق على تجميد البناء في حي رامات شلومو في القدس لعامين.

**2010/5/13**: أعلن وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهارونوفيتش أمس أن الشرطة ستستأنف تدمير المنازل في القدس الشرقية على الرغم من المحادثات غير المباشرة [بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية]. واعترف أهارونوفيتش خلال مناقشة جرت في الكنيست بأن تدمير المنازل أُجّل في الأشهر القليلة الفائتة من أجل عدم الإضرار بالمفاوضات وبجهود الوساطة التي يقوم بها الموفد الأميركي جورج ميتشل، لكنه ذكر أنه لا يوجد الآن لدى الشرطة الإسرائيلية أي تعليمات تقضي بعدم تدمير المنازل في القدس الشرقية.

**2010/5/16**: على الرغم من الانتقاد الدولي والمعارضة الشديدة من جانب الإدارة الأميركية، فإن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس أقرت أمس خطة بناء 1600 وحدة سكنية في حي رامات شلومو [في القدس الشرقية]. وتجدر الإشارة إلى أن إقرار الخطة من جانب اللجنة اللوائية أمس هو خطوة إجرائية لا تضمن بناء الوحدات السكنية بصورة فورية، لكنها تتيح الانتقال إلى المرحلة التالية [على طريق المصادقة النهائية].

**2010/6/20:** من المتوقع أن تصادق بلدية القدس غداً (الاثنين) على خطة "حديقة الملك" [خطة لإنشاء حديقة أثرية يطلق عليها أيضاً اسم "حديقة الملك داود"]، التي سيتم في إطارها هدم 22 منزلاً في حي البستان في القدس الشرقية. وقد أصبح هناك في اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في القدس، التي ستناقش هذا الموضوع [والمسؤولة عن إقرار خطة البناء]، أكثرية مؤيدة لهذه الخطة. ويوجد في حي البستان 88 منزلاً تم بناؤها من دون ترخيص، ويدور بشأنها جدل سياسي شديد الحساسية في القدس. وفي إطار خطة برّكات، سيحصل 66 من هذه المنازل على تراخيص بناء، في حين سيحصل أصحاب المنازل الذين سيتم إجلاؤهم على إذن ببناء منازل جديدة يصل ارتفاعها إلى أربع طبقات، على حسابهم، في الجانب الشرقي من الحي. وتدعي منظمات يسارية وجماعات حقوق إنسان أن السكان لن يكونوا فعلاً قادرين على بناء منازل جديدة في ذلك الموقع، لأنه تم وضع شروط للبناء لا يمكن الوفاء بها، كإنشاء مواقف للسيارات في المباني، الأمر الذي لا يمكن تنفيذه هناك.

**2010/6/29:** تعتزم لجنة التخطيط والبناء في القدس، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، إيداع الخطة الهيكلية الجديدة لمدينة القدس لدى البلدية لإطلاع الجمهور عليها وإبداء الاعتراضات [قبل المصادقة عليها بصورة نهائية]. وهذه أول خطة هيكلية يتم وضعها للقدس منذ توحيد المدينة في سنة 1967، وهي تتضمن، إلى جانب تحديد مبادئ التخطيط والبناء في العاصمة، توسيع أحياء يهودية في شرقها.

وعند إقرار الخطة، سيتم إضفاء صفة رسمية على ضم القدس الشرقية إلى القدس على مستوى التخطيط الحضري. إن جزءاً كبيراً من الأراضي المخصصة للبناء اليهودي في القدس الشرقية هو أملاك عربية خاصة. ويأتي إعلان الخطة عشية زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لواشنطن ولقائه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في مطلع الشهر المقبل. وقد طلبت الإدارة الأميركية مؤخراً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الامتناع من إحداث أي تغيير في الوضع الراهن لمدينة القدس إلى حين انتهاء المفاوضات بشأن الحل النهائي. وتشير وثيقة أعدتها رابطة "عير عميم" إلى عدد من المشكلات التي تنطوي عليها الخطة. وبحسب الوثيقة، فإن تقديرات حاجات البناء للسكان العرب في المدينة أدنى كثيراً من الحاجات الحقيقية. فالخطة تجيز بناء 13,500 وحدة سكنية للفلسطينيين في القدس الشرقية، بينما التقديرات الديموغرافية تشير إلى أن هذا العدد لا يكاد يلبي نصف حاجات سكان القدس الشرقية في سنة 2030. بالإضافة إلى ذلك، تقول رابطة "عير عميم" إن الخطة تسمح بالبناء الفلسطيني في شمالي القدس وجنوبها، ولا تسمح بتوسيع البناء في وسط المدينة الذي يشمل الحوض التاريخي.

**2010/7/5:** يغادر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى واشنطن مساء اليوم حيث سيجتمع بالرئيس الأميركي باراك أوباما نهار غد. وعشية مغادرة نتنياهو، حذفت اللجنة المحلية التابعة لبلدية القدس من جدول أعمالها خطة لبناء 60 وحدة سكنية في حي بسغات زئيف الذي يقع وراء الخط الأخضر، وقد اتُخذ هذا القرار، على الأرجح، من أجل تجنب رئيس الحكومة إرباكاً عشية لقائه مع أوباما.

وأمس رفضت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية مشروع قرار تقدم به عضوا الكنيست كرميل شامه (ليكود) وأوري أريئيل (الاتحاد الوطني)، غايته نقل صلاحية تجميد البناء في المستوطنات من

الحكومة إلى الكنيست. وقد نشط نتنياهو شخصياً أمس لإقناع وزراء الليكود الأعضاء في اللجنة بمعارضة مشروع القرار.

**2010/7/7**: نشر مركز "بتسليم" [مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة] أمس (الثلاثاء) تقريراً بشأن سياسة إسرائيل الاستيطانية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] يتبين منه أن 21% من المساحة المبنية في المستوطنات هي أملاك فلسطينية خاصة. وقد استند التقرير إلى بيانات ووثائق رسمية، بما فيها خرائط الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية، وتقارير مراقب الدولة، وتقرير شبينغ [قاعدة بيانات جمعها العميد باروخ شبينغ، مسؤول سابق في وزارة الدفاع الإسرائيلية].

ويتبين من المعلومات الرسمية أنه على الرغم من أن مساحة المنطقة المبنية التابعة للمستوطنات تعادل نحو 1% من مساحة الضفة الغربية، فإن مساحة الأراضي التابعة للمجال البلدي للمستوطنات ومجالها الإقليمية تزيد على 42% من الضفة الغربية. ووفقاً لتقرير "بتسليم"، فإن 66% من المساحة المبنية في المستوطنات هي أراضي دولة، وقد أمكن تخصيص هذه الأراضي للمستوطنات من خلال التلاعب بتفسير القوانين ذات الصلة المعمول بها في الضفة.

وكانت إسرائيل التزمت تجميد البناء في المستوطنات في إطار تطبيق خطة خريطة الطريق في أواخر سنة 2004، لكن من الناحية الفعلية، ازداد عدد المستوطنين في الضفة منذ سنة 2004 وحتى نهاية سنة 2009 بنسبة 28%، أي من 235,263 نسمة إلى 301,200 نسمة (باستثناء القدس). وقد تضاعف عدد المستوطنين منذ بداية عملية أوسلو، ثلاث مرات.

**2010/7/13**: صادقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في القدس أمس (الاثنين) على خطة لإقامة 32 وحدة سكنية في حي "بسغات زئيف . شرق"، في منطقة لم تكن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية قبل حرب الأيام الستة [حرب 1967]. فقد أعطى أعضاء اللجنة تراخيص نهائية للبناء في ذلك المكان، ويمكن أن يبدأ البناء بصورة فورية.

وخلال الأسابيع القليلة الفائتة، قبل اللقاء بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي في البيت الأبيض، أجلت البلدية التصويت على موضوع خطة البناء في إثر ضغوط سياسية مورست عليها. ودلالة المصادقة على القرار هي أنه يمكن للجرافات أن تبدأ أشغال البناء الأولية اعتباراً من نهار غد.

وتشكل هذه الوحدات السكنية الـ 32 جزءاً واحداً فقط من مشروع يشمل 220 وحدة سكنية من المفترض بناؤها بالقرب من قرية حزمة الواقعة في منطقة القدس الشرقية. ومن المرجح أن تصادق اللجنة، في الأسبوع المقبل، على إقامة 48 وحدة سكنية إضافية [في الحي نفسه]. وذكرت صحيفة "معاريف" أن الوحدات السكنية الجديدة ستقام في حي "بسغات زئيف" على أراضٍ تم ضمها إلى المجال الإداري لبلدية القدس بعد حرب الأيام الستة [حرب 1967]. وزعمت الصحيفة أنه على الرغم من أن الأمر يتعلق بحي سكني قديم "وافق الفلسطينيون على إبقائه في حوزة إسرائيل في إطار اتفاق سلام مستقبلي"، إلا إن دفع خطة البناء قدماً يتناقض مع مطلب السلطة الفلسطينية الداعي إلى تطبيق تجميد الاستيطان على جميع الأراضي التي احتلت في سنة 1967 كشرط لاستمرار المحادثات غير المباشرة ورفع مستواها إلى مفاوضات مباشرة.

**2010/7/14**: استأنفت بلدية القدس أمس (الثلاثاء) هدم المنازل في القدس الشرقية، وذلك لأول مرة منذ بداية العام الجاري. وتم هدم ستة منازل، منها ثلاثة غير أهلة كانت في طور البناء في قرية العيسوية، ومنزلان آخران في جبل المكبر، وبيت سكني في بيت حنينا كانت تقيم فيه عائلة مقدسية. وكان تنفيذ أوامر هدم المنازل جُمد خلال الأشهر القليلة الفائتة بسبب ضغوط سياسية، وقد تم تصعيد هذه الضغوط عقب المصادقة على خطة البناء في مستوطنة رامات شلومو في أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل. وأُعربت "حركة السلام الآن" عن اعتقادها أن هناك نيات كامنة وراء هدم المنازل، وقالت حاغيت عوفران المسؤولة عن متابعة النشاط الاستيطاني في الحركة: "حتى لو افترضنا أنه لا يوجد علاقة بين هدم المنازل والمصادقة على بناء وحدات سكنية في حي بسغات زئيف [قبل يومين]، فإن الرسالة التي تُستنتج من ذلك واضحة. إن [رئيس الحكومة] نتنياهو يلعب لعبة مزدوجة. فهو، من جهة، يبتسم أمام أوباما ويتحدث عن بدء المفاوضات [المباشرة] مع الفلسطينيين، لكنه، من جهة أخرى، يبصق في وجهه بعد أسبوع من زيارته لواشنطن، ويبيّن بالأفعال ما هي نياته الحقيقية فيما يتعلق بعملية السلام".

**2010/7/19**: بلّغ المدعي العام يهودا فينشتاين محكمة العدل العليا مؤخراً أن الدولة تعتزم تطبيق قانون أملاك الغائبين على العقارات في القدس الشرقية. وهذا يعني في الواقع أنه يمكن لإسرائيل الاستيلاء "قانونياً" على آلاف الدونمات والمباني التي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الشواكل. وتعتزم الدولة السيطرة على ممتلكات الأشخاص الذين انتقلوا إلى دول معادية خلال حرب 1948، وعلى الأبنية الموجودة في القدس الشرقية التي تعود ملكيتها إلى أشخاص يقيمون الآن في المناطق [المحتلة].

وقد عُرِضت هذه المسألة أمام محكمة العدل العليا للنظر فيها في إثر تقديم أربعة من أصحاب الأملاك المتروكة استئنافاً إليها بعد أن أصدرت المحكمة اللوائية في القدس حكماً لمصلحة أصحاب الأملاك في حالتين منها، وحكماً ضدهم في الحالتين الأخرين. وكانت لجنة مؤلفة من سبعة قضاة قد أمرت فينشتاين بأن يبلّغ المحكمة ما إذا كانت الدولة تنوي تطبيق القانون المتعلق بمثل هذه الأملاك في القدس الشرقية. وأشارت المحكمة أيضاً إلى أن سلوك الدولة فيما يتعلق بهذه الأملاك يتعارض، في بعض الحالات، مع آراء مدعين عامين سابقين.

وكان القانون المتعلق بمثل هذه الممتلكات قد أقر في سنة 1950، أي قبل وقت طويل من قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية في تموز / يوليو سنة 1967، ولم يتم تعديله. وفي سنة 1968، قدم مثير شمغار، الذي كان المدعي العام في ذلك الوقت، رأياً قانونياً خلص فيه إلى أن القانون يجب ألا يطبق على ممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية التي يعيش أصحابها في المناطق [المحتلة]. وفي سنة 2005 حذر المدعي العام مناحم مزوز بنيامين نتنياهو، الذي كان وزيراً للمالية في ذلك الوقت ومكتبه مسؤول عن الأملاك المتروكة، من أن تطبيق القانون على سكان المناطق [المحتلة] ربما يكون له عواقب دولية خطيرة.

وكتب مزوز في رسالة موجهة إلى نتنياهو: "إن مصلحة دولة إسرائيل تقتضي عدم فتح جبهات جديدة على الساحة الدولية عامة، وعلى صعيد القانون الدولي خاصة". وأوضح مزوز أيضاً أن تطبيق القانون على الأملاك في القدس الشرقية لا ينطوي على أي منطوق: "لقد أصبحت الأملاك متروكة

نتيجة إجراء من جانب واحد قامت به دولة إسرائيل... في وقت كانت فيه كل الأملاك وأصحابها تحت سيطرة الدولة... وهؤلاء هم بالضرورة 'ملاكون حاضرون' جردوا من حقوقهم في أملاكهم بسبب صيغة القانون العمومية والتقنية".

**2010/7/28**: اعتقلت امرأة واحدة وأوقف ستة أشخاص للتحقيق أمس في إثر مواجهات نشبت بين البدو وقوات الشرطة التي جاءت لتأمين هدم منازل في قرية بدوية غير معترف بها في النقب. وعلى حد قول السكان، فقد تم هدم 30 منزلاً في قرية العراقيب الواقعة شمالي بئر السبع، وشارك أكثر من ألف شرطي جاؤوا برفقة مراقبين تابعين لإدارة أراضي إسرائيل في عملية إجلاء سكان القرية.

**2010/7/29**: قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال لقائه وزير الخارجية الإسباني ميغيل موراتينوس أمس إن الاستمرار في تجميد البناء في المستوطنات إلى ما بعد 26 أيلول/ سبتمبر "غير ممكن سياسياً"، وسيؤدي إلى تفكيك الحكومة. وتتابع القدس عن كثب مناقشات وزراء خارجية جامعة الدول العربية التي ستعقد اليوم في القاهرة لبحث موضوع المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وأضاف نتنياهو: "فقط عندما يتم التوصل إلى حل نهائي، سيكون في الإمكان حشد تأييد شعبي وسياسي كافٍ لتميره. لكن إذا حاولنا القيام بذلك الآن، قبل بدء المفاوضات، فإن هذا الأمر سيتسبب بتفكيك الائتلاف الحكومي وسيضر بعملية السلام".

**2010/8/3**: صادقت بلدية القدس أمس (الاثنين) على بناء 40 وحدة سكنية أخرى في حي بسغات زئيف في القدس الشرقية، الذي يقع وراء الخط الأخضر. فقد أقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء إقامة أربعة مبان يتألف كل منها من عشر وحدات سكنية. وكانت قد تمت المصادقة قبل نحو أسبوعين على بناء 32 وحدة سكنية، وذلك في إطار خطة تشمل بناء 220 وحدة سكنية في تلك المنطقة. وقد أثار إعلان هذه الخطة في حينه انتقادات من جانب الفلسطينيين والولايات المتحدة وجهات دولية أخرى. وينتقد العالم المصادقة على خطط من هذا النوع، ويعتبر البناء ما وراء حدود سنة 1967 انتهاكاً للوضع الراهن، كما أنه ينتقد التوقيت الذي يأتي عشية بدء المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

**2010/8/17**: نشرت وزارة البناء والإسكان قبل بضعة أيام مناقصة بشأن فتح طريق جديد يؤدي إلى مدينة معاليه أدوميم التي تقع وراء الخط الأخضر، وتبلغ تكلفته نحو 14 مليون شيكل. وكانت "هآرتس" نشرت نبأ فحواه أن إسرائيل وظفت خلال سنتي 2007 - 2008، نحو 200 مليون شيكل في أشغال تمهيد الأرض لبناء حي جديد في منطقة "إي 1" يربط بين معاليه أدوميم والقدس الشرقية، لكن بناء الحي يجري تأجيله بسبب المعارضة الشديدة من جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد شكل بناء مقر قيادة شرطة لواء "شاي" في منطقة "إي 1"، والذي دُشن في سنة 2008، فاتحة لأشغال بنى تحتية مكثفة اشتملت على شبكة طرق واسعة في تلك المنطقة. وتمتد الطرق على ثلاثة محاور، وتشمل ساحات وإنارة ونقاط مراقبة تقدر تكلفتها بنحو 100 مليون

شيكل، كما تم شق طريق يتلف على القدس الشرقية، ومخصص لتنقل الفلسطينيين بين رام الله وبيت لحم.

**2010/8/26**: ذكرت مصادر في واشنطن لصحيفة "معاريف"، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو توصل إلى تفاهم مع مراجع كبيرة في الإدارة الأميركية بالسماح لإسرائيل بمواصلة البناء في الكتل الاستيطانية التي لا تنوي إخلاءها في إطار اتفاق السلام، على أن يتوقف البناء في المستوطنات المعزولة.

خلال المحادثات التي جرت في الأيام الأخيرة بين نتنياهو ومستشاري البيت الأبيض ووزيرة الخارجية الأميركية، عن سياسة البناء في يهودا والسامرة بعد انتهاء مدة التجميد، قال مصدر أميركي كبير لتنتياهو: "استمروا في البناء في المستوطنات التي تنوون البقاء فيها". لكن المصدر الأميركي أوضح بأن على إسرائيل عدم البناء في المستوطنات المعزولة التي ستُخلى في إطار التسوية السلمية مع الفلسطينيين. وهذه هي الصيغة التي طرحها وزير الاستخبارات دان مريدور، ووزير تحسين الخدمات العامة ميخائيل إيتان. ويبدو أن وزير الدفاع، إيهود باراك، يدعم الصيغة.

**2010/8/31**: قبل ساعات معدودة على سفر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة، وقبل بدء المحادثات المباشرة مع الفلسطينيين، وفي الوقت الذي ليس من الواضح كيف سيواجه نتنياهو انتهاء مدة تجميد البناء، حصل رئيس الحكومة على تأييد سياسي مفاجيء من حزب "شاس". فقد علمت الصحيفة أن حزب "شاس" مستعد لأن يعطي نتنياهو "مجالاً للتنفس"، وهو لن يلزمه بعد انتهاء مدة تجميد البناء بالوفاء بالتعهدات التي قطعها باستئناف البناء في كل الضفة الغربية، ولا سيما أنه لم يتطرق أمس خلال حفل رفع الأندخاب بمناسبة السنة الجديدة إلى موضوع انتهاء التجميد.

وحتى الآن، لم يقدم نتنياهو جواباً قاطعاً وواضحاً عن كيف ستصرف إسرائيل لدى انتهاء مدة تجميد البناء. وتُقدّر أوساط حكومية أن نتنياهو سينتظر حتى بداية الأسبوع الأخير في أيلول/سبتمبر، ليرى الأجواء التي ستنشأ بعد المفاوضات المباشرة، وسيصرف بطريقة تحول دون انهيار المفاوضات، ولا تؤدي إلى الاستئناف الكامل للبناء في أنحاء يهودا والسامرة كافة.

**2010/9/7**: يخشى زعماء المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] أن تعمد وزارة الدفاع إلى استخدام ذريعة وجود "عيوب إجرائية" في تراخيص البناء من أجل منع استئناف البناء في مئات من الوحدات السكنية في المناطق [المحتلة] بعد 27 أيلول/سبتمبر [موعد انتهاء سريان تجميد البناء في المستوطنات]. وجرت ليلة أمس مشاورات مكثفة بين رؤساء مجلس مستوطنات يهودا والسامرة، وذلك بعد أن تبين أن جهات في وزارة الدفاع تقوم بتوجيه أسئلة، وتدقق في وجود "عيوب إجرائية" في تراخيص البناء الممنوحة. وما يخشاه المستوطنون هو أنه سيكون في وسع وزير الدفاع، بهذه الطريقة، منع استئناف الأشغال في معظم مواقع البناء غداة انتهاء مفعول التجميد، من دون أن يضطر إلى تمديد التجميد عن طريق المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية. ويعتبر اليوم التالي لانتهاج سريان التجميد إشكالياً بنوع خاص، لأن هناك مئات من الوحدات السكنية التي لها تراخيص بناء قانونية، وتعذر بناؤها فقط نتيجة قرار التجميد الذي أقرته الحكومة،

فإنه من المفترض لدى انتهاء سريان هذا الأمر، أن يُستأنف البناء في تلك المواقع، من دون الحاجة إلى الحصول على تراخيص إضافية.

**2010/9/8:** لاحظت في الأفق أمس تسوية فيما يتعلق بتجميد البناء في المستوطنات تقوم على تفاهم ضمني فحواه أن الجهات الأمنية في المناطق [المحتلة] لن تقرّ خطط بناء جديدة، لكن من الناحية الرسمية لن تتخذ الحكومة قراراً بتمديد التجميد. وقد تبين بعد التدقيق أن سريان أمر التجميد سينتهي في 30 أيلول/ سبتمبر وليس في 26 من الشهر نفسه. وأمس قال مصدر فلسطيني قريب من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لصحيفة "هآرتس" إنه ليس من المهم، من ناحية السلطة، أن تعلن إسرائيل تجميد البناء، وإنما أن تجمده فعلاً.

لبنان، وذلك من أجل تأمين حدود الدولة الفلسطينية والاستجابة لحاجات إسرائيل الأمنية. وأمس لمحّ المناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي إلى أن مشاركة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في الجولة الثانية من محادثات السلام التي ستعقد في شرم الشيخ تهدف من جملة أمور أخرى إلى حل قضية تجميد البناء في المستوطنات.

**2010/9/16:** تمارس الإدارة الأميركية ضغوطاً قوية على نتنياهو وأبو مازن كي يتوصلا فيما بينهما إلى حل متفق عليه بشأن مواصلة تجميد البناء في المستوطنات. وفي المحادثات التي جرت بمشاركة كلينتون [في شرم الشيخ]، طُرحت بضعة أفكار بشأن هذا الموضوع، لكن لم يتحقق أي اختراق.

واستؤنفت المفاوضات أمس في مقر رئيس الحكومة في القدس، حيث عُقد لقاء شارك فيه نتنياهو وأبو مازن وكلينتون والمبعوث جورج ميتشل. ودام اللقاء أكثر من ساعتين، وانضم إليه في مراحل معينة رئيسا طواقم المفاوضات المحامي يتسحاق مولخو ونظيره الفلسطيني صائب عريقات. وعقب اللقاء أدلى ميتشل ببيان إلى وسائل الإعلام قال فيه إن المحادثات تجري بشكل أكثر جدية وبوتيرة أسرع مما كان عليه الحال في المحادثات التي كان مشاركاً فيها في إيرلندا في التسعينيات. وأشار المبعوث الأميركي إلى أن المحادثات تناولت محاولة التغلب على الأزمة المقترنة بانتهاء سريان أمر تجميد البناء في المستوطنات في 26 أيلول/ سبتمبر، كما جرى نقاش جوهري وعمق بشأن القضايا الجوهرية. وذكر ميتشل أنه تم إحراز تقدم في المحادثات بشأن مستقبل تجميد البناء في المستوطنات، وبدا إيجابياً ومتفائلاً بشأن هذا الموضوع أيضاً. أما في الجانب الإسرائيلي فصدرت إشارات فاترة وأكثر حذراً في هذا الشأن.

وعلى الرغم من الخشية من انهيار المحادثات بعد 26 أيلول/ سبتمبر، فإن أبو مازن ونتنياهو اتفقا أمس على أن يلتقي رئيسا طواقم المفاوضات مولخو وعريقات في مطلع الأسبوع المقبل للبحث في حلول ممكنة لقضية تجميد البناء، وللتحضير للقاء آخر بين الزعيمين.

ومن جهتها أكدت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن نتنياهو أوضح خلال اللقاء الذي عُقد مساء أمس بينه وبين أبو مازن أنه لم يطرأ أي تغيير على موقفه من تجميد البناء في المستوطنات، وأنه ينوي استئناف البناء بعد انتهاء فترة التجميد في 26 أيلول/ سبتمبر.

وذكرت الصحيفة أن لقاء القدس، شأنه شأن اللقاء السابق في شرم الشيخ، لم يؤدّ إلى نقطة تحول، على الرغم من الابتسامات والأجواء الجيدة.



**2010/9/17**: أجرى وزير الدفاع إيهود باراك جولة أولى من النقاشات بشأن موضوع تجميد البناء، وذلك قبل أسبوعين من انتهاء مدته، بهدف إيجاد الوسائل التي تسمح لوزارة الدفاع التي تسيطر على الضفة الغربية، بفرض قيود على البناء من دون إصدار قرار جديد بالتجميد. واستناداً إلى موظف رسمي كبير على معرفة بتفصيلات النقاشات التي دارت في وزارة الدفاع حول الموضوع، فإن في الإمكان استخدام وسائل قانونية من أجل تجميد البناء فترة أطول. بالإضافة إلى ذلك، تجري دراسة الطرق القانونية لعرقلة بناء 2000 وحدة سكنية تم الترخيص لها، قبل صدور قرار التجميد. وكان نتياها هو أوضح هذا الأسبوع في محادثاته مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أنه لن يصدر قراراً جديداً بالتجميد.

**2010/9/24**: أوضحت إسرائيل أمس (الخميس) أن أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] ستستأنف مباشرة فور انتهاء مفعول القرار الحكومي القاضي بتجميدها بعد غد [في 26 أيلول/ سبتمبر 2010]. ومع ذلك، فإن مسؤولين رفيعي المستوى في القدس أكدوا أن أعمال البناء الجديدة التي ستتم المصادقة عليها ستكون على نطاق محدود، كما كانت الحال في إبان ولاية حكومة إيهود أولمرت.

وقد امتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من التطرق بصورة واضحة إلى مطالبة الرئيس الأميركي باراك أوباما إسرائيل بتمديد فترة تجميد أعمال البناء في المستوطنات ثلاثة أشهر على الأقل، لكن يتبين مما قاله نتنياهو في الآونة الأخيرة، وخلال مداوالات مغلقة مع كبار الموظفين في ديوانه، أنه لا ينوي التراجع عن وعده باستئناف أعمال البناء [بعد انتهاء مفعول القرار الحكومي]. هذا، وتقوم الإدارة الأميركية، منذ بضعة أيام، ببذل جهود كبيرة من أجل منع الفلسطينيين من استغلال انتهاء فترة تجميد الاستيطان لتفجير المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وفي نيويورك عقد كل من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك لقاءين مع [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس، وذلك لحثه على الاستمرار في المفاوضات المباشرة حتى في حال استئناف أعمال البناء في المستوطنات بعد 26 أيلول/ سبتمبر الحالي.

**2010/9/27**: انتهى في منتصف ليلة أمس مفعول القرار الحكومي الإسرائيلي القاضي بتجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] عشرة أشهر، ولم يقم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتمديده، الأمر الذي أدى إلى إقامة احتفالات حاشدة شارك فيها مئات المستوطنين وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب الليكود. ويعني انتهاء مفعول القرار المذكور أن كل من لديه تصريح بناء في المستوطنات سيكون في إمكانه أن يبدأ تنفيذه مباشرة.

وقال نتنياهو، في بيان صحفي خاص صادر عن ديوانه: "أدعو الرئيس محمود عباس إلى الاستمرار في المفاوضات الجادة والجيدة التي بدأنا بها للتو، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي بين شعبينا". وتجنب البيان التطرق، بصورة مباشرة، إلى مسألة عدم تمديد القرار المتعلق بتجميد أعمال البناء في المستوطنات وقال "أمل بأن يبقى عباس منخرطاً في المفاوضات، وأن يستمر معي في الطريق نحو السلام التي بدأنا السير فيها قبل ثلاثة أسابيع". وخاطب نتنياهو عبر البيان عباس بصورة مباشرة بالقول: "من أجل مستقبل شعبينا دعنا نركز على ما هو أهم [من تجميد الاستيطان]."

وأدعوك إلى الاستمرار في مفاوضات مكثفة وجادة ومثابرة كي نتوصل إلى اتفاق إطار في غضون عام واحد.

من ناحية أخرى أعرب نتنياهو، في بيانه، عن تقديره الكبير لكل من الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون والمبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، بسبب جهودهم الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام ونشاطهم الدؤوب من أجل ضمان استمرار هذه المفاوضات.

وعلم أن نتنياهو قام أمس بتبليغ وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيدور ليبرمان، فحوى الاتصالات الجارية مع الإدارة الأميركية. وسيغادر ليبرمان إسرائيل اليوم (الاثنين) متوجهاً إلى نيويورك، كي يتأسس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن ليبرمان ما زال متمسكاً برأيه القائل إن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين لن تسفر عن أي نتيجة حقيقية. وتوجه ديوان رئيس الحكومة بندا إلى الوزراء كلهم طالباً عدم الإدلاء بأي مقابلات أو تصريحات إلى وسائل الإعلام تتعلق بانتهاء مفعول القرار الإسرائيلي. وسوّغ الديوان هذا الطلب بحجة "الوضع السياسي الحساس في ظل استمرار الاتصالات بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية".

**2010/9/27**: نجح وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، في التوصل مع الإدارة الأميركية إلى اقتراح حل وسط يهدف إلى إبقاء كل من إسرائيل والفلسطينيين حول مائدة المفاوضات المباشرة. وسيحاول باراك أن يقنع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بقبول هذا الاقتراح كي يمنع الفلسطينيين من تفجير المفاوضات. وقالت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى إن نتنياهو لم يقرر بعد ما إذا كان سيقبل الاقتراح أو سيرفضه، لكنها أكدت أنه سيقوم بعرض الاقتراح على وزراء حكومته "كي يحظى بالشرعية المطلوبة" في حال قبوله.

وقالت مصادر مقربة من المفاوضات إن اقتراح الحل الوسط مع الإدارة الأميركية يشمل تسوية لقضية تجميد الاستيطان فحواها حصول كل من الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني] على تعهد أميركي مكتوب بتأييد قضايا أخرى تعتبر مهمة لكل منهما في المرحلة اللاحقة من المفاوضات. ووفقاً لهذه المصادر، فإن إسرائيل طلبت على ما يبدو أن تؤيد الولايات المتحدة مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ومطالب استراتيجية أمنية تتعلق بالدفاع عن الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، أمّا الفلسطينيون فيبدو أنهم طلبوا تعهدات أميركية تتعلق بمسألتي الحدود والقدس.

**2010/9/28**: قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن مسألة تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] هي موضوع رمزي للغاية، فضلاً عن أن أعمال البناء هذه ليست مقرونة بعمليات صادرة أراض جديدة، وبناء على ذلك، فإن هذا الأمر يجب ألا يعرقل التوصل إلى تسوية [نهائية] مع الفلسطينيين. وأضاف باراك: "إن أعمال البناء كلها التي قمنا بها على مدار 43 سنة [منذ الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1967] لا تغطي حتى نسبة 2% من أراضي الضفة الغربية. ولذا، فإن هذا الموضوع يجب ألا يقف عائقاً أمام الاستمرار في المفاوضات. لكن من ناحية أخرى، فإن الموضوعات الرمزية مهمة

للجانبيين، وما يتعين علينا فعله الآن هو تجاوز هذا الموضوع والتركيز على استمرار المفاوضات، لأنها تنطوي على القضايا المهمة الماثلة أمامنا في الوقت الحالي".

هذا، وأعلنت الإدارة الأميركية أنها أصيبت بخيبة أمل من قرار إسرائيل إنهاء تجميد البناء في المستوطنات. ومع ذلك، جرى تأكيد أن الولايات المتحدة ستستمر في إجراء محادثات مع الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني]، وأن المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل سيصل إلى إسرائيل اليوم (الثلاثاء). وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي إن ميتشل ما زال على اتصال دائم بمسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين رفيعي المستوى، وإن فريقاً أميركياً سيقوم بزيارة المنطقة في الأسبوع الحالي لإجراء مزيد من المحادثات.

وفي نيويورك عقد وزير الخارجية الإسرائيلية أفيدور ليبرمان، أمس (الاثنين)، لقاء مع الأمين العام للأمم المتحدة جرى خلاله التطرق خلاله إلى موضوع البناء في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وقال ليبرمان عقب اللقاء: "لقد ادعى الفلسطينيون طوال تسعة أشهر أن تجميد البناء هو خدعة، غير أنهم الآن يتعاملون معه باعتباره الموضوع الأهم، ومن الواضح أن ذلك كله هو مجرد ذريعة لـ [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس".

**2010/9/29**: قام الرئيس الأميركي باراك أوباما بتمرير رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تتضمن تعهدات أميركية بعيدة المدى تتعلق بأمن إسرائيل، وذلك في مقابل الموافقة على مطلب واشنطن تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] ستين يوماً أخرى. ويمكن القول إن رسالة الضمانات الأميركية هذه تعتبر نادرة في تاريخ العلاقات بين الدولتين، وهي تأتي في إطار المحاولات التي تقوم الإدارة الأميركية ببذلها في الآونة الأخيرة من أجل منع انهيار المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتتضمن الرسالة ما يلي: أولاً، تعهد أميركي بتزويد إسرائيل بسلسلة من الوسائل القتالية المتطورة عشية التوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين؛ ثانياً، تعهد أميركي بإحباط أي مبادرة عربية تتعلق بمسألة الدولة الفلسطينية قد يتم طرحها في غضون العام المقبل على مجلس الأمن الدولي؛ ثالثاً، تعهد أميركي بعدم تمكين الفلسطينيين من طرح مسألة المستوطنات ضمن أي إطار مستقل عن المفاوضات المباشرة بهدف ممارسة الضغوط على إسرائيل، كما يحدث في الوقت الحالي، الأمر الذي يعني أن حسم مستقبل المستوطنات سيتم في إطار التسوية النهائية وليس قبل ذلك. علاوة على هذه التعهدات كلها، فإن الرسالة تتضمن تعهدات أميركية بعيدة المدى فيما يتعلق بالحفاظ على أمن إسرائيل ومستقبلها.

ومع ذلك، فإن نتنياهو كان، على الأقل حتى مساء أمس (الثلاثاء)، يعارض تجميد أعمال البناء في المستوطنات 60 يوماً آخر.

وفي حال رفض رئيس الحكومة تجميد البناء نهائياً، فإن الإدارة الأميركية تدرس تقديم مبادرات حسن نية إلى الفلسطينيين، وذلك من النوع الذي يمكن أن يكون مؤلماً للغاية بالنسبة إلى إسرائيل. ويجري الحديث مثلاً على اعتراف أميركي علني بخطوط 1967 (بما في ذلك تبادل أراض) كإطار عام للمفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين.

**2010/10/5**: يعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ظهر اليوم (الثلاثاء) اجتماعاً لـ "طاقم الوزراء السبعة"، وذلك من أجل إجراء أول مداولة تتعلق بمسألة تمديد تجميد أعمال البناء في

المستوطنات شهرين آخرين، وذلك في مقابل سلسلة من الضمانات الأمنية والسياسية التي اقترحها الرئيس الأميركي باراك أوباما على إسرائيل. ومن غير المتوقع أن يحسم الموضوع في هذا الاجتماع. وقد علم أن نتنياهو سيحاول إقناع وزراء الطاقم بقبول الاقتراح الأميركي. وعلى ما يبدو، فإن كلاً من وزير الدفاع إيهود باراك ووزير الشؤون الاستخباراتية دان مريدور سيؤيد اقتراح نتنياهو القاضي بتمديد أعمال البناء. وفي المقابل، فإن وزير الخارجية أفيدور ليرمان سيبدى معارضة قوية للاقتراح. وسيبذل نتنياهو جهوداً كبيرة من أجل إقناع الوزراء بني بيغن وموشيه يعلون وإيلي يشاي، الذين سبق أن صرحوا أنهم يعارضون تمديد التجميد، بقبول اقتراح

**2010/10/5**: أصبح اتفاق أوسلو الذي يتعرض لشجب مطلق من جانب الأوساط اليمينية الإسرائيلية رصيماً يتمسك به المستوطنون في حالة مدينة "روابي" الفلسطينية التي يجري بناؤها شمالي غربي رام الله. فالى جانب الكفاح الذي يخوضه المستوطنون ضد وقف البناء الموقت في المستوطنات اليهودية، فتح المستوطنون جبهة لمناهضة شق الطريق المؤدية إلى المدينة التي أقيمت على بعد نحو تسعة كيلومترات من عاصمة السلطة الفلسطينية. لقد "اكتشف" المستوطنون أن مسار الطريق ينزلق إلى المنطقة (ج) عند مشارف مستوطنة "عطيرت"، وهم لن يسمحوا للحكومة، بأي حال من الأحوال، بالموافقة على شق هذه الطريق، ذلك بأن الأمر يتعلق بأراضٍ (تعادل مساحتها 60٪ من الضفة الغربية) تقع تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية والمدنية.

**2010/10/7**: طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من الرئيس الأميركي باراك أوباما أن يعلن تبنيه التعهدات التي قدمها سلفه جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون [ما عرف باسم "رسالة الضمانات"]، وفي مقدمها تأييد واشنطن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية] إلى إسرائيل في أي اتفاق يتعلق بالتسوية النهائية في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن تعهدات الرئيس بوش وردت في رسالة أرسلها إلى شارون في 14 نيسان/أبريل 2004، أي قبل تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية بأكثر من عام. وكان في مقدمها تعهد بتأييد ضم إسرائيل الكتل الاستيطانية الكبرى إليها في إطار التسوية النهائية [مع الفلسطينيين]، وتعهد آخر برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل دولة إسرائيل. لكن إدارة أوباما تنكرت لتعهدات بوش هذه، ولا سيما فيما يتعلق بتأييد ضم الكتل الاستيطانية الكبرى.

**2010/10/8**: لاتزال الاتصالات المحمومة بين إسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بتمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] مستمرة طوال الوقت، لكن حتى مساء أمس (الخميس) لم يكن قد تم التوصل إلى أي اتفاق بين الجانبين. وإذا لم يحدث تغيير في آخر لحظة، فإن من المتوقع أن يعلن [رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس غداً (السبت) خلال اجتماع لجنة المتابعة العربية في سرت (ليبيا)، تعليق المفاوضات المباشرة مع إسرائيل إلى أن تقدم على تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات فترة أخرى. وقال وزراء كبار من حزب الليكود إن نتنياهو يدرك أنه لا يحظى في الحكومة أو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية بأكثرية تؤيد تمديد تجميد أعمال البناء، ولذا، فإنه يتحرك في مسارين: من جهة أولى يحاول خلال اتصالاته مع المسؤولين الأميركيين أن يحسن رزمة ضمانات الامتيازات التي حصل عليها من أوباما [في مقابل تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات] وذلك

كي يظهر أمام الجمهور الإسرائيلي العريض بمظهر الذي حقق إنجازاً كبيراً يستطيع بواسطته إقناع وزراء حكومته بتأييد تمديد التجديد؛ ومن جهة ثانية، اختار تمرير التعديل على قانون المواطنة الإسرائيلية في هذا التوقيت بالذات كي يظهر بمظهر المخلص للمبادئ الوطنية حتى النهاية، وبذا، فإنه يخفف حملة النقد الموجهة إليه من جانب أحزاب اليمين.

**2010/10/10**: أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من على منصة الكنيست أمس (الاثنين) أنه في حال قيام القيادة الفلسطينية بالقول لشعبها بصورة لا تقبل التأويل أنها تعترف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي فإنه سيكون على استعداد لعقد اجتماع لحكومته، ولأن يطلب منها الموافقة على تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات فترة أخرى. ومع هذا، فإن مصادر رفيعة المستوى في المؤسسة السياسية الإسرائيلية أكدت أن اقتراح رئيس الحكومة هو مجرد مناورة، ذلك بأن "احتمال أن يوافق الفلسطينيون عليه في هذه المرحلة من المفاوضات يكاد يكون معدوماً". وكشف نتنياهو، في سياق خطابه الذي ألقاه في مناسبة افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي، أنه قام الشهر الفائت بإرسال اقتراحه هذا إلى الفلسطينيين موضحاً أنه "مثلما يتوقع الفلسطينيون منّا أن نعترف بالدولة الفلسطينية [التي ستقام] باعتبارها دولة قومية لهم، فإن من حقنا أن نتوقع منهم اعترافاً بالدولة اليهودية باعتبارها دولة قومية لنا، غير أنني لا أضع هذا الاعتراف شرطاً مسبقاً للمفاوضات، ونحن سنذهب إلى المفاوضات في الأحوال كافة". وأكد نتنياهو أن "الفلسطينيين لم يردوا حتى الآن على اقتراحه هذا"، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن "الولايات المتحدة تطرح اقتراحات متعددة، ونحن بدورنا نقوم بدراستها بصورة جادة للغاية". من ناحية أخرى، اعترف رئيس الحكومة بأن اعتبارات الحفاظ على سلامة ائتلافه الحكومي تؤثر فيه بصورة حاسمة في سياق إدارة الاتصالات السياسية. وقد قال مصدر رفيع المستوى في حزب الليكود أن اقتراح نتنياهو هو مجرد مناورة تهدف إلى تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن وقف المفاوضات المباشرة، موضحاً أن الاقتراح يؤدي في وقت واحد "إلى إبعاد التجميد والمفاوضات على حدّ سواء".

**2010/10/14**: على الرغم من تجميد أعمال البناء في المستوطنات [الذي استمر عشرة أشهر بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 وأيلول/ سبتمبر 2010] فإن عدد السكان اليهود في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] تجاوز خلال العام الفائت المعدل الاعتيادي. ويذكر أن المجالس الإقليمية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] تقوم كل عام، عقب افتتاح السنة الدراسية الجديدة، بإجراء إحصاء لعدد العائلات الجديدة التي انضمت إلى مناطق نفوذها، وقد بين هذا الإحصاء معطيات مفاجئة تشير إلى ازدياد ملحوظ في عدد المستوطنين. ويبدو أن هذا الأمر يعود إلى سببين: أولاً، أن معدل التكاثر الطبيعي هناك أكبر كثيراً منه في إسرائيل؛ ثانياً، أن عدداً كبيراً نسبياً من العائلات اليهودية قام بنقل مكان سكناه، خلال هذا العام، إلى ما وراء الخط الأخضر. فمثلاً ازداد عدد العائلات التي تسكن في منطقة نفوذ مجلس إفرات المحلي [جنوبي بيت لحم] بنحو 80 عائلة، منها 50 عائلة جاءت في إطار مشروع سكني تابع لوزارة البناء والإسكان الإسرائيلية. وتبلغ نسبة هذه الزيادة 8%. أما في المناطق التابعة لمنطقة نفوذ مجلس ماتيه بنيامين الإقليمي [شمالي رام الله] فإن المعطيات تشير إلى ازدياد عدد العائلات اليهودية التي تسكن فيها بأكثر من 8%، وذلك نتيجة التكاثر الطبيعي وانضمام سكان جدد على حدّ سواء. من ناحية أخرى فإنه خلال العام الفائت

قامت 64 عائلة جديدة، معظمها عائلات علمانية، بالسكن في منطقة نفوذ مجلس هار حفرون الإقليمي [جبل الخليل]، وتبلغ نسبة هذه الزيادة 5٪.

**2010/10/15:** لأول مرة منذ اتخاذ الحكومة الإسرائيلية القرار القاضي بتجميد أعمال البناء في المستوطنات [في تشرين الثاني / نوفمبر 2009]، قامت هذه الحكومة بنشر مناقصات لأعمال بناء جديدة في القدس الشرقية على أراض تقع وراء الخط الأخضر، لكن هذا النشر جرى في إثر تنسيق كامل مع الإدارة الأميركية.

وتشمل هذه المناقصات أعمال بناء 158 وحدة سكنية جديدة في حي راموت و80 وحدة سكنية جديدة أخرى في حي بسغات زئيف. وقامت إسرائيل بتبليغ الإدارة الأميركية نيّتها نشر هذه المناقصات، كما أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أجرى اتصالات خاصة مع واشنطن فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ووفقاً لمعلومات نمت إلى علم صحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن إسرائيل كانت راغبة في بناء 600 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، لكن الإدارة الأميركية قامت بممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية من أجل خفض هذا الرقم وعدم توفير ذريعة للفلسطينيين لنسف المفاوضات المباشرة. كما أن هذه الإدارة ضغطت على نتنياهو كي يؤجل نشر المناقصات لكنه قرر نشرها في الوقت الحالي كي يبين للعالم أن عملية تجميد أعمال البناء لا تشمل القدس مطلقاً. ومع ذلك، فإن بضعة وزراء كبار في حكومته أكدوا أن اكتفاء الحكومة الإسرائيلية ببناء وحدات سكنية قليلة يهدف إلى عدم إغضاب العالم بصورة لا لزوم لها.

وعلى ما يبدو، فإن وزير البناء والإسكان الإسرائيلي أريئيل أتياس [شاس] هو الذي قام بممارسة ضغوط شديدة على نتنياهو من أجل استئناف أعمال البناء في القدس الشرقية. فقد كان راغباً أصلاً في بناء 1800 وحدة سكنية جديدة في الأحياء اليهودية كلها في القدس الشرقية، لكن في نهاية المطاف تم الاتفاق مع الإدارة الأميركية على بناء الوحدات المذكورة في راموت وبسغات زئيف. كذلك فإن أتياس كان ينوي نشر مناقصات لبناء 400 وحدة سكنية أخرى في حي هار حوما [جبل أبو غنيم]، لكن يبدو أن هذا المشروع الأخير سيؤجل بضعة أسابيع أخرى على الأقل.

**2010/10/15:** ما زالت المفاوضات الجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] مستمرة، وثمة تقديرات لدى مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى أنه سيتم التوصل في غضون الأيام القليلة المقبلة إلى حل وسط. ويقوم [رئيس الحكومة الإسرائيلية] بنيامين نتنياهو من جانبه ببذل جهود كبيرة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، وذلك بهدف تخفيف حدّة الغضب الأميركي جرّاء رفضه تلبية طلب [الرئيس الأميركي] باراك أوباما تمديد التجميد شهرين آخرين.

**2010/10/19:** قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الاثنين) إن مطلب تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] هو "عقبة مفتعلة" أمام المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وشدد على ضرورة توصل هذه المفاوضات إلى ترتيبات أمنية بعيدة المدى.

واعتبر نتنياهو أن "الجدل بشأن البناء [الاستيطاني] الجديد هو عقبة مفتعلة، ذلك بأن هذا البناء يجري في أراض تشكل نسبة ضئيلة من المناطق [المحتلة] كلها ولا تؤثر في خريطة الاستيطان، فضلاً عن أن هذا الأمر لا ينطوي على أي تأثير يتعلق بخريطة التسوية المحتملة". وأضاف أنه من أجل التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، فإنه يجب مناقشة عدد من القضايا، ويجب التفاوض بشأن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل "وهذا لا يعني أن يقولوا أنهم على استعداد للاعتراف بها في نهاية العملية السياسية فحسب، بل أنهم على استعداد للاعتراف بدولة إسرائيل باعتبارها دولة الشعب اليهودي أيضاً". وقال نتنياهو إن هناك قضايا أخرى مثل القدس والمياه معتبراً أن "ما يحسم الأمور غير كامن في المدة التي تستغرقها المفاوضات، وإنما فيما إذا كان هناك استعداد لحل الصراع، وفي حال توفر ذلك فإنه سيتم حل الصراع".

**2010/10/20:** وجهت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا دوريت بينيش أمس (الثلاثاء) نقداً حاداً إلى الحكومة الإسرائيلية جرّاء تغاضيها عن استمرار أعمال البناء غير الشرعية في ست بوئر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وذلك على الرغم من قيام هذه المحكمة، في أيار/ مايو 2009، بإصدار أمر موقت يلزم كلاً من وزير الدفاع الإسرائيلي وقائد قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] بتقديم تسوياته فيما يتعلق بهذا التغاضي. وترأست بينيش هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة تداولت أمس (الثلاثاء) في استئناف تقدمت به حركة "السلام الآن" منذ سنة 2007، وأوضحت هذه الهيئة في ختام مداولاتها لمندوب النيابة الإسرائيلية العامة، الذي مثل الحكومة، أن الوقت حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القانون. كما أن المحكمة العليا أصدرت أمراً يلزم الحكومة الإسرائيلية بأن تقدّم في غضون 15 يوماً بياناً مفصلاً بشأن أعمال البناء الجديدة في البوئر الاستيطانية الست، والإجراءات التي تنوي اتخاذها من أجل تطبيق القانون. وكانت حركة "السلام الآن" قدمت إلى المحكمة وثيقة محدثة تتضمن تفصيلات دقيقة تتعلق بأعمال البناء الجديدة في تلك البوئر منذ تقديم الاستئناف حتى الآن، الأمر الذي زاد في حدّة غضب قضاة المحكمة.

**2010/10/27:** انتهى "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] مؤخراً من إعداد خطة لبناء 4321 وحدة سكنية جديدة في عشرة مواقع مركزية، وأعلن أن هذه الخطة حصلت على المصادقات المطلوبة باستثناء مصادقة وزير الدفاع الإسرائيلي [يهود باراك] ورؤساء السلطات المحلية في المستوطنات التي سيتم بناء الوحدات السكنية المذكورة فيها. وفضلاً عن هذه الوحدات السكنية فإنه منذ انتهاء فترة تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في 26 أيلول/ سبتمبر الفائت] بوشر العمل في بناء 600 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] صودق عليها حديثاً، علاوة على البدء ببناء آلاف الوحدات السكنية التي كان وزير الدفاع صادق عليها في السابق. غير أن القاسم المشترك بين أغلبية الوحدات السكنية الجديدة التي تتضمنها خطة "مجلس المستوطنات" هو أنها تقع في إطار ما بات يعرف باسم "الكتل الاستيطانية الكبرى". ويؤكد قادة هذا المجلس أن أعمال البناء الجديدة ستشمل أيضاً المدن الاستيطانية الكبرى. وفي رأيهم فإن رئيس

الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سيواجه صعوبة كبيرة في معارضة أعمال البناء هذه، لأنه كان أعلن في السابق أن "الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى إلى الأبد جزءاً من إسرائيل". وقال رئيس المجلس داني دايان ان خطط البناء هذه لا تهدف إلى تخفيف أزمة السكن فحسب، بل وإنما أيضاً إلى خفض أسعار البيوت في المدن الإسرائيلية الواقعة بمحاذاة الخط الأخضر، مثل كفار سابا والقدس وبيتح تكفا، وبالتالي فإن "مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] تعتبر منطقة السكن الاحتياطي لمناطق غوش دان [وسط إسرائيل] وهشارون [السهل الساحلي] والقدس" على حدّ قوله. وكانت صحيفة "يديعوت أحرونوت" كشفت النقاب قبل نحو أسبوع عن أن مشاريع البناء في المستوطنات ما زالت مجمدة حتى الآن بسبب الخشية من اندلاع مواجهة أخرى مع الإدارة الأميركية، وأشارت إلى أن هذه الخشية تسببت أيضاً بعدم المصادقة على مشاريع بناء 1300 وحدة سكنية جديدة في القدس. وفي حينه قال مصدر رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية: "إننا في ورطة حقيقية، ذلك بأن أي مناقصة للبناء تعلن الآن ستثير أصداء عالمية مدوية".

**2010/11/2**: ردّ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الاثنين) على أسئلة طرحها عليه أعضاء كنيسة من الليكود بشأن إمكان تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية]، فقال إنه "في واقع الأمر هناك تجميد لعملية الانشغال بموضوع تجميد أعمال البناء". وأضاف نتنياهو، الذي كان يتكلم في اجتماع عقدته كتلة الليكود في الكنيسة، أنه في الوقت الحالي لا يوجد أي اقتراح أميركي معروض على إسرائيل في مقابل قيامها بتمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات فترة أخرى، كما أنه لا يجري أي حديث في هذا الشأن. وذكرت صحيفة "معاريف" (2010/11/2) أن أقوال نتنياهو هذه تتناقض مع أنباء نُشرت في السابق بشأن قيام إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بعرض "رزمة ضمانات" على إسرائيل في مقابل قيامها بتمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات فترة أخرى. وكانت الإدارة الأميركية نفسها نفت هذه الأنباء، غير أن السفير الإسرائيلي في واشنطن مايكل أورن أكد صحتها وذلك في سياق مقابلة أدلى بها إلى الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة "واشنطن بوست" على شبكة الإنترنت.

**2010/11/9**: بعد ساعات قليلة من انتهاء اللقاء الذي عقد في نيو أورليانز أول من أمس (الأحد) بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن، قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس نشر مناقصة لبناء حي "هار حوما ج" [في جبل أبو غنيم] في القدس الشرقية، والذي يضم ألف وحدة سكنية. كما أن اللجنة نفسها أعلنت مصادقتها على بناء 300 وحدة سكنية أخرى في حي راموت، وعلى بناء 30 وحدة سكنية جديدة في حي بسغات زئيف، وكلاهما يقع في القدس الشرقية أيضاً.

وفي الوقت الذي كان نتنياهو يلقي خطابه أمس (الاثنين) في مؤتمر الجاليات اليهودية في أميركا الشمالية [الذي يُعقد في نيو أورليانز]، عقد الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيليب كراولي مؤتمراً صحافياً في واشنطن وجه خلاله، وباسم الإدارة الأميركية، نقداً حاداً إلى هذه الخطوات الإسرائيلية. وقال كراولي: "لقد أصبنا بخيبة أمل كبيرة جرّاء إقدام إسرائيل على بناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية. إن هذه الخطوة تقوّض الثقة، وتضع مزيداً من العراقيل في طريق دفع المفاوضات [الإسرائيلية الفلسطينية] قدماً. يجوز أن ثمة أوساطاً في إسرائيل ترغب في إحراج رئيس الحكومة وفي نفس المفاوضات".



من ناحية أخرى، حرص عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية أمس (الاثنين) على التذكير بأن مثل هذه التصرفات المحرجة أصبحت عادة لدى الإسرائيليين، ذلك بأنه قبل سبعة أشهر [في آذار/ مارس الفائت] حدث أمر شبيه، في أثناء قيام نائب الرئيس الأميركي بايدن بزيارة لإسرائيل، إذ أعلنت لجنة التنظيم والبناء نفسها نشر مناقصة لبناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو في القدس الشرقية، الأمر الذي تسبب باندلاع مواجهة حادة بين إسرائيل والولايات المتحدة. وقال بايدن نفسه أمس (الاثنين) أنه "لا يفهم ما الذي يرغب نتنياهو فيه". وأضاف في أثناء لقائه رؤساء منظمات يهودية أميركية: "أنا غير متأكد حتى الآن من جدية أقوال نتنياهو بشأن السلام، كما أننا لا نعرف ما الذي يقصده بالضبط عندما يقول أنه مستعد للتوصل إلى اتفاق سلام ودفع ثمن مؤلم". ومع ذلك، فإن بايدن أكد أن الإدارة الأميركية والرئيس باراك أوباما يتعاملان مع أقوال نتنياهو كما هي، وبناء على ذلك، فإنهما مستمران في بذل جهودهما لدفع عملية السلام قدماً.

**2010/11/9:** أعلن يوم أمس (الاثنين) أن عملية تخطيط لبناء حي جديد يضم 800 وحدة سكنية غربي مستوطنة أريئيل [في شمال الضفة الغربية] بدأت قبل نحو شهر. وقد وضعت خطة لبناء هذا الحي ولم يبق من أجل إخراجها إلى حيّ التنفيذ سوى الحصول على مصادقة لجنة التنظيم والبناء التابعة لبلدية هذه المستوطنة التي تدعم بدورها هذه المبادرة.

وجاء إعلان هذه الخطة، فضلاً عن إعلان خطة بناء ألف وحدة سكنية جديدة في حي هار حوما [جبل أبو غنيم] في القدس الشرقية، بالتزامن مع قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بزيارة للولايات المتحدة سيحاول كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية خلالها إقناعه بضرورة تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات في المناطق [المحتلة] فترة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرض التي سيقام عليها هذا الحي الجديد هي جزء من الأرض التي جرى التخطيط لتوسيع مستوطنة أريئيل بواسطتها في ثمانينيات القرن الفائت، وهي أرض محاذية لبلدة سلفيت الفلسطينية. وفي حال بناء هذا الحي فيها فإن ذلك سيسفر عن محاصرة المستوطنة لهذه البلدة من جانبيين. ويعود جزء من ملكية الأرض إلى دولة إسرائيل في حين أن الجزء الآخر من هذه الملكية يعود إلى أحد رجال الأعمال اليهود، الأمر الذي يعني عدم وجود حاجة إلى الحصول على ترخيص لبناء الحي من وزارة الدفاع الإسرائيلية، والاكتفاء بالحصول على مصادقة لجنة التنظيم والبناء التابعة لبلدية المستوطنة.

وقال رئيس بلدية أريئيل رون نحمان إن إقامة هذا الحي تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى هذه المنطقة. أما عضو بلدية المستوطنة يعقوب عمانوئيل فقال لصحيفة "هآرتس" إن "بناء هذا الحي يعني أن أريئيل ستبقى جزءاً من إسرائيل".

ويذكر أن موضوع البناء في أريئيل يشكل موضوع خلاف سياسي حاد بين إسرائيل والولايات المتحدة، فبينما ترى إسرائيل أن أريئيل هي جزء من الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية]، فإن الولايات المتحدة تعتبرها بمثابة "أصبع" مزروعة في قلب منطقة السامرة [منطقة نابلس وشمال الضفة الغربية]، وتهدف إلى منع نشوء تواصل جغرافي فلسطيني.

**2010/11/11:** قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أمس (الأربعاء) إن إعلان إسرائيل خطط بناء جديدة في القدس الشرقية يلحق ضرراً كبيراً بالجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية. الفلسطينية، لكنها أضافت أنه لا بد من إحراز سلام في الشرق الأوسط. وتأتي أقوالها هذه

عشية اللقاء الذي تعقده اليوم (الخميس) في نيويورك مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

من ناحية أخرى أعلنت كلينتون، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، أن الولايات المتحدة ستحوّل 150 مليون دولار أخرى إلى السلطة الفلسطينية مؤكدة أنها مقتنعة بأن "كلاً من نتنياهو و[رئيس السلطة الفلسطينية] محمود عباس يرغب في التوصل إلى اتفاق على أساس حل الدولتين، وذلك على الرغم من التحديات السياسية الصعبة الماثلة أمامهما"، وأن الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الجانبين على تحقيق ذلك. وقال فياض من جانبه إنه من الصعب جداً دفع المفاوضات المباشرة قدماً بسبب أعمال البناء الإسرائيلية في المستوطنات، وأضاف مخاطباً كلينتون: "إننا نتابع جهودك ونترقب ما ستقومين به، كما أننا نرغب في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية".

على صعيد آخر، استمرت أوساط يمينية داخل الحكومة الإسرائيلية في الإعراب عن معارضتها تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات. وقام القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية سيلفان شالوم أمس (الأربعاء) بجولة في مستوطنات ماطيه بنيامين [بين القدس بيت لحم] صرّح خلالها بما يلي: "لقد قلت في السابق إن تجميد البناء في المستوطنات سيجعل الأضواء مسلطة على القدس. لا يجوز الاستمرار في التجميد، كما أن أعمال البناء يجب أن تستمر إلى جانب إجراء المفاوضات". وأضاف شالوم أن "البناء في القدس لا يعتبر موضع خلاف في إسرائيل، وأن سياسة الحكومة الحالية هي سياسة مؤيدة للاستيطان، ولذا لا بد من رفع لواء الاستيطان عالياً".

كذلك أعلن وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي [رئيس حزب شاس] رفضه مطلب تجميد البناء في القدس، مؤكداً أن "أعمال البناء في القدس ليست مجمدة مطلقاً، ولا يوجد تخطيط لتجميدها، وهذا ما أكده رئيس الحكومة بنفسه. إن أحياء رامات شلومو وجيلو وهار حوما ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في الأحوال كلها، وهو ما يعرفه حتى اليساريون الأكثر تطرفاً".

**2010/11/12**: قام وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أمس (الخميس) بجولة في هضبة الجولان ومستوطنات الجليل الأعلى رافقه خلالها عدد من نواب كتلة حزب "إسرائيل بيتنا" في الكنيست.

وقال ليبرمان في أثناء الجولة أنه يشدّ على يدي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بموقفه إزاء أعمال البناء في القدس الشرقية. وأضاف "إن مطلب عدم القيام بأعمال بناء في جيلو وهار حوما [في القدس الشرقية] هو مطلب غير منطقي، ولن نوافق على أي تجميد لأعمال البناء هناك لا لثلاثة أشهر ولا حتى ليوم واحد. وعلى كل من يرغب في ممارسة الضغوط من أجل التوصل إلى تسوية أن يمارس هذه الضغوط على الجانب الآخر [الفلسطيني]".

**2010/11/17**: علمت صحيفة "معاريف" أن الإدارة الأميركية لم تتعهد، في أي مرحلة من الاتصالات التي جرت بينها وبين إسرائيل، بأن يكون تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] ثلاثة أشهر أخرى، هو "آخر تجميد" مطلوب منها. غير أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ما زال من جانبه مصراً على أن يحصل على رسالة خطية تتضمن تعهداً كهذا وإلا فإنه لن يقدم على اتخاذ قرار يقضي بتمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات ثلاثة أشهر أخرى.

وفي ضوء ذلك فإن المفاوضات الجارية بين الجانبين بهدف التوصل إلى صيغة تتيح إمكان اتخاذ قرار إسرائيلي في هذا الشأن لا تزال عالقة.

وقالت مصادر أميركية رفيعة المستوى أمس (الثلاثاء) إن الولايات المتحدة تعتقد أنه خلال الأشهر الثلاثة التي سيتم تمديد تجميد البناء الاستيطاني فيها، سيحدث تقدّم كبير فيما يتعلق بموضوع الحدود [بين إسرائيل والدولة الفلسطينية التي ستقام]، الأمر الذي من شأنه أن يسقط الحاجة إلى تجميد آخر. لكن في الوقت نفسه فإن المسؤولين الأميركيين الذي أجروا في الأيام القليلة الفائتة اتصالات مع مبعوثي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أكدوا أن واشنطن لا تنوي أن تتيح لإسرائيل إمكان استئناف أعمال البناء في المستوطنات لدى انتهاء فترة الأشهر الثلاثة المذكورة في حال عدم حدوث تقدّم كبير في موضوع الحدود، مثل الاتفاق على حجم الكتل الاستيطانية الكبرى [التي ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية] والتي يمكن لتنتياهاو أن يستأنف أعمال البناء فيها.

في هذه الأثناء تصاعدت داخل حزب الليكود حدة معارضة الصفقة الآخذة في التبلور بين القدس وواشنطن. وقال وزير كبير عضو في "طاقم الوزراء السبعة" لصحيفة "معاريف" أمس (الثلاثاء) إنه لن يكون في إمكان نتنياهو اتخاذ قرار في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية بشأن تمديد تجميد البناء الاستيطاني إذا ما تبين أن واشنطن لم تتعهد بأن يكون هذا التجميد هو الأخير المطلوب من إسرائيل أن تقدم عليه. وقال وزير آخر من الطاقم نفسه إنه "في المرحلة الحالية لا يوجد أي رزمة ضمانات أميركية، وإنما مجرد وعود فضفاضة، ولذا، فإنه من السابق لأوانه معرفة كيف سينتهي هذا الموضوع برمته".

وقال مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس أمس (الثلاثاء) إن "نتنياهو مصرّ على أن يحقق الشروط التي يعتقد أنها حيوية لأمن إسرائيل ولمصالحها السياسية. وفي حال حصوله على رسالة خطية تتضمن هذه الشروط كلها، كما جرى الاتفاق بشأنها مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، فإنه سيقوم بطرحها على المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية وهو على قناعة تامة بأنه يقدم على خطوة صحيحة بالنسبة إلى دولة إسرائيل، وفي حال عدم حصوله على ذلك فإنه ببساطة لن يطرح الموضوع على ذلك المجلس".

**[2010/11/19](#)**: قال موظف رفيع المستوى في الإدارة الأميركية لصحيفة "هآرتس" أمس (الخميس) إن الولايات المتحدة ستطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأن يمتنع من القيام بأي أعمال بناء في القدس الشرقية، وبأن يمتنع من هدم بيوت فلسطينية فيها طوال الأشهر الثلاثة التي سيتم تمديد تجميد البناء الاستيطاني فيها، في حال اتخذ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية قراراً في هذا الشأن.

وأشار هذا الموظف إلى أن نتنياهو لا يقول الحقيقة لحزب شاس فيما يتعلق بالسياسة الأميركية إزاء القدس الشرقية. ووفقاً لأقواله فإن الرئيس الأميركي باراك أوباما قام، في نيسان/ أبريل الفائت، بتمرير رسالة شفوية إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أكد فيها أن الولايات المتحدة تتوقع من الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني] أن يمتنعا من الإقدام على نشاطات من شأنها أن تقوّض الثقة بما في ذلك في القدس الشرقية. وأوضح أوباما أن الولايات المتحدة سترد بصورة حازمة، وربما بواسطة تغيير سياستها، على أي استفزاز يحدث في أثناء سير المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وكانت الإدارة الأميركية حددت، خلال العام الحالي، النشاطات التي ترى أنها تنطوي على تقويض الثقة، ومنها إعلان خطط بناء واسعة في القدس الشرقية، وإجلاء سكان فلسطينيين عن

بيوتهم، أو هدم بيوت فلسطينية، مؤكدة أنها تتعامل بالمثل مع جميع الأحياء اليهودية والعربية في القدس الشرقية.

وأكد الموظف الأميركي الرفيع المستوى أن هذه السياسة الأميركية هي التي ستستمر عندما تُستأنف المفاوضات عقب قيام إسرائيل بتمديد تجميد أعمال البناء في المناطق [المحتلة] ثلاثة أشهر أخرى، وبناء على ذلك فإن "ما يقوله نتنياهو لحزب شاس بشأن سياسة الولايات المتحدة في القدس الشرقية من أجل تهدئته لا يمت إلى الحقيقة بأي صلة".

من ناحية أخرى قال رئيس حزب شاس الوزير إيلي يشاي لصحيفة "هآرتس" أمس (الخميس) إن حزبه سيعارض تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات ثلاثة أشهر أخرى إذا لم يحصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على تعهد أميركي بشأن استمرار البناء في القدس الشرقية. وقال يشاي: "لقد عرضنا مطالبنا بصورة غير قابلة للتأويل، وأكدنا أنه في حال عدم الحصول على تعهد كهذا فإننا سنصوّت ضد تمديد التجميد".

**2010/11/22:** أكد أحد المقربين من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن هذا الأخير "تمكن من إحباط التمرد ضده داخل الليكود ولو بصورة مؤقتة على الأقل"، وذلك عقب اللقاء الذي عقده أمس (الأحد) في ديوانه في القدس مع أعضاء الكنيست من الحزب الذين أعلنوا تمردهم عليه. وقد بدأ أعضاء الكنيست هؤلاء، في أثناء اللقاء مع نتنياهو، أكثر هدوءاً. وقام رئيس الحكومة بعرض الصيغة التي يعتمدها لتمديد تجميد أعمال البناء في المناطق [المحتلة] ثلاثة أشهر أخرى، مؤكداً أنه في حال عدم تلقيه رسالة خطية من واشنطن تتضمن تفصيلات الصفقة بين الجانبين فإنه لن يتم تمديد التجميد.

ونفى نتنياهو ادعاء بعض أعضاء الكنيست من كتلة الليكود أنه تعهد بإنهاء موضوع حدود الدولة الفلسطينية في غضون ثلاثة أشهر [وهي الفترة المتوقعة لتمديد تجميد البناء الاستيطاني]. ومباشرة بعد لقاء نتنياهو أعضاء الكنيست المتمردون من الليكود عقد لقاء مع رئيسة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني [رئيسة حزب كاديما]. وقال مقربون من نتنياهو وليفني إن موضوع إنشاء حكومة وحدة وطنية لم يطرح في أثناء هذا اللقاء، كما أن رئيس الحكومة لم يقترح على كاديما الانضمام إلى حكومته. وقد تركز اللقاء على مناقشة موضوع إشغال المناصب الشاغرة في رئاسة بعض لجان الكنيست المهمة.

وكان أكثر من 5000 شخص من الناشطين اليمينيين والمستوطنين، معظمهم من الشباب، قاموا أمس (الأحد) بالتظاهر قبالة ديوان رئيس الحكومة في القدس. وخطب في المتظاهرين الوزير عوزي لاندو [من حزب "إسرائيل بيتنا"] قائلاً: "لقد أكدنا مراراً وتكراراً أننا لن ننسحب من الجولان وغور الأردن، ولن نعود إلى حدود 1967 التي هي أشبه بحدود أوشفيتس [معسكر للإبادة النازية]، ولن نقسم القدس أو نفكك مستوطنات، ومع ذلك فإننا نرى أن الحكومات الإسرائيلية تبدي من عام على آخر الاستعداد لتقديم تنازلات". أما رئيس "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] داني دايان فقال إنه إذا لم يعد نتنياهو إلى موقعه السابق رئيساً للمعسكر القومي "فإننا لن نتحرك من هنا إلى أن يحدث مثل هذا التغيير".

**2010/11/25:** أكدت مصادر مطلعة في واشنطن لصحيفة "معاريف" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعهد، في أثناء لقائه في نيويورك وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون قبل

نحو أسبوعين، بأن يشهد موضوع الحدود تقدماً مهماً في سياق المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين خلال فترة الأشهر الثلاثة التي سيتم تمديد تجميد أعمال البناء في المناطق [المحتلة] خلالها. كما أكدت هذه المصادر نفسها أنه تم الاتفاق بين الاثنين أيضاً على أن يصادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية أولاً على المذكرة التي ستصل من الولايات المتحدة أولاً، ثم يقوم الأميركيون بتوقيعها.

من ناحية أخرى، يبدو أن ما يعوق إلى الآن توقيع تلك المذكرة التي من المتوقع أن تتيح إمكان تمديد التجميد ثلاثة أشهر أخرى هو الخشية من عدم تنفيذ ثلاثة تفاهمات تم التوصل إليها شفويًا بين نتنياهو وكلينتون، وتتعلق بما يلي: أولاً، تعهد نتنياهو بحدوث تقدّم كبير في موضوع الحدود خلال فترة تمديد التجميد؛ ثانياً، تعهد الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بـ 20 طائرة مقاتلة متطورة من طراز إف 35 (الشبح)، لكن هذا التعهد مرتبط بموافقة الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري، إنما على الرغم من ذلك قد يعارضه الكونغرس لأسباب داخلية. من هنا يريد نتنياهو التوصل إلى اتفاق شفهي بشأن خطة بديلة في حال لم تستطع الإدارة تحقيق تعهدها، كي يقنع وزراء الحكومة الموافقة على الاقتراح؛ ثالثاً، إصرار حزب شاس [ديني متشدد] على أن يقدم نتنياهو تعهداً خطياً بشأن عدد الوحدات السكنية التي سيسمح ببنائها في القدس الشرقية خلال فترة تمديد تجميد البناء الاستيطاني.

كما اتفق على ألا يكون هناك تمديد آخر لتجميد البناء الاستيطاني، وألا يشمل تمديد التجميد القدس الشرقية.

من ناحية أخرى، فإن المذكرة الأميركية لن تتطرق إلى مسألة مرابطة قوات الجيش الإسرائيلي في غور الأردن لأمد بعيد، لكن يبدو أن إسرائيل ستطرح هذا المطلب مرة أخرى في المستقبل.

**2010/11/25**: على الرغم من مرور أكثر من عامين ونصف عام على صدور أوامر تقضي بإجلاء مستوطنين قاموا بالسيطرة على بضعة حوانيت في سوق البلدة القديمة في الخليل، فإن الجيش الإسرائيلي لم يحرك ساكناً حتى الآن من أجل تنفيذها، الأمر الذي حدا بأصحاب هذه الحوانيت إلى رفع شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية العليا طالبين تطبيق أوامر الإجلاء. والمقصود بذلك أربعة حوانيت تابعة لتجار فلسطينيين في سوق الجملة التي أقيمت في المنطقة التي كان يقع فيها الحي اليهودي في الخليل قبل سنة 1948. وكانت هذه الحوانيت أغلقت بأوامر من الجيش الإسرائيلي في سنة 1994، عقب وقوع مجزرة الحرم الإبراهيمي في المدينة، لكن المستوطنين في الحي اليهودي المحاذي للسوق ظلوا منذ ذلك الوقت يحاولون الاستيلاء عليها إلى أن تمكنوا من ذلك في سنة 2001 وضموا الحوانيت إلى بيوتهم، غير أن لجنة الاستئنافات العسكرية أصدرت في سنة 2007 أوامر تقضي بإجلائهم عنها على الفور، ومنذ ذلك الوقت لم يقم الجيش الإسرائيلي بتنفيذ الأوامر.

وقام أصحاب الحوانيت، هذا الأسبوع، برفع شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن بواسطة حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، يطالبون فيها بتنفيذ الأوامر. وقال سكرتير "السلام الآن" ياريف أوبنهايم إن "الحكومة الإسرائيلية بحاجة على ما يبدو إلى تدخل المحكمة العليا كي تقوم بفرض القانون في الخليل، وكى تمنع المستوطنين هناك من السيطرة على أملاك ليست لهم".

**2010/11/26:** هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت، مساء أمس (الخميس)، رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو بسبب عدم تجاوبه الفوري مع المطلب الأميركي الداعي إلى تمديد تجميد أعمال البناء في المناطق [المحتلة] ثلاثة أشهر أخرى. وأضاف أولمرت الذي كان يتحدث إلى مندوبي وسائل الإعلام الأجنبية، أن حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية تهدران وقتاً ثميناً على قضية هامشية مثل تجميد البناء الاستيطاني بدلاً من التركيز على القضايا المركزية للنزاع، مؤكداً أنه هو نفسه ما كان ليوافق منذ البداية على تجميد البناء الاستيطاني لأن هناك قضايا أهم كثيراً مثل الحدود واللجئين ومكانة القدس. ومع ذلك، فإنه أشار إلى أنه ما كان ليرفض الطلب الأميركي بشأن تمديد التجميد، ذلك بأن مثل هذا الرفض يهدد العلاقات مع الصديقة الأكبر لإسرائيل.

وسئل أولمرت عن الاقتراح الذي عرضه على الفلسطينيين بشأن الاتفاق النهائي، والذي وافق بموجبه على إعادة 94% من أراضي الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، فقال إن الفلسطينيين، في رأيه ارتكبوا برفضه خطأ تاريخياً سيندمون عليه كثيراً.

**2010/12/2:** قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس إيداع خطة لبناء 625 وحدة سكنية في حي بسغات زئيف الاستيطاني [الذي أقيم على أراضي القدس الشرقية] كجزء من عملية توسيع الشطر الشمالي في هذا الحي الذي يقع خلف الخط الأخضر.

ويأتي هذا القرار بعد مرور شهر ونصف شهر على قيام وزارة الإسكان الإسرائيلية بإعلان بيع 158 وحدة سكنية جديدة في حي راموت و 80 وحدة سكنية في حي بسغات زئيف نفسه، كما أنه يأتي بالتزامن مع اتخاذ اللجنة المحلية للتنظيم والبناء [في بلدية القدس] قراراً يقضي بتخصيص أرض في حي جيلو لإقامة 130 وحدة سكنية جديدة. ومن المتوقع أن يثير هذا الأمر ضجة كبيرة. وتجدر الإشارة إلى أن الشطر الشمالي من حي بسغات زئيف أقيم بمحاذاة حاجز قلنديا وبلدة بيت حنينا، وقد جوبه في حينه بمعارضة قوية من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، ومن منظمات دولية متعددة.

**2010/12/8:** منيت الاتصالات التي جرت في الآونة الأخيرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن تمديد تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] ثلاثة أشهر أخرى تمهيداً لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بالفشل، الأمر الذي يعني "تراجع الإدارة الأميركية عن مطلب تمديد تجميد أعمال البناء شرطاً لاستئناف هذه المفاوضات المباشرة"، وهذا وفقاً لما أكده موظف أميركي رفيع المستوى أمس (الثلاثاء).

ومن المتوقع أن يقوم الأميركيون، في غضون الأيام القليلة المقبلة، باستئناف جهودهم فيما يتعلق بهذه المفاوضات مع كل من المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية المحامي يتسحاق مولخو، ورئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات. وعلى ما يبدو، فإنه في أثناء ذلك سيتم التداول بشأن مسارات بديلة يمكن أن تسفر عن استئناف المفاوضات المباشرة. ولهذا الغرض، فإن الأميركيين ينوون أن يستعينوا بمصر التي سبق أن اقترحت خطة بديلة من الاقتراح الأميركي.

• **سنة 2011:**

**2011/1/10**: بدأت جرافات بلدية القدس أمس (الأحد) عملية هدم فندق شبرد في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، تمهيداً لإقامة حي يهودي جديد مكانه. وقد تعرضت هذه العملية على الفور لحملة إدانة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، انطوت على تذكير إسرائيل بأن "القدس الشرقية هي جزء من المناطق المحتلة".

وأصدرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بياناً خاصاً من أبوظبي التي تقوم بزيارة لها أكدت فيه أنها "قلقة للغاية" إزاء عملية الهدم، وأن قرار إسرائيل القاضي بإقامة حي يهودي بدلاً من الفندق يتناقض مع المنطق العام. وأضافت أن هذا القرار يقوّض المساعي التي تبذلها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما من أجل استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وأصدرت بريطانيا بيان إدانة للعملية أكثر حدّة أكدت فيه أن "أعمال البناء وتوسيع المستوطنات في المناطق المحتلة هي غير قانونية"، فضلاً عن أن عملية هدم فندق شبرد تفاقم التوتر في المنطقة بصورة لا لزوم لها مطلقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن المليونير اليهودي إيرفين موسكوفيتش قام قبل نحو 25 عاماً بشراء فندق شبرد ووضعه تحت تصرف جمعية "عطيرت كوهانيم" [الاستيطانية] التي وضعت مخططاً لبناء 120 وحدة سكنية جديدة لليهود بدلاً منه.

**2011/1/21**: قامت وزارة الإسكان الإسرائيلية في الآونة الأخيرة ببيع مستوطنة ألون موريه [القريبة من نابلس] 120 شقة سكنية في 20 بناية حكومية في مقابل 78.000 شيكل لكل شقة، وذلك من دون مناقصة رسمية، وبعد الحصول على مصادقة من وزير المالية الإسرائيلية يوفال شتاينيتس.

وكانت وزارة الإسكان بنت هذه الشقق بواسطة مقاول خاص خلال الفترة 1989-1992 في إبان الهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفياتي السابق، لكن بسبب وجود عيوب كثيرة فيها فإن الوزارة رفضت تولي إدارتها، وقامت إدارة المستوطنة بتولي هذه المهمة وبادرت إلى إسكان عائلات وطلاب مدارس دينية يهودية في 80 شقة منها في مقابل دفع أجرة شهرية بقيمة 300 شيكل عن كل شقة. ومؤخراً قررت وزارة الإسكان أن تبيع الشقق كلها إلى المستوطنة، وطلبت من وزارة المالية أن تصادق على هذه الصفقة من دون نشر مناقصة رسمية.

**2011/1/25**: قال مقربون من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الاثنين) إنه في ضوء ما تضمنته وثائق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين [التي جرت في أثناء ولاية الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة إيهود أولمرت]، والتي كشفت عنها شبكة الجزيرة، فإن مطلب الفلسطينيين بشأن تجميد أعمال البناء في المستوطنات [في الضفة الغربية] كشرط لاستئناف المفاوضات المباشرة كان سخيلاً. أمّا رئيسة المعارضة في الكنيست تسيبي ليفني [رئيسة حزب كاديما] فأكدت من ناحيتها أن المفاوضات بين الجانبين لم تصل إلى مرحلة النضوج بسبب الدعوة آنذاك إلى الانتخابات العامة في إسرائيل.

وقال المقربون من نتنياهو: "وفقاً للوثائق التي كُشف عنها فإن الفلسطينيين تنازلوا عن أحياء كاملة في القدس [الشرقية]، ولذا فإن مطالبهم بشأن تجميد أعمال البناء في المستوطنات يبدو سخيلاً للغاية".

وتطرقت ليفني [التي شغلت منصب وزيرة الخارجية في حكومة أولمرت وكانت رئيسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي] إلى الوثائق في سياق خطاب ألقته في الكنيست أمس (الاثنين) قائلة: "لقد أصبح واضحاً الآن أننا في أثناء ولاية الحكومة الإسرائيلية [السابقة] قمنا بصورة مسؤولة وجادة بترسيخ الأسس والخطوات التي تتيح إمكان إنهاء النزاع من خلال الحفاظ على المصالح الوطنية والأمنية الإسرائيلية كلها". وأضافت: "لقد أصبح واضحاً الآن أن العملية السياسية لم تُمن بالفشل، وإنما لم تُستنفد كما يجب. فضلاً عن ذلك، فإن هذه العملية لم تنضج بما فيه الكفاية بسبب الانتخابات العامة في إسرائيل، وكذلك بسبب انتخاب حكومة جديدة لا ترغب في الاستمرار في المفاوضات".

وتطرق وزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعلون [ليكود] أمس (الاثنين) إلى الوثائق مؤكداً أنه "لا يوجد أي احتمال للتوصل إلى تسوية [مع الفلسطينيين] في غضون عام واحد أو عامين، ولا يوجد أي وزير في طاقم الوزراء السبعة يعتقد أنه يمكن التوصل إلى تسوية دائمة في المستقبل المنظور". أما رئيس الائتلاف الحكومي عضو الكنيست زئيف ألكين [ليكود] فأكد أن الأمر الوحيد الذي كشفت الوثائق عنه هو أن حكومة كاديما، وخلافاً للحكومة الحالية، كانت على استعداد لأن تقترح على الفلسطينيين تقسيم القدس.

**2011/1/25**: أنهت سلطة الآثار الإسرائيلية هذه الأيام أعمال حفر نفق جديد بالقرب من جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف] يتيح إمكان العبور من تحت أسوار البلدة القديمة في القدس. والمقصود أعمال حفر نفق كان يستعمل للصراف الصحي في إبان فترة الهيكل الثاني وتم اكتشافه قبل أعوام كثيرة، ويربط هذا النفق بين منطقة مدينة داود في حي سلوان، ومنطقة حديقة دافيدسون الأثرية، المحاذية لباحة حائط المبكى [حائط البراق]. وكانت المؤسسة الأمنية في إسرائيل قد أجرت، في الأيام القليلة الفائتة، تقديرات للموقف في ضوء استكمال حفر النفق. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية أمس (الاثنين) إنه "تم الأخذ في الاعتبار احتمالات أن يقوم الفلسطينيون بأعمال استفزازية بسبب أعمال الحفر هذه". وأكدت مصادر سلطة الآثار أن النفق لا يمس منطقة جبل الهيكل، كما أنها لا تنوي أن تقوم بأعمال حفر أخرى في المسار المؤدي إلى جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف]. وقد استمرت أعمال حفر هذا النفق سبعة أعوام، وتوقفت عاماً واحداً بطلب من قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا بعد طلب الإلتماس الذي تقدم به إلى هذه المحكمة سكان من حي سلوان ادعوا فيه أن أعمال حفر النفق تلحق أضراراً جسيمة ببيوتهم. لكن قاضية المحكمة العليا عيدنا أربيل رفضت في أيلول/ سبتمبر 2009 الإلتماس نهائياً، الأمر الذي أتاح إمكان الاستمرار في أعمال حفر النفق. وقد حرص المسؤولون في سلطة الآثار الإسرائيلية أمس (الاثنين) على تأكيد أن حفر هذا النفق غير مرتبط بجبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف] مطلقاً، وأكد نائب المدير العام لسلطة الآثار عوزي دهري أنه "حتى في حال الاستمرار في أعمال حفر النفق فإنها لن تكون في المسار المؤدي إلى جبل الهيكل"، كما نفى أن تكون للنفق أي غاية سياسية.

**2011/2/8**: صادقت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس أمس (الاثنين) على خطتين لإقامة مبنين جديدين للسكان اليهود في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية.



ويعتبر قرار لجنة التخطيط والبناء البلدية بمثابة توصية تُرفع إلى لجنة التخطيط والبناء اللوائية، التي من المفترض أن تحسم بشأنهما بصورة نهائية.

وقال رئيس كتلة الليكود في بلدية القدس المحامي إيشاع بيلغ إن "كل من يدعي أنه لا يجوز لليهود القيام بأعمال بناء في شرقي المدينة إنما يتبنى موقفاً عنصرياً ويمارس التمييز بصورة غير قانونية". أما رئيس كتلة ميرتس يوسف ألالو فأكد أن قرار اللجنة البلدية يمس الوضع القائم في القدس.

وأفادت بلدية القدس بأن الحديث يدور على خطتي بناء تابعتين لشركات خاصة، وأن لجنة التخطيط والبناء في البلدية "مخولة دراسة الجوانب المرتبطة بالتخطيط والخريطة الهيكلية فقط".

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات من اليهود يسكنون في 10 وحدات سكنية في حي الشيخ جراح، وذلك منذ أن أصدرت المحكمة المركزية في القدس قراراً يقضي بملكيتهم لهذه الوحدات، وإجلاء العائلات العربية التي كانت تقطن فيها، الأمر الذي تسبب باندلاع نزاع حاد بين السكان العرب واليهود، وبانطلاق حملة تضامن مع السكان العرب من طرف منظمات إسرائيلية يسارية تقوم بالتظاهر في الحي أسبوعياً.

**2011/2/22**: أقدمت لجنة التخطيط والبناء في بلدية القدس في آخر لحظة أمس (الاثنين) على إرجاء مناقشة ثلاث خطط تتعلق بأعمال بناء جديدة في أراض تقع وراء الخط الأخضر [في القدس الشرقية]. وادّعى رئيس اللجنة أن هذه الخطط "لا تستوفي الشروط المطلوبة"، غير أن مصادر رفيعة المستوى في البلدية قالت إن إرجاء مناقشتها جرى لاعتبارات سياسية.

وتتضمن خطتان من الخطط الثلاث أعمال بناء جديدة في حي هار حوما [جبل أبو غنيم]، في حين أن الخطة الثالثة تتضمن أعمال بناء جديدة في حي أرمون هنتسيف. وكلاهما يقع في القدس الشرقية. وهذه ليست أول مرة تمتنع فيها هيئات التخطيط والبناء في بلدية القدس من مناقشة خطط بناء جديدة تُعتبر حساسة للغاية من الناحية السياسية. ومن المعروف أن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية يقوم بالإشراف على عمل هذه الهيئات كي يحول دون اندلاع أزمات سياسية لا لزوم لها.

**2011/3/1**: وجّه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال اجتماع كتلة الليكود في الكنيسة أمس (الاثنين) نقداً صارماً إلى أعضاء كنيست من حزبه، وإلى زعماء مستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، بسبب مطالبة هؤلاء بزيادة أعمال البناء في المناطق [المحتلة]، وبنشر مناقصات جديدة متعلقة بها، وقال بغضب شديد إن "هؤلاء لا يدركون أين يعيشون".

وجاء ذلك في سياق ردّ رئيس الحكومة على سؤال وجهه إليه عضو الكنيست ياريف ليفين بشأن سلم أولويات الحكومة إزاء أعمال البناء الجديدة في المستوطنات، ومما قاله نتنياهو: "أنا أقوم بوظيفة رئيس الحكومة وأتحمل المسؤولية الكاملة عن الدولة، وفي الوقت الحالي فإنني أرى أن الأمر الأهم هو أن نحافظ على أعمال البناء الجاري تنفيذها". وبعد ذلك تطرّق رئيس الحكومة إلى تفاقم حملة النقد الدولية التي تتعرّض لها إسرائيل بسبب أعمال البناء في المستوطنات قائلاً: "إننا نعيش الآن في خضم واقع دولي صعب للغاية، إلى درجة أن فرض فيتو أميركي في مجلس الأمن الدولي [ضد مشروع قرار ينص على إدانة إسرائيل جراء استمرارها في أعمال البناء في المناطق المحتلة] تمّ بعد جهد جهيد. وبناء على ذلك، فإنني أقترح أن نلتزم جانب الحذر في هذا الشأن، وأن يكون الحديث منحصراً في أعمال البناء التي يجري تنفيذها لأنها هي المدرجة في جدول الأعمال، وليس أعمال

بناء جديدة. كما أنه لا بد من أن نأخذ في الاعتبار الواقع الذي نعيش فيه في الوقت الذي يتغير فيه سلم الأولويات في الشرق الأوسط برمته".

على صعيد آخر ذكرت صحيفة "هآرتس" (2011/3/1) أن رئيس الحكومة قرّر أن تقوم الدولة بتبليغ المحكمة الإسرائيلية العليا نيّتها إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، باستثناء بيت تقيم فيه عائلة ضابط إسرائيلي قُتل في أثناء تنفيذ إحدى العمليات العسكرية. والمقصود ثلاث بؤر استيطانية على الأقل تعيش فيها مئة عائلة من المستوطنين. وأعلن نتيها هو قراره هذا عقب سلسلة اجتماعات عقدها مع كل من الوزراء إيهود باراك وبيني بيغن وموشيه يعلون ويعقوب نئمان ويتسحاق أهرونوفيتش، ومع المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين، وذلك بهدف بلورة موقف الحكومة إزاء 15 استئنفاً قدمت إلى المحكمة العليا في هذا الشأن وتطالب بإخلاء هذه البؤر الاستيطانية فوراً.

**2011/3/2:** أقرت لجنة الترخيص في بلدية القدس أمس (الثلاثاء)، خطة لإقامة 14 وحدة سكنية جديدة لليهود في الأرض التي تقوم عليها أبنية عامة كانت في السابق مقراً للشرطة الإسرائيلية في حي راس العمود في القدس الشرقية، والتي جرى تسليمها مؤخراً إلى لجنة أوقاف الطائفة اليهودية البخارية. كذلك فإن لجنة الأوقاف نفسها تخطط لإقامة حي يهودي جديد يتضمن 104 وحدات سكنية في الأراضي المجاورة لمقر الشرطة السابق، على أن يتم مدّ جسر يصل بينه وبين حي معاليه زيتيم في الشارع المقابل، والذي يُعتبر أكبر حي استيطاني يهودي في قلب الأحياء العربية في القدس الشرقية.

وقالت مصادر إسرائيلية يسارية في القدس إن هاتين الخطين تهدفان إلى تسريع عملية تهويد راس العمود. وأشار يوسف ألالو، عضو بلدية القدس من كتلة ميرتس، إلى أن "سياسة الاستيطان في الأحياء العربية في القدس الشرقية تجري على قدم وساق في الآونة الأخيرة". أمّا المسؤولون في جمعية "عير عاميم" فأكدوا أن "بلدية القدس تلعب مرة أخرى بالنار لمصلحة المستوطنين المتطرفين". وجاء من بلدية القدس أن خطة البناء [التي أقرتها لجنة الترخيص] هي ثمرة مبادرة خاصة لمجموعة مقاولين قُدمت إلى البلدية في كانون الأول/ ديسمبر 2009 وحصلت على الرخص المطلوبة كلها.

**2011/3/14:** قررت الحكومة الإسرائيلية بناء 400 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات غوش عتسيون ومعاليه أدوميم وأريئيل وكريات سيفر [في الضفة الغربية]، وذلك رداً على العملية "الإرهابية" التي وقعت ليلة أول من أمس (السبت) في مستوطنة إيتامار، والتي قتل خلالها خمسة أشخاص من أفراد عائلة واحدة.

وقد اتخذ هذا القرار في اجتماع خاص لـ "اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان" عقده رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بعد وقوع تلك العملية، واشترك فيه الوزراء إيهود باراك ومتان فلنائي وموشيه يعلون، كما حضره رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية [أمان] الجنرال أفيغ كوخافي، ورئيس جهاز الأمن العام [شبابك] يوفال ديسكين.

وأكد ديوان رئيس الحكومة أن أعمال البناء هذه مدروسة جيداً، وستنفذ في داخل الكتل الاستيطانية الكبرى التي ستظل خاضعة لسيادة إسرائيل في أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل، وأنه جرى إحاطة الإدارة الأميركية علماً بهذا القرار.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2011/3/14) أن وزراء كباراً من الليكود أعربوا عن خشيتهم من ألا يقدم وزير الدفاع على توقيع أوامر تقضي بوضع أعمال بناء هذه الوحدات السكنية في حيّز التنفيذ. وفي الوقت نفسه نقلت الصحيفة عن النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون [ليكود] قوله إنه "لا يجوز الاكتفاء بالأقوال بشأن الحفاظ على الأمن أو بشأن الترتيبات الأمنية، وإنما يجب الاستمرار في أعمال البناء في المستوطنات بهدف تعزيز المشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]". أمّا الوزير متان فلنائي فقال للصحيفة إنه يعتقد "أن الحل الذي يمكن أن يضع حداً لسفك الدماء كامن في دفع المفاوضات مع الفلسطينيين قدماً". وأشارت صحيفة "هآرتس" (2011/3/14) إلى أن الإدارة الأميركية انتقدت بشدة قرار بناء 400 وحدة سكنية جديدة في المناطق [المحتلة]، وشددت على أنها "تشعر بقلق شديد إزاء استمرار أعمال البناء في المستوطنات". ونقلت الصحيفة عن وزارة الخارجية الأميركية قولها أمس (الأحد) إن "استمرار أعمال البناء في المستوطنات هو عمل غير مشروع، ويتناقض مع الجهود المبذولة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة" [بين إسرائيل والفلسطينيين].

**2011/3/15:** قال مصدر سياسي مقرب من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لصحيفة "هآرتس" أمس (الاثنين) إن قرار الحكومة القاضي ببناء 400 وحدة سكنية جديدة في الكتل الاستيطانية الكبرى [في الضفة الغربية]، اتخذ بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، لذا فإنه حظي بموافقة صامتة من جانبها ومن جانب الفلسطينيين، باعتباره "خطوة مدروسة" تهدف إلى منع قيام المستوطنين بأعمال انتقامية رداً على العملية "الإرهابية" التي وقعت في مستوطنة إيتامار [يوم السبت الفائت] والتي قُتل خلالها خمسة أشخاص من أفراد عائلة واحدة. وأكد المصدر نفسه أن هذا القرار لن يمس المبادرة السياسية الجديدة لرئيس الحكومة، والتي من المتوقع أن يعلنها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، مشدداً على أن أعمال البناء ستنفذ في المناطق التي يوجد تفاهات بشأنها مع الفلسطينيين والأميركيين. ووفقاً لأقواله فإن الإدارة الأميركية لهذا القرار "كانت أيضاً منسقة سلفاً". هذا، وأكد يعقوب غوترمان، رئيس بلدية مستوطنة مودييعين عيليت، التي ستقام فيها نصف الوحدات السكنية التي أقر بناؤها، في مقابلة أدلى بها أمس (الاثنين) إلى صحيفة "ياتيد نئمان" الناطقة بلسان المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، إن بناء هذه الوحدات السكنية أقر قبل نحو شهرين، وأن "مصادر سياسية قامت باستغلال عملية قتل بشعة تعرض لها يهود من أجل إعلانها". غير أن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية رفض الإدلاء بأي تعقيب على أقواله هذه.

**2011/5/11:** أكد وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أن إسرائيل "لن تجمد أعمال البناء في القدس الشرقية أو في مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] لا ثلاثة أشهر، ولا ثلاثة أيام، ولا حتى ثلاث ساعات". وجاء تأكيد هذا في سياق الكلمة التي ألقاها أمس (الثلاثاء) في حفل الاستقبال الذي أقامه رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيرس لأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي في إسرائيل في مناسبة ذكرى يوم الاستقلال، وذلك رداً على تصريحات أدلى بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وجاء فيها أنه على استعداد لاستئناف المفاوضات في حال إقدام إسرائيل على تجميد أعمال البناء في المستوطنات مدة شهرين أو ثلاثة أشهر.

واتهم ليبرمان السلطة الفلسطينية بعرقلة المفاوضات وإهدار تسعة أشهر جمّدت إسرائيل خلالها أعمال البناء من جانب واحد، مشدداً على أن هذه السلطة تبحث عن ذريعة كي تمتنع من إجراء مفاوضات تسفر عن تسوية، وتعتقد أنه يمكنها تحقيق إنجازات من خلال الاستعانة بالعالم والأسرة الدولية أكثر من تلك التي ستحققها عن طريق المفاوضات.

**2011/5/20**: في الوقت الذي كان فيه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما يلقي خطابه السياسي بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط مساء أمس (الخميس) عقدت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، اجتماعاً استثنائياً صادقت فيه على خطتين لبناء 1550 وحدة سكنية جديدة في حيين يهوديين يقعان خارج تخوم الخط الأخضر في القدس الشرقية هما هار حوما [جبل أبو غنيم] وبسغات زئيف. وادعت وزارة الداخلية الإسرائيلية من جانبها أن خطتي البناء اللتين صودق عليهما قديمتان، وأنه لم يكن هناك أي سبب وجيه يمنع المصادقة عليهما في الوقت الحالي. وذكرت صحيفة "هآرتس" أن عدداً من الوزراء الإسرائيليين سيشارك في مطلع الأسبوع المقبل في أثناء زيارة رئيس الحكومة للولايات المتحدة، في مراسم تدشين البويرة الاستيطانية "معاليه هزيتيم" في قلب حي راس العمود في القدس الشرقية. وحتى الآن أكد الوزراء جدعون ساعر وجلعاد أوردان [ليكود] وإيلي يشاي [شاس] ودانييل هرشكوفيتش ["البيت اليهودي"] اشتراكهم، وذلك إلى جانب كل من رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين [ليكود]، ورئيس بلدية القدس نير بركات. وقد جاء في الدعوة لهذه المراسم أنها تهدف إلى "تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس [الشرقية]". وأضافت الصحيفة أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك صادق قبل ثلاثة أسابيع على خطط بناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات إفرات وبيتار عيليت وكرني شومرون، وكان في وقت سابق قد رفض المصادقة على معظمها. وادعت مصادر رفيعة المستوى في الإدارة المدنية أن هذه المصادقة تهدف إلى تخفيف حدة الضغوط التي يمارسها المستوطنون على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وذلك لتمكينه من طرح مبادرات حسن نية إزاء الفلسطينيين خلال محادثاته مع الإدارة الأميركية.

**2011/5/23**: باشرت حركة "شبيبة التلال" في المستوطنات عملية إقامة ثلاث بويرة استيطانية جديدة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] رداً على خطابي الرئيس الأميركي باراك أوباما. وأعلنت هذه الحركة أمس (الأحد) أنها أقامت أول بويرة استيطانية يوم الجمعة الفائت في منطقة بنيامين رداً على الخطاب الذي ألقاه أوباما يوم الخميس الفائت، وأنها ستقوم اليوم (الاثنين) بتوسيع البويرة الاستيطانية في قلب مدينة الخليل، وبعد ذلك ستقيم بويرة استيطانية في منطقة E1 التي تقع بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، وذلك رداً على خطابه في مؤتمر منظمة إيباك أمس (الأحد). وقال أحد المبادرين إلى إقامة هذه البويرة الاستيطانية لصحيفة "معاريف" إن الهدف من وراء ذلك هو وضع عراقيل أمام إمكان تحقيق تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية التي تحدث أوباما عن إقامتها.

**2011/5/26**: بعد يوم واحد من إلقاء رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خطابه السياسي في الكونغرس الأميركي، والذي أعلن في سياقها أنه لا يجوز تقسيم القدس مطلقاً، وبعد عدة ساعات من إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما [في لندن] أن موضوع القدس سيكون خاضعاً للمناقشة في

المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، شارك وزراء من الحكومة الإسرائيلية وأعضاء كنيسة أمس (الأربعاء) في مراسم تدشين المستوطنة اليهودية معاليه زيتيم في حي راس العمود في قلب القدس الشرقية.

وحضر هذه المراسم كل من رئيس الكنيسة رؤوبين ريفلين [ليكود]، ورئيس بلدية القدس نير بركات، والوزراء جدعون ساعر وغلعاد أردان [ليكود]، وإيلي يشاي [شاس]، ودانييل هرشكوفيتس [البيت اليهودي].

وألقي رئيس الكنيسة كلمة أكد فيها أن "العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة كانت مستندة حتى الآن إلى المصالح المتبادلة والقيم الديمقراطية المشتركة، وإلى الإقرار بحق الشعب اليهودي في وطنه، لكن في الآونة الأخيرة بدأنا نسمع لهجة مغايرة من رئيس الولايات المتحدة [بارك أوباما] فحواها أن على إسرائيل ألا تتشدد في الشروط التي تضمن وجودها لأن الولايات المتحدة هي التي ستضمن وجود إسرائيل وأمنها"، وتساءل "ماذا سيحدث في حال مجيء رئيس أميركي آخر في المستقبل يعتقد أن وجود إسرائيل مناقض للمصالح الأميركية؟"، لافتاً إلى أنه لا يجوز أن تعتمد إسرائيل على أحد لضمان وجودها، وإنما فقط على جيشها وسكانها، وأساساً على حقها الأخلاقي في العودة إلى الوطن وإلى القدس.

وشدد ريفلين على أن الذين يطالبون بتقسيم القدس سيلحقون كارثة بها وبسكانها، وسيعيدونها إلى فترة الانحطاط واليأس.

**2011/5/31**: اعتدت مجموعة كبيرة من المستوطنين على أملاك فلسطينية في مدينة نابلس قبل فجر أمس (الاثنين) بحجة أن مستوطنين اثنين أصيبا بجروح نتيجة إلقاء حجارة عليهما لدى دخول المجموعة للصلاة في "قبر يوسف" من دون التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. وقال ناشطون في منظمة استيطانية تعمل من أجل "عودة اليهود إلى نابلس" إن نحو 500 ناشط تسللوا إلى نابلس خلال الليلة قبل الماضية "كردة فعل على عدم فتح قبر يوسف أمام الإسرائيليين". وقال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن نحو 50 مستوطناً اقتحموا "قبر يوسف" واشتبكوا مع قوات الجيش الإسرائيلي التي اعتقلت ثلاثة منهم. وأضاف البيان أن الجيش سيحقق في شكاوى فلسطينية بشأن الاعتداء على الأملاك، واصفاً تسلل المستوطنين إلى نابلس بأنه "عمل خطر وغير مسؤول". تجدر الإشارة إلى أن شرطياً فلسطينياً قتل قبل عدة أسابيع مستوطناً، وذلك عندما أقدمت مجموعة من المستوطنين على التسلل إلى نابلس بحجة الصلاة في "قبر يوسف"، ومن دون أي تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي.

**2011/6/17**: بين استطلاع جديد للرأي العام أجراه المركز الجامعي في مستوطنة أريئيل [في الضفة الغربية] أن عدد الإسرائيليين الذين يؤيدون تفكيك مستوطنات في المناطق [المحتلة] بصورة مكثفة أو شاملة انخفض خلال العام الفائت بنحو 50٪، وذلك من نسبة 27٪ في استطلاع العام الفائت إلى نسبة 14٪ في استطلاع العام الحالي.

كما بين الاستطلاع نفسه، الذي جرى عرض نتائجه أمس (الخميس) في افتتاح أعمال مؤتمر أبحاث يهودا والسامرة [الضفة الغربية] الذي عقد أمس (الخميس) في المركز الجامعي في أريئيل، أن أغلبية الجمهور في إسرائيل تنظر إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني باعتباره نزاعاً قومياً - دينياً على

وجود الدولة اليهودية، لا باعتباره نزاعاً جغرافياً بشأن حدود 1967، وتعتقد هذه الأغلبية نفسها أن قبول إسرائيل حل دولتين لشعبين لن يؤدي إلى حل النزاع، وإنما إلى منع تفاقمه فترة قصيرة فقط.

**2011/6/20:** قررت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها أمس (الأحد) نقل شعبة الاستيطان الحكومية من وزارة الزراعة إلى ديوان رئيس الحكومة، وإلغاء حق النقض [الفيتو] الممنوح لوزير الدفاع إيهود باراك فيما يتعلق بأعمال البناء في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وكان باراك الموجود حالياً في باريس قد طلب تأجيل اتخاذ أي قرار في هذا الشأن إلى حين عودته، غير أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أصرَّ على حسم الموضوع. وأثار اتخاذ هذين القرارين غضباً عارماً في صفوف وزراء كتلة "عتسماؤوت" [استقلال] التي يتزعمها باراك، وغادر اثنان منهم، هما وزير الصناعة والتجارة والتشغيل شالوم سمحون، ووزيرة الزراعة أوريت نوكد، اجتماع الحكومة ولم يشتركا في التصويت. وقال مقربون من نتنياهو إنه لا يجوز أن يبقى وزير الدفاع محتفظاً بحق النقض إزاء قرارات رئيس الحكومة. غير أن مسؤولين رفيعي المستوى في كتلة "عتسماؤوت" أكدوا لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الذي حث رئيس الحكومة على اتخاذ هذين القرارين هو وزير الخارجية أفيدور ليرمان وذلك كي يعزَّز نفوذه وتأثيره داخل الحكومة في كل ما يتعلق بأعمال البناء في المناطق [المحتلة].

**2011/7/22:** أكدت وثيقة داخلية صادرة عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية حصلت صحيفة "هآرتس" على نسخة منها أن هذه الإدارة تعمل بصورة مكثفة في الآونة الأخيرة على ترتيب موضوع ملكية دولة إسرائيل لأراض واسعة في أنحاء متعددة من الضفة الغربية بصورة قانونية، وذلك بهدف التخطيط لتنفيذ أعمال بناء فيها من دون مخالفة أحكام القانون الدولي. وتقع هذه الأراضي بمحاذاة أريئيل وغوش عتصيون ومعالیه أدوميم، وبمحاذاة المستوطنات التي تحيط بمدينة القدس، وفي مناطق استراتيجية أخرى مثل غور الأردن وشمال البحر الميت. ويبدو أن هذه الوثيقة تحدّد أولويات الجيش الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالسيطرة الدائمة على الأراضي في الضفة الغربية.

ومعروف أن الإدارة المدنية لم تكن تميّز في عملها بين الكتل الاستيطانية الكبرى، التي من المفترض أن تضم إلى إسرائيل في أي تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين سائر المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

ومع ذلك لا بد من ملاحظة أن شمل أراض في منطقتي غور الأردن وشمال البحر الميت وأراض محاذية لمستوطنة أريئيل ضمن الكتل الاستيطانية الكبرى التي تعمل الإدارة المدنية على تكريس سيطرة إسرائيل عليها من شأنه أن يمنع عملياً إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، كذلك من شأن مساحة الأراضي التي تخطط الإدارة المدنية لتنفيذ أعمال بناء فيها وفقاً لهذه الوثيقة أن يفشل أي إمكان لتبادل أراض متفق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين بموجب الصيغة التي عرضها الرئيس الأميركي باراك أوباما في الخطاب الذي ألقاه في 19 أيار/ مايو الفائت، وذلك لسبب بسيط للغاية هو عدم وجود أراض فارغة خالية في الجانب الغربي من الخط الأخضر يمكنها أن تعوّض الفلسطينيين عن الأراضي الواسعة التي سيجري ضمها إلى إسرائيل.

وأشرف على كتابة هذه الوثيقة رئيس قطاع البنى التحتية في الإدارة المدنية العقيد تسفي كوهين، في كانون الثاني/يناير الفائت. وبالتزامن مع كتابتها أصدر كوهين أوامر تجيز السيطرة على أراضٍ في الضفة الغربية لم يتم حسم الجهة التي تملكها.

ونشرت مؤخراً أنباء أشارت إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يطالب أوباما بالمصادقة على رسالة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في نيسان/أبريل 2004 [”رسالة الضمانات“] التي تعهد فيها بأن تؤيد الولايات المتحدة مطلب إسرائيل أن تأخذ عملية رسم الحدود الدائمة في الاعتبار ”الواقع الميداني الجديد [في الضفة الغربية] بما في ذلك وجود مراكز سكنية إسرائيلية كبيرة“، لكن الرسالة أشارت في الوقت نفسه إلى وجوب أن تكون التغييرات في خط الحدود الدائمة متفقاً عليها بين الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني].

تجدد الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قدّم قبل عام ورقة موقف إلى المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في إطار جولة المفاوضات عن قرب أكد فيها رفض أي تسوية تتضمن سيطرة إسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت وأريئيل، التي تبعد نحو 20 كيلومتراً عن الخط الأخضر.

**2011/8/3:** وقع وزيراً وعضو كنيست أمس (الثلاثاء) عريضة تطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بحل أزمة السكن المتفاقمة في إسرائيل بإقرار مشاريع بناء جديدة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

وجاءت هذه العريضة بمثابة رد على القرار الذي أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا قبل عدة ساعات من توقيعها، والذي نصّ على وجوب إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية، التي تعتبر أكبر البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، حتى آذار/مارس 2012.

ووقع العريضة 4 وزراء من الليكود هم ميخائيل إيتان ويولي إيدلشتاين وموشيه كحلون ويوسي بيلد، والوزير دانيئيل هيرشكوفيتش من ”البيت اليهودي“، وكذلك نواب الوزراء داني أيلون ومناحيم موزس وليئا نيس وأيوب القرّا، وأعضاء كنيست من أحزاب الليكود وكاديما و”إسرائيل بيتنا“ وشاس و”الاتحاد الوطني“ و”البيت اليهودي“.

وبلغ عدد أعضاء الكنيست من كاديما الذين وقعوا العريضة 5 أعضاء، وأكد أحدهم لصحيفة ”معاريف“ أنه حان الوقت لفرض السيادة الإسرائيلية على كل من يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغور الأردن.

وقال عضو الكنيست زئيف ألكين، الذي بادر إلى توقيع العريضة مع عضو الكنيست أرييه إداد (”الاتحاد الوطني“)، إنه يمكن حل أزمة السكن المتفاقمة في إسرائيل في أراضي يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، لذا يجب ممارسة الضغوط على الحكومة لتبني هذا الحل، ولا سيما أنه يخدم الأهداف الوطنية لدولة إسرائيل.

أمّا الوزير دانيئيل هيرشكوفيتش فانتقد قرار المحكمة العليا بشأن إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية، معرباً عن الأمل بإيجاد طريقة ملائمة لعدم تنفيذ القرار.

**2011/8/10:** علمت صحيفة ”هآرتس“ أن الإدارة الأميركية مررت قبل عدة أيام رسالة إلى ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أعربت فيها عن إدانتها وعدم رضاها عن قرار وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي الأسبوع الفائت المصادقة على خطة بناء 900 وحدة سكنية جديدة

في حي هار حوما [جبل أبو غنيم] في القدس الشرقية. وقبل ذلك، كان كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا وتركيا قد دان هذا القرار. وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية لصحيفة "هآرتس" إن سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل توجهت إلى كل من ديوان رئيس الحكومة ووزارة الخارجية وشددت على أن الإدارة الأميركية قلقة للغاية إزاء قرار يشاي هذا، وإزاء تداعياته السلبية على الجهود المبذولة من أجل كبح المبادرة الفلسطينية الرامية إلى الحصول في أيلول/ سبتمبر المقبل على تأييد الأمم المتحدة إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد، وعلى إمكان استئناف المفاوضات بين الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني].

وتجدر الإشارة إلى أن يشاي صادق الخميس الفائت على خطة البناء المذكورة، على الرغم من أن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس كانت صادقت عليها قبل عامين، الأمر الذي يثير شكوكاً كبيرة في شأن توقيت القرار.

**2011/8/12**: قال مقربون من وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي لصحيفة "هآرتس" أمس (الخميس) إن قراراته الأخيرة التي صادق فيها على تنفيذ أعمال بناء جديدة في الأحياء اليهودية الواقعة وراء الخط الأخضر في القدس لا تنطوي على أي رسائل سياسية، وإنما تهدف إلى حل أزمة السكن المتفاقمة في تلك الأحياء. وأضاف هؤلاء المقربون أن يشاي لا يخجل من أن يجاهر بالقرارات السياسية التي يتخذها، غير أن السبب الحقيقي لهذه القرارات يعود إلى أزمة السكن في إسرائيل فقط. وكان يشاي قد صادق، نهاية الأسبوع الفائت، وبصورة نهائية، على خطة بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو شمالي القدس، والذي يسكن فيه يهود حريديم [متشددون دينياً]، ومن المتوقع أن يصادق قريباً على خطة بناء 700 وحدة سكنية أخرى في حي بسغات زئيف. ويقع هذان الحيان وراء الخط الأخضر. وقد صادق يشاي قبل ذلك على خطة بناء 930 وحدة سكنية جديدة في حي هار حوما [جبل أبو غنيم] في القدس الشرقية.

**2011/8/16**: صادق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أمس (الاثنين) على تخصيص أرض لبناء 277 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة أريئيل [في الضفة الغربية]، وهذا هو أكبر عدد وحدات سكنية في مستوطنة واحدة تتم المصادقة عليه منذ تأليف حكومة بنيامين نتنياهو [في نيسان/ أبريل 2009].

وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية صادقت على بناء هذه الوحدات السكنية قبل فترة طويلة، لكنها أرجأت المصادقة على تخصيص الأرض اللازمة لبنائها لأسباب سياسية. ومن المتوقع أن تنتهي عملية البناء بعد ثلاثة أعوام ونصف عام.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة نتنياهو امتنعت منذ تأليفها من المصادقة على أعمال بناء في المناطق [المحتلة]. فقبل عامين صادقت على بناء 492 وحدة سكنية في عدة مستوطنات، وفي آذار/ مارس 2011، وعقب عملية قتل فيها خمسة من أفراد عائلة واحدة في مستوطنة إيتمار، أعلن رئيس الحكومة أنه ينوي أن يدفع قداماً عملية بناء 500 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات متعددة، لكنه لم يخصص الأرض اللازمة لتنفيذ ذلك حتى الآن.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (2011/8/16) أن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند دانتت قرار باراك، مؤكدة أن الخطوات الأحادية الجانب، سواء أقدمت عليها إسرائيل أم



الفلسطينيون، تلحق أضراراً كبيرة بالجهود المبذولة من أجل استئناف المفاوضات بينهما. وأضافت الصحيفة أن مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية استنكروا أيضاً قرار باراك مشددين على أنه يعرقل دفع حل الدولتين قدماً، ويبرر مبادرة السلطة الفلسطينية الرامية إلى الحصول في أيلول/ سبتمبر المقبل على تأييد الجمعية العامة في الأمم المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة من جانب واحد.

**2011/8/17**: دانت الرباعية الدولية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مصادقة الحكومة الإسرائيلية على أعمال بناء جديدة في مستوطنة أريئيل [في الضفة الغربية] وفي القدس الشرقية، مؤكدة أن هذه المصادقة تثير قلقها البالغ. وجاءت هذه الإدانة في بيان خاص صدر عن الرباعية الدولية أمس (الثلاثاء)، وذلك غداة مصادقة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أول أمس (الاثنين) على تخصيص أرض لبناء 277 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة أريئيل، وعقب مصادقة وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي، في الآونة الأخيرة، على خطط بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رامات شلومو شمالي القدس، و700 وحدة سكنية في حي بسغات زئيف، و930 وحدة سكنية في حي هار حوما [جبل أبو غنيم]. وهذه الأحياء الثلاثة تقع وراء الخط الأخضر. وقد أثارَت هذه المصادقات حملة إدانة من جانب أطراف كثيرة في العالم، في مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك من جانب السلطة الفلسطينية.

**2011/9/6**: قالت مصادر رفيعة المستوى في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لصحيفة "هآرتس" إن عملية هدم ثلاثة بيوت في بؤرة مغرون الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية فجر أمس (الاثنين) تشكل مقدمة لعمليات هدم في بؤر استيطانية غير قانونية أخرى في غضون الأشهر السبعة المقبلة.

وتمت عملية هدم البيوت الثلاثة في مغرون بناء على أوامر خاصة صادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا، وقد اشتركت فيها قوة مشتركة من الجيش والشرطة مؤلفة من نحو 1400 جندي وشرطي. وقبل أن تباشر هذه القوة في عملية الهدم توجه عدد من سكان البؤرة الاستيطانية إلى القاضي المناوب في المحكمة العليا طالباً إرجاءها، لكن المؤسسة الأمنية، وبأوامر مباشرة من وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، أصرت على تنفيذها. وقال أحد ناشطي اليمين الاستيطاني لصحيفة "هآرتس" إن عملية هدم البيوت الثلاثة في مغرون تمت من دون مواجهات مع قوات الجيش والشرطة لأن سكان هذه البؤرة أشخاص مسالمون ولا يرغبون في حوض مواجهات، لكن في حال تنفيذ عمليات هدم في بؤر استيطانية أخرى فإن ناشطي اليمين سيقفون بالمرصاد لقوات الجيش والشرطة. وعقب عملية الهدم هذه حاولت مجموعة من المستوطنين المتطرفين إحراق مسجد في قرية كسرى القريبة من نابلس، لكن محاولتها باءت بالفشل، كما كتبت شعارات عنصرية على جدران المسجد. وانتقد عضو الكنيست داني دانون من حزب الليكود وزير الدفاع باراك الذي أصدر قرار الهدم، مؤكداً أن آلاف الناشطين من الليكود سيزورون بؤرة مغرون الاستيطانية خلال الأعياد اليهودية القريبة كي يعربوا عن تضامنهم مع المستوطنين الذين بقوا فيها، والذين من المتوقع أن تكون بيوتهم عرضة للهدم في وقت لاحق.

**2011/9/14**: خلال الأشهر المقبلة ستبدأ الإدارة المدنية في الضفة الغربية بعملية نقل البدو من الضفة الغربية إلى بلدات ثابتة، وذلك ضمن الخطة التي وضعتها الإدارة لإجلاء البدو عن المنطقة "ج"، وعن الأراضي التي سكنوا فيها منذ عشرات الأعوام. وأول من سيتم إجلاؤهم 2400 بدوي يقيمون على الأطراف الشرقية لمدينة القدس، الأمر الذي يسهل على إسرائيل تنفيذ خطتها لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم، ومستوطنات أخرى في المنطقة، وإقامة تواصل في البناء اليهودي بين هذه المستوطنات وبين مدينة القدس.

**2011/9/28**: أثار قرار اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس أمس (الثلاثاء) المصادقة على خطة بناء 1100 وحدة سكنية في حي جيلو في القدس الشرقية حملة إدانة واسعة في العالم. فقد أصدرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بياناً دانت فيه القرار، مؤكدة أنه يلحق ضرراً كبيراً بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتجديد الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وأضافت كلينتون: "إننا نسعى منذ فترة طويلة لإقناع الجانبين [الإسرائيلي والفلسطيني] بعدم الإقدام على أي خطوات أحادية الجانب من شأنها أن تلحق ضرراً بالثقة بينهما، وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس".

كذلك دانت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون هذا القرار، وبلغت أعضاء البرلمان الأوروبي أنها ستنقل هذه الإدانة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وأضافت أشتون: "على نتنياهو أن يكف عن إعلان خطط بناء جديدة في المستوطنات، والأهم من ذلك أن يوقف البناء كلياً، ذلك بأن توسيع المستوطنات يلحق ضرراً فادحاً بحل الدولتين". وأصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بياناً دان فيه القرار الإسرائيلي، مؤكداً أن الحكومة الإسرائيلية مستمرة في وضع عراقيل أمام عملية السلام من خلال إقدامها على خطوات أحادية الجانب.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2011/9/28) أن الناطق بلسان الأمم المتحدة في إسرائيل ريتشارد مايرون أكد في بيان خاص صادر عنه أن القرار الإسرائيلي مثير للقلق "لأنه يتجاهل دعوة الرباعية الدولية، يوم الجمعة الفائت، إلى الامتناع من اتخاذ أي خطوات استفزازية، فضلاً عن أنه يناقض خطة خريطة الطريق والقانون الدولي ويعرقل إمكان استئناف المفاوضات وتحقيق حل الدولتين للشعبين".

**2011/10/14**: نشرت يوم الثلاثاء الفائت إعلانات رسمية للجنة التنظيم والبناء في القدس تفيد بوجود خطة لتخصيص أراض شاسعة في حي "غفعات هماتوس" الذي يقع في القدس الشرقية على طريق القدس - بيت لحم، من أجل إقامة 2610 وحدات سكنية جديدة سيكون ثلثها مخصصاً لتوسيع حي بيت صفافا الفلسطيني القائم في الحدود الجنوبية لمدينة القدس. وتعود ملكية الأراضي التي ستقام فيها هذه الوحدات السكنية إلى مديرية أراضي إسرائيل، الأمر الذي يعني أن صلاحية إقرار هذه الخطة بصورة نهائية موجودة في يد الحكومة الإسرائيلية. ويبدو أن نشر الإعلانات بشأن هذه الخطة جاء في إطار تطبيق القانون الذي يلزم الجهات المسؤولة أن تعلن مثل هذه الخطط على الملأ كي يتسنى للجمهور العريض تقديم اعتراضات عليها خلال فترة أقصاها 60 يوماً من تاريخ نشر الإعلانات الرسمية. وهذا يعني أنه في حال مرور 60 يوماً وعدم

تقديم اعتراضات جوهرية خلالها، يمكن لسلطات التنظيم والبناء أن تباشر في إصدار التصاريح المطلوبة لإقامة الوحدات السكنية المذكورة.

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن نية إقامة هذه الوحدات السكنية وصلت عشية عيد المظلة [الذي صادف أمس الخميس] إلى واشنطن وإلى عواصم غربية أخرى، وأثارت غضباً ونقداً عارمين لدى أرفع الأوساط السياسية الأميركية والأوروبية.

وأكدت هذه الأوساط أن الخطة الجديدة من شأنها أن تقلل احتمال التوصل في المستقبل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين يكون مستنداً إلى خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون التي تنص، من ضمن أشياء أخرى، على وجوب ضمان تواصل جغرافي بين جميع الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.

**2011/10/21**: علمت صحيفة "هآرتس" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أعرب عن استعداده لإعلان تجميد أعمال البناء الحكومية في المستوطنات في المناطق [المحتلة]، في مقابل موافقة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. ومعروف أن معظم أعمال البناء في هذه المستوطنات يجري تنفيذه من جانب شركات بناء خاصة، وأن جزءاً صغيراً فقط منها تنفذه الحكومة.

وجاء استعداد نتنياهو هذا تجاوباً مع المبادرة التي طرحها رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس قبل أسبوع، في أثناء الزيارة التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية لهذا البلد. وتقوم وزيرة الخارجية الكولومبية ماريا أنجيلا هولغوين، منذ يوم الثلاثاء الفائت، بزيارة خاصة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقد نقلت استعداد رئيس الحكومة هذا إلى عباس أول أمس (الأربعاء)، لكن هذا الأخير لم يرد عليه حتى الآن.

وكانت هولغوين قد عرضت على عباس قبل ذلك عدة طرق ممكنة لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، منها عقد لقاء سري بينه وبين نتنياهو في إحدى دول الشرق الأوسط أو في كولومبيا، أو عقد مفاوضات مباشرة على مستوى تمثيلي منخفض. ورداً على هذا أكد عباس أنه لا يعارض استئناف المفاوضات المباشرة لكنه يطالب بأن يتخذ نتنياهو خطوة تتعلق بأعمال البناء في المستوطنات، كي يظهر بأنه حقق إنجازاً أمام الرأي العام الفلسطيني. وإزاء هذا التأكيد أعلن نتنياهو أنه على استعداد للإقدام على خطوة كهذه إذا كان من شأنها أن تعيد عباس إلى طاولة المفاوضات. وقال رئيس الحكومة: "أنا على استعداد لوقف كل أعمال البناء التي تنفذها الحكومة أو التي تجري على أراض حكومية، أما أعمال البناء التي تنفذها الشركات الخاصة أو التي تجري على أراض خاصة فلا أنوي وقفها مطلقاً".

هذا، وقالت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة "هآرتس" إن عباس غير معني باستئناف المفاوضات مع إسرائيل، وإنما يريد أن يدفع المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة قدماً، وأكدت هذه المصادر أن صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة "حماس" عززت هذه الرغبة لديه. أما ديوان رئيس الحكومة فقد أوضح أن نتنياهو لم يقترح تجميداً آخر لأعمال البناء في المستوطنات، وأن موقف الحكومة الإسرائيلية الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية من دون شروط مسبقة لم يتغير.

**2011/10/25**: علمت صحيفة "معاريف" أن الإدارة الأميركية قدمت مؤخراً إلى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية اقتراحاً جديداً يهدف إلى استئناف المفاوضات المباشرة بينهما بدءاً من هذا الأسبوع، وينص على أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتجميد أعمال البناء في مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وفي القدس الشرقية بصورة جزئية وهادئة، أي من دون إعلان ذلك رسمياً.

كما ينص الاقتراح على عدم بناء أي أحياء جديدة، وعلى ألا تتجاوز أعمال البناء التي يجري تنفيذها الحدود الحالية للمستوطنات.

ووفقاً للاقتراح فإن الإدارة الأميركية ستقدم ضمانات إلى الفلسطينيين بأن تتخذ إجراءات صارمة ضد إسرائيل في حال خرقها هذا الاقتراح، بدءاً بإدانتها في مجلس الأمن الدولي، وانتهاءً بتهديدها بإلغاء صفقات تجارية بينها وبين دول غربية.

واكتفى بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رداً على هذا النبأ بالقول "إن إسرائيل معنية بمفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة."

غير أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفغدور ليبرمان تطرق أمس (الاثنين)، في أثناء لقائه مندوبي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، إلى موضوع تجميد أعمال البناء في المستوطنات، فأكد أنه يعارض أي خطوة من هذا القبيل. ومن المحتمل أن تطرقه إلى هذا الموضوع ناچم عن معرفته بتفصيلات الاقتراح الأميركي المذكور.

وكان بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية الأسبوع الفائت أشار إلى أن هذه اللقاءات تهدف في الوقت نفسه إلى إقرار الموضوعات التي ستدرج في جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في حال استئنافها، وإلى تمهيد الأجواء لعقد لقاء قمة بين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

**2011/10/28**: التقى السفير الأميركي في إسرائيل دان شابيرو مساء أول أمس (الأربعاء) وزير الداخلية الإسرائيلية إيلي يشاي [رئيس حزب شاس] لمناقشة مصادقة اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس [التابعة لوزارة الداخلية] قبل شهر على خطة بناء 1100 وحدة سكنية جديدة في حي جيلو في القدس الشرقية.

وأكد السفير الأميركي خلال اللقاء أن هذه الخطوة تلحق ضرراً كبيراً بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لكبح المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة الرامية إلى الحصول على اعتراف الأسرة الدولية بإقامة دولة فلسطينية من جانب واحد.

في المقابل، قال الوزير يشاي إن جميع الحكومات الإسرائيلية السابقة صادقت على خطط بناء في الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، وإن الحكومة الحالية لا تنوي مطلقاً وقف أعمال البناء في هذه الأحياء.

وكانت مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل قد اتصلت برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وأعربت عن غضبها الشديد جراء المصادقة على خطة البناء المذكورة في حي جيلو، مؤكدة أنها تتثير شكوكاً كبيرة إزاء استعداد الحكومة الإسرائيلية للدخول في مفاوضات جادة مع الفلسطينيين.

**2011/11/2**: قرّر "طاقم الوزراء الثمانية" في الاجتماع الخاص الذي عقده أمس (الثلاثاء) إطلاق موجة جديدة من أعمال البناء في المستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وذلك رداً على

القرار الذي اتخذته الهيئة العامة في منظمة اليونيسكو أول أمس (الاثنين) ونصّ على قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في هذه المنظمة.

وقال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية عقب هذا الاجتماع إن بنيامين نتنياهو أصدر أوامر تقضي بتسريع أعمال بناء آلاف الوحدات السكنية في كل من القدس الشرقية، وغوش عتسيون، ومعاليه أدوميم، بحجة أن هذه المناطق كلها ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه في المستقبل.

**2011/11/3**: قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن حكومته ستستمر في تنفيذ أعمال بناء في مدينة القدس كلها، وخصوصاً في أحيائها [اليهودية] لأن ذلك حق لها ومن واجباتها الرئيسية عليها، ولا ينطوي على أي عقاب لأحد. وأضاف نتنياهو، الذي كان يتكلم في جلسة خاصة عقدها الكنيست أمس (الأربعاء) إحياء لذكرى وزير السياحة الأسبق رحبعام زئيفي الذي اغتيل [في تشرين الأول / أكتوبر 2001] على يد ناشطين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن مهمة تحصين القدس وتعزيزها لن تنتهي أبداً. تجدر الإشارة إلى أن "طاقم الوزراء الثمانية" قرر في اجتماع خاص عقده أول أمس (الثلاثاء) إطلاق موجة جديدة من أعمال البناء في المستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وذلك رداً على القرار الذي اتخذته الهيئة العامة في منظمة اليونيسكو يوم الاثنين الفائت ونص على قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في هذه المنظمة. وعقب هذا الاجتماع أصدر رئيس الحكومة أوامر تقضي بتسريع أعمال البناء في 2000 وحدة سكنية جديدة في كل من القدس الشرقية، وغوش عتسيون، ومعاليه أدوميم، بحجة أن هذه المناطق كلها ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه في المستقبل.

**2011/12/12**: صادقت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية مؤخراً على خطة تشمل إقامة حي جديد يضم 40 وحدة سكنية منفصلة وإقامة عزبة زراعية بالقرب من مستوطنة إفرات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسيع منطقة نفوذ الكتلة الاستيطانية غوش عتسيون في اتجاه الأراضي المحاذية لمشارف مدينة بيت لحم.

وقد صودق على هذه الخطة بإذن مباشر من وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك. لكن رئيس مجلس مستوطنة إفرات أكد أنها غير كافية، ودعا الحكومة إلى المصادقة على بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة لحل مشكلة الاكتظاظ في المستوطنة. وقال السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايم إن الهدف الحقيقي من المصادقة على إقامة الحي الجديد بالقرب من إفرات هو توسيع منطقة نفوذ هذه المستوطنة من دون اتخاذ قرار علني بهذا الشأن من جانب الحكومة.

**2011/12/13**: علمت صحيفة "معاريف" أن إقدام بلدية القدس على إغلاق جسر باب المغاربة الموصل بين حائط المبكى [حائط البراق] وباحات الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية أول أمس (الأحد) أثار غضباً شديداً لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وقال مقربون من رئيس الحكومة للصحيفة إن الهدف من وراء قرار بلدية القدس ورئيسها نير بركات القاضي بإغلاق الجسر المذكور هو ممارسة ضغوط على نتنياهو كي يتخذ قراراً بهدمه وإنشاء جسر آخر بدلاً منه، الأمر الذي يعارضه المسؤولون في الأردن، ويمكن أن يشعل غضب العالم العربي برمته. كما علمت الصحيفة أن قرار إغلاق الجسر أثار الغضب في صفوف قيادة الشرطة الإسرائيلية. وقال مسؤولون رفيعو المستوى في الشرطة إن هذا القرار يمكن أن يؤدي إلى اندلاع أعمال شغب قاسية في القدس [الشرقية] نظراً إلى الحساسية الكبيرة التي يتميز بها هذا الموقع.

ورداً على ذلك أكدت بلدية القدس في بيان خاص أن قرار إغلاق الجسر جاء بناء على توصية صادرة عن مهندس البلدية أكد فيها أنه خطر للغاية من الناحية الأمنية، ويمكن في أي لحظة أن يتعرض للانهيأ أو الاحتراق، وأن يتسبب بكارثة كبيرة.

على صعيد آخر، اقتحم نحو 30 من نشيطي اليمين المتطرف أمس (الاثنين) السياج الحدودي بين إسرائيل والأردن في منطقة جسر اليهود بالقرب من جسر النبي، وسيطروا على مبنى مهجور وراء السياج بهدف إقامة بؤرة استيطانية فيه، وذلك احتجاجاً على تدخل الحكومة الأردنية في قضية جسر باب المغاربة.

وقال زعيم هذه المجموعة، وهو أحد النشيطين في إقامة بؤرة استيطانية غير قانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، إن الهدف من هذه العملية هو توجيه رسالة واضحة إلى الأردن فحواها أنه لا يجوز له أن يتدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بدولة إسرائيل.

**2011/12/12:** وجه التقرير السنوي الذي أصدره مراقب الدولة الإسرائيلية القاضي ميخا ليندنشتراوس أمس (الاثنين) نقداً حاداً إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية بسبب منحها للجنة البلدية المسؤولة عن إدارة شؤون الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل هبات خاصة من ميزانيتها العامة من دون أي مبرر مقنع، وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لا تحظى بمكانة سلطة محلية. وأشار التقرير إلى أن هذه اللجنة حصلت في سنة 2007 على هبة بقيمة 520,000 شيكل من ميزانية الهبات الخاصة التي يمنحها وزير الداخلية، وفي سنة 2008 حصلت على هبة بقيمة 500,000 شيكل من الميزانية نفسها، كما أنها حصلت على هبات من ميزانيات مخصصة لهبات من نوع آخر في الوزارة نفسها.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للهبات التي حصلت عليها هذه اللجنة من وزارة الداخلية خلال السنوات 2007-2009، التي كان عضو الكنيست منير شيطريت [كاديما] يتولى في أثنائها منصب وزير الداخلية، نحو 8,700,000 شيكل. كما أنها استمرت في الحصول على هبات متعددة من ميزانية وزارة الداخلية بعد تولي إيلي يشاي [رئيس شاس] منصب وزير الداخلية منذ نيسان/ أبريل 2009.

**2011/12/16:** قدّم 20 عضو كنيست من الأحزاب اليمينية أمس (الخميس) اقتراح قانون جديد يهدف إلى منع هدم البؤرة الاستيطانية غير القانونية التي أنشئت على أراض خاصة يملكها فلسطينيون في أنحاء متعددة من يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. ومن المتوقع أن يطرح الاقتراح على جدول أعمال اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين الذي سيعقد يوم الأحد المقبل. وبادر إلى اقتراح القانون هذا أعضاء الكنيست زبولون أورليف [”البيت اليهودي“] وزئيف إلكين وأوفير أكونيس و تسببي حوطوفيلي [ليكود]، وانضم إليهم 16 عضو كنيست آخر.

وينص القانون، على نحو خاص، على أنه لا يجوز هدم أي بؤرة استيطانية مضي على إنشائها 4 أعوام ولم يتقدم خلالها صاحب الأرض الخاصة التي أنشئت عليها بأي شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية، أو أنه قدّم شكوى كهذه لكنه لم يتمكن خلال هذه المدة من إثبات ملكيته لها. وشجبت زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسبي ليفني [رئيسة كاديما] اقتراح القانون الجديد، وقالت إن الهدف منه هو شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، وإن فحوى الرسالة التي يبثها إلى الذين نفذوا اعتداءات على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده هذا الأسبوع هو إضفاء الشرعية من خلال سن القوانين على السياسة الهوجاء التي يحاول هؤلاء المعتدون فرضها على الأغلبية الصهيونية في إسرائيل. وطالبت عضو الكنيست زهافا غالؤون [ميرتس] رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بإسقاط اقتراح القانون من جدول أعمال اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، مؤكدة أنه يشرعن نهب الأرض الفلسطينية، ويتبنى سلوك "شبيبة التلال" التي تنفذ عمليات "جباية الثمن" الإرهابية.

### **2011/12/19: أصدرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية أمس (الأحد) إعلاناً قالت فيه إنها تنوي**

بناء أكثر من 1000 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية والضفة الغربية وراء الخط الأخضر. وقالت مصادر رفيعة المستوى في الوزارة إن بناء هذه الوحدات يأتي في إطار تنفيذ الأوامر التي أصدرها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قبل شهر ونصف الشهر، وأوعز فيها بتسريع أعمال البناء وراء الخط الأخضر رداً على قرار منظمة اليونسكو قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في صفوفها.

وأكدت هذه المصادر نفسها أنه ستُنشر قريباً مناقصات لبناء 500 وحدة سكنية جديدة في حي هار حوما [جبل أبو غنيم] جنوب غربي القدس، وبناء 180 وحدة سكنية جديدة في حي غفعات زئيف شمالي القدس، وبناء 348 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة بيتار عيليت لليهود الحريديم [المتشددين دينياً].

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى إن من المتوقع أن تثير هذه الخطوة، في حال تنفيذها فعلاً، احتجاجاً أميركياً وأوروبياً.

وأكد وزير البناء والإسكان أريئيل أتياس، في حديث خاص أدلى به إلى صحيفة "هآرتس"، أن هذه الوحدات السكنية الجديدة ستقام في مناطق ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق يتم التوصل إليه في المستقبل [مع الفلسطينيين]، لذا فإن قرار البناء فيها يعتبر منطقياً للغاية. وشدد أتياس على أن وزارته تنوي فعلاً أن تنفذ خطة بناء هذه الوحدات السكنية في غضون عام واحد وذلك بموجب جدول زمني محدد سلفاً.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (2011/12/19) أن السلطة الفلسطينية احتجت على هذا الإعلان لدى الرباعية الدولية وطالبت بوقف الخطوات الأحادية الجانب التي تقدم إسرائيل عليها.

**2011/12/21: شجب مندوبو أوروبا في مجلس الأمن الدولي أمس (الثلاثاء) استمرار أعمال البناء في المستوطنات في المناطق [المحتلة]، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في إطار عمليات "جباية الثمن".**

ودعا بيان صادر عن مندوبي كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال في مجلس الأمن الحكومة الإسرائيلية إلى وقف الاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون، وشددوا على تخوفهم من التطورات السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه الاعتداءات وعلى استمرار أعمال البناء في المستوطنات. ووجه البيان نقداً حاداً إلى نية وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية بناء أكثر من 1000 وحدة سكنية جديدة وراء الخط الأخضر، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى عدم الإقدام على ذلك. وأشار البيان أيضاً إلى أن حل الدولتين يعتبر ضرورياً للحفاظ على أمن إسرائيل في المدى البعيد، غير أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق [المحتلة] يهدد إمكان تطبيق هذا الحل. كما شدد على أن استمرار عمليات إحراق المساجد في الضفة الغربية في إطار "جباية الثمن" تفاقم التوتر، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تقدم منفذي هذه العمليات إلى المحاكمة على وجه السرعة.

**2011/12/23**: وجه سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل أندرو ستاندلي أمس (الخميس) احتجاجاً

رسمياً إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية على عمليات إخلاء سكان بدو وهدم بيوت فلسطينية في منطقة E1 التي تقع بين القدس الشرقية ومستوطنة معاليه أدوميم. وقال السفير إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق من أن يكون هدف عمليات الإخلاء والهدم هذه هو التمهيد لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم من أجل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، فضلاً عن أن أعمال البناء في هذه المنطقة ستؤدي إلى فصل القدس الشرقية عن باقي مناطق الضفة الغربية، وإلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وبين جنوبها، وجعلها منطقتين منفصلتين، الأمر الذي من شأنه أن يقضي على إمكان التوصل إلى حل نهائي [للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني] على أساس إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي وقابلة للحياة. وكان تقرير لمنظمة بتسيلم لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة صدر في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الفائت أكد أن الإدارة المدنية الإسرائيلية ستخطط قريباً للقيام بطرد التجمعات البدوية التي تسكن في المنطقة ج (C). ويصل عدد السكان في هذه التجمعات إلى نحو 27,000 شخص. وجاء في التقرير أنه في المرحلة الأولى، التي من المفترض تنفيذها في كانون الثاني/ يناير 2012، ستخطط الإدارة المدنية لنقل نحو 20 تجمعاً بدوياً بالإكراه، يصل عدد السكان فيها إلى نحو 2300 شخص، إلى مكان قريب من مزبلة أبو ديس، إلى الشرق من القدس. وتسكن هذه التجمعات في منطقة مستوطنة معاليه أدوميم والمستوطنات المجاورة لها، بينما يسكن نصف سكان هذه التجمعات في منطقة E1 التي تخصصها إسرائيل لتوسيع المستوطنة في المستقبل. وفي المرحلة الثانية، ستخطط الإدارة المدنية لطرد تجمعات أخرى من منطقة غور الأردن. وفي إطار ذلك، يتم فحص إمكان إقامة بلدة ثابتة لهذه التجمعات بالقرب من موقع النبي موسى، إلى الغرب من أريحا. وتتراوح الجداول الزمنية الخاصة بالإدارة المدنية بشأن تطبيق هذه الخطة ما بين 3-6 أعوام. ووفقاً للتقرير نفسه فإن الإدارة المدنية أبلغت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) خطتها الخاصة بشأن التجمعات البدوية، وكان المبرر الأساسي الذي قدمته هو الادعاء أن التجمعات البدوية تفتقر إلى الحقوق على الأراضي التي تسكن فيها وأن كل بناء في المناطق السكنية الخاصة بها يتم من دون ترخيص. ولم تقم الإدارة المدنية بمشاطرة ممثلي التجمعات البدوية خططها وتجاهلت المس المتوقع بنمط حياتها. وقد أبلغت أغلبية هذه التجمعات وكالات الأمم المتحدة أنها ستعارض تطبيق الخطة.



وقال مصدر أمني إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة "هآرتس" إن إخلاء السكان البدو من تلك المنطقة غير متعلق بأي خطة للبناء فيها، مؤكداً أنه لا توجد رخص لمثل هذا البناء، كما أن الموضوع غير مدرج في جدول أعمال وزير الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك أكد العقيد في الاحتياط شاول أريئيلي، عضو إدارة "مجلس السلام والأمن الإسرائيلي" وأحد المبادرين إلى "وثيقة جنيف"، أن الحكومة الإسرائيلية خصصت مئات ملايين الشيكلات لشق شوارع التفافية جديدة في منطقة E1 تتيح للفلسطينيين إكمال السفر من جنوب الضفة الغربية إلى شمالها، وعلى ما يبدو فإنه لدى استكمال شق هذه الشوارع ستدعي الحكومة أن أعمال البناء في تلك المنطقة لن تؤدي إلى فصل القدس عن باقي أجزاء الضفة الغربية.

**2011/12/27:** علمت صحيفة "معاريف" أن جمعية إلعاد التي تتولى إدارة عدة مشروعات أثرية في منطقة مدينة داود في البلدة القديمة في القدس الشرقية [حي سلوان] تعمل في الوقت الحالي على دفع إنشاء مشروع سياحي أثري يهودي في هذه المنطقة إلى الأمام، بالتعاون مع سلطة الحدائق والمتنزهات القومية وبلدية القدس، ويتضمن هذا المشروع مركزاً أثرياً يهودياً في قلب حي سلوان يكون مفتوحاً للسياح اليهود وغيرهم الذين يزورون القدس القديمة ولا سيما منطقة حائط المبكى [حائط البراق]، ويضم المركز برك سباحة تحت الأرض، وحمامات دينية يهودية، وغيرها. ومن المتوقع أن تصادق اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس غداً (الأربعاء) على إيداع خطة هذا المشروع من أجل تلقي اعتراضات عليها. وأكدت جمعية إلعاد أن المشروع سياحي صرف، ولن يلحق أي ضرر بسكان المنطقة المحيطة به. لكن مصادر إسرائيلية أمنية رفيعة المستوى أعربت في حديث خاص أدلت به لصحيفة "معاريف" عن تخوفها من أن يتحول هذا المشروع في حال إنشائه إلى نقطة احتكاك أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين في القدس الشرقية.

## • سنة 2012:

**2012/1/11:** نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مؤخراً مناقصات رسمية لبناء 213 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة إفرات في المناطق [المحتلة] تتضمن تخفيضاً لسعر الأرض المخصصة لبنائها بنسبة 50٪، وذلك على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية التزمت سنة 2004، وذلك عدم رصد أي مخصصات دعم حكومية لتحفيز أعمال البناء في المناطق [المحتلة] رداً على الرسالة التي تلقتها من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش والتي تعهد فيها بأن تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل [رسالة الضمانات]. ومعروف أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو صادق في الآونة الأخيرة على بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنة إفرات، ولدى دراسة خطط البناء الخاصة بهذه الوحدات تبين أن وزارة البناء والإسكان تقوم بتسويق عملية بناء 213 وحدة سكنية من هذه الوحدات من خلال نظام حكومي ينص على خفض سعر الأرض التي تملكها الدولة بنسبة 50٪.

**2012/1/23**: رفض المستوطنون أمس (الأحد) دعوة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى قبول التسوية المقترحة لمشكلة بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية [في الضفة الغربية] والتي تنص على إخلائها طوعاً وإنشاء بؤرة جديدة بدلاً منها في أراض عامة تملكها الدولة وتقع بمحاذاة أراضي البؤرة الحالية. وهدد عدد منهم بإسقاط حكومة نتنياهو في حال إقدامها على إخلاء هذه البؤرة بالقوة.

وجاءت دعوة نتنياهو في إطار الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد). وذلك لدى إعلان تأييده التسوية التي توصل إليها الوزير بني بيغن مع رئيس "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]" بشأن هذه البؤرة.

وقال رئيس الحكومة إن المحكمة الإسرائيلية العليا أصدرت أوامر تقضي بإخلاء بؤرة ميغرون حتى موعد أقصاه 31 آذار/ مارس المقبل، وإن الحكومة الإسرائيلية تنوي أن تنفذ هذا القرار بحذافيره، لذا فإنها تدعو سكان هذه البؤرة إلى الموافقة على التسوية المقترحة سريعاً كي يتسنى لها الحصول على تصديق المحكمة العليا عليها.

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن عدداً من كبار قادة حزب الليكود يعارض إخلاء بؤرة ميغرون بالقوة، وفي مقدمهم رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، ووزيرة الثقافة والرياضة ليمور ليفنات، والوزير يولي إدلشتاين، ويطالب هؤلاء مع عدة أعضاء كنيست من الحزب بحل المشكلة من خلال سن قانون خاص يشرعن البؤرة بواسطة مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي أنشئت عليها ودفع تعويضات مالية إلى أصحابها.

**2012/2/23**: أقرت الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية] في وزارة الدفاع الإسرائيلية أمس (الأربعاء) خطة تقضي بإقامة 695 وحدة سكنية في مستوطنتي شيلو وشفوت راحيل الواقعتين في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي بنيامين، كما تشمل هذه الخطة شرعة 190 وحدة سكنية تم بناؤها في وقت سابق في هاتين المستوطنتين من دون الحصول على الرخص القانونية اللازمة لذلك.

وأكدت وزارة الدفاع في بيان صادر عنها أنه باستثناء هذه الوحدات السكنية القائمة، فإن أعمال بناء باقي الوحدات السكنية المشمولة في الخطة بحاجة إلى مصادقة رسمية من جانب الحكومة الإسرائيلية، ولذا من المتوقع ألا تتم المباشرة بها في غضون الفترة القريبة المقبلة.

وقال البيان إن الوحدات السكنية الـ 190 التي أقر بناؤها من الناحية القانونية أقيمت على أراض تابعة للدولة لا على أراض فلسطينية خاصة.

وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الإدارة المدنية بادرت على وجه السرعة إلى اتخاذ هذه الخطوة تحسباً من إقدام المحكمة الإسرائيلية العليا، بناء على شكوى تقدمت بها حركة "السلام الآن"، على إصدار قرار يطالب وزارة الدفاع بتفسير امتناعها من اتخاذ خطوات قانونية ضد بناء الوحدات السكنية المذكورة في المستوطنتين من دون ترخيص، وأن الهدف الرئيسي من إقرار خطة البناء الكبرى هذه هو إضفاء شرعية قانونية على تلك الوحدات السكنية قبل صدور قرار كهذا عن المحكمة.

هذا، وأثار قرار وزارة الدفاع ارتياحاً كبيراً في صفوف زعماء المستوطنين، وأكد عدد منهم أنه من دون فرض وقائع على الأرض ما كانت هذه الوحدات السكنية لتحظى بشرعية قانونية.

وقال آفي روثيه، رئيس المجلس الإقليمي بنيامين، إن الحكومة اتخذت خطوة صحيحة، وأعرب عن أمله في أن تستمر في اتخاذ مزيد منها فيما يتعلق بمستوطنات أخرى في يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

في المقابل أكد السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايمر أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يضيّع أي فرصة للقضاء على حل الدولتين، ودفن إمكان الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة في المستقبل.

**2012/2/28**: انتهت مصلحة القطارات الإسرائيلية من إعداد خطة لمد شبكة خطوط سكك حديد في الضفة الغربية تهدف إلى خدمة الاستيطان والمستوطنين في المناطق [المحتلة]، ويصل طولها إلى 475 كيلومتراً.

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن هذه الخطة أعدت بموجب تعليمات صادرة عن وزير المواصلات يسرائيل كاتس [ليكود] وتشمل مد 11 خطاً للسكة الحديد، وجرى عرضها في كانون الأول/ ديسمبر الفائت أمام مجلس التخطيط الأعلى في "الإدارة المدنية" لمنطقة الضفة الغربية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وذلك بهدف الاستمرار في إجراءات التخطيط اللاحقة، وإدخال تعديلات على الخطة. تجدر الإشارة إلى أن الوزير كاتس أعلن عدة مرات منذ أن تولى منصبه هذا نيته مد شبكة خطوط سكك حديد ومحطات قطار في الضفة الغربية، كما أعلن تخصيص مبلغ 3 ملايين شيكل من أجل تخطيط مسار خط سكة حديد يربط بين مدينة روش هعاين [راس العين] المتاخمة للخط الأخضر ومدينة نابلس في عمق أراضي الضفة الغربية، وقد تم الانتهاء بصورة مفصلة من تخطيط مسار أول مرحلة من هذا الخط والذي يصل إلى مستوطنة أريئيل جنوبي نابلس.

ووفقاً لهذه الخطة فإن أحد خطوط شبكة سكك الحديد، ويدعى "خط ظهر الجبل"، يمر في مدن جنين ونابلس ورام الله والقدس ومستوطنة معاليه أدوميم [الواقعة بين القدس وأريحا]، ويستمر من هناك حتى مدينتي بيت لحم والخليل.

ويمر خط آخر يدعى "خط غور الأردن" بموازاة منطقة الحدود مع الأردن ويربط بين مدينة إيلات في جنوب إسرائيل والبحر الميت وأريحا وبيت شان [بيسان] في شمال الغور، ومن هناك يتجه نحو حيفا وسورية.

وتشمل الخطة مزيداً من خطوط سكك الحديد على عرض الضفة الغربية، وهي أقصر من الخطين السابقين، بينها "خط نابلس"، و"خط نابلس - طولكرم"، و"خط رام الله - جسر النبي" [الذي يقع شرقي أريحا ويشكل معبراً بين الضفة الغربية والأردن].

كما تشمل الخطة خط سكة حديد يربط بين القدس وتل أبيب ويمر في أراضي الضفة الغربية، وخطاً بين القدس واللد يمر أيضاً في أراضي الضفة الغربية، وخطاً يبدأ من القدس ويلتف من حول رام الله وصولاً إلى خط سكة الحديد المركزية. ويجري التخطيط لخطين في الجنوب، الأول يربط بين بلدة كريات جات ومدينة الخليل، والثاني يربط بين مدينتي الخليل وبتّر السبع.

وجرى إعداد هذه الخطة بكلفة مليون شيكل، علماً بأن وزارة الدفاع هي المسؤولة عن مشروعات بنى تحتية من هذا القبيل من خلال "الإدارة المدنية"، وذلك لكون الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

وعلى ما يبدو فإن شبكة خطوط سكك الحديد هذه ستخدم الإسرائيليين والفلسطينيين، كذلك فإن الخطة تأخذ في الاعتبار تنفيذ أعمال بنى تحتية تحضيراً لمد خطوط سكك حديد في المستقبل باتجاه قطاع غزة، والدول العربية المجاورة.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في مجلس التخطيط الأعلى في "الإدارة المدنية" لصحيفة "هآرتس" إن ثمة حاجة إلى حفر نفق تحت مدينة نابلس كي يكون في الإمكان تنفيذ هذه الخطة. تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء خط سكة الحديد بين روش هعاين ومستوطنة أريئيل فإن احتمال إخراج هذه الخطة إلى حيز التنفيذ ضئيل للغاية، وذلك لأسباب سياسية وقانونية وإشكالية تتعلق برصد الميزانيات اللازمة، والحاجة إلى التعاون مع السلطة الفلسطينية. مع ذلك، في حال تنفيذ هذه الخطة، فإنها ستنتطوي على أهمية بعيدة المدى، وستغدو أي خطة بناء في أراضي الضفة الغربية، سواء في قرية فلسطينية أو في مستوطنة، خاضعة لمسارات خطوط سكك الحديد.

**2012/3/12**: وقع سكان بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] أمس (الأحد) اتفاق تسوية مع الحكومة الإسرائيلية يقضي بنقل بيوت هذه البؤرة الاستيطانية إلى أراض مجاورة تابعة لملكية الدولة، وعدم هدمها في نهاية آذار/ مارس الحالي وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق قبل فترة وجيزة في ختام مفاوضات جرت بين كل من مندوب الحكومة الوزير بني بيغن، ومندوب عن مستوطني ميغرون، ورئيس "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] داني دايان. وينص الاتفاق على بناء حي جديد لمستوطني هذه البؤرة في أراض تقع على بعد كيلومترين من الأراضي التي أقيمت عليها، ومن المتوقع أن تنتهي أعمال بناء هذا الحي في سنة 2015. ودعا السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايمر المحكمة العليا إلى رفض هذا الاتفاق، وإلى الإصرار على قرارها السابق القاضي بهدم البؤرة الاستيطانية. وأكد أن الاتفاق يعني إقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية.

**2012/3/26**: رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا بالإجماع أمس (الأحد) إقرار اتفاق تسوية وقعه سكان بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مع الحكومة الإسرائيلية، ويقضي بنقل بيوت هذه البؤرة الاستيطانية إلى أراض مجاورة تابعة لملكية الدولة، وعدم هدمها في نهاية آذار/ مارس الحالي وفقاً للقرار الصادر عن هذه المحكمة في هذا الشأن. وأصدرت المحكمة أمراً بإخلاء البؤرة التي تم إنشاؤها على أراض فلسطينية خاصة حتى الأول من آب/ أغسطس المقبل.

وجاء قرارها هذا رداً على عدة طلبات التماس قدمت إليها ضد هذا الاتفاق. وتألقت هيئة المحكمة التي أصدرت هذا القرار من رئيس المحكمة الجديد القاضي آشير غرونيس، والقاضيين مريم ناؤور وسليم جبران.

وجاء في القرار أن بؤرة ميغرون الاستيطانية تعتبر الأكثر قسوة وشذوذاً من بين جميع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، ذلك بأنها أقيمت على أراض فلسطينية خاصة مسجلة في السجل العقاري بصورة رسمية ومنظمة. وأضاف القرار أن اتفاق التسوية مع الحكومة

الذي يقضي بنقل البؤرة من موقعها الحالي إلى أراض تابعة لملكية الدولة تقع بالقرب منها في غضون ثلاثة أعوام ونصف العام هو اتفاق غير لائق ولا يمكن قبوله من الناحية القانونية. وعلمت صحيفة "هآرتس" أنه في إثر صدور هذا القرار بدأت المؤسسة الأمنية في إسرائيل بإجراء مداورات مكثفة تهدف إلى إيجاد طريق لإخلاء هذه البؤرة الاستيطانية من دون وقوع مواجهات عنيفة بين الجيش والمستوطنين.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق تم التوصل إليه قبل نحو أسبوعين، وذلك في ختام مفاوضات جرت بين كل من مندوب الحكومة الوزير بني بيغن، ومندوب عن مستوطني ميغرون، ورئيس "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] داني دايمان. ونص الاتفاق على بناء حي جديد لمستوطني هذه البؤرة في أراض تقع على بعد كيلومترين من الأراضي التي أقيمت عليها، على أن تنتهي أعمال بناء هذا الحي في سنة 2015. وعقب التوصل إليه، دعا السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايمر المحكمة العليا إلى رفض الاتفاق، وإلى الإصرار على قرارها السابق القاضي بهدم البؤرة الاستيطانية. وأكد أن الاتفاق يعني إقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية. وذكرت صحيفة "معاريف" (2012/3/26) أن عناصر اليمين في الحكومة والكنيست بدأت أمس (الأحد) بممارسة ضغوط على ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وهددت بتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة للكنيست في حال إخلاء بؤرة ميغرون. كما طالب عدد من أعضاء الكنيست اليمينيين بعقد جلسة عاجلة للكنيست وإقرار مشروع القانون الخاص بشرعنة البؤرة الاستيطانية غير القانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

**2012/3/30:** تعكف الإدارة المدنية الإسرائيلية منذ عدة أعوام على عملية إنشاء ما يمكن اعتباره "بنك أراض" في الضفة الغربية، والهدف من ذلك هو توفير أراض لتوسيع المستوطنات القائمة أو لإقامة مستوطنات جديدة في المستقبل.

وقد شملت هذه العملية حتى الآن جمع معلومات عن مئات ألوف الدونمات، وتمت بصورة سرية للغاية، ولم يتم كشف النقاب عنها إلا مؤخراً، وذلك بعد اضطراب الإدارة المدنية إلى تقديم معطيات بشأنها إلى حركة "السلام الآن" تنفيذاً لقانون حرية المعلومات.

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن هذا "البنك" يشمل معلومات تتعلق بـ 569 موقعاً في شتى أنحاء الضفة الغربية، وتمتد هذه المواقع على مساحة تبلغ نحو 620,000 دونم تشكل حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية. وجرى الاحتفاظ بجزء من هذا المواقع في "البنك" بأسماء مستوطنات إسرائيلية قائمة، بينما جرى الاحتفاظ بالجزء الآخر بأسماء مستوطنات غير قائمة مطلقاً.

كما علمت الصحيفة أن 23 بؤرة استيطانية من البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية أقيمت في هذه المواقع، وتجرى في الوقت الحالي عملية شرعنة جزء منها في الإدارة المدنية. وقال درور إتكيس، الرئيس السابق لطاقم متابعة شؤون الاستيطان في المناطق [المحتلة] في حركة "السلام الآن"، للصحيفة إن هذا "البنك" يشير إلى مدى ضلوع الحكومة الإسرائيلية في ممارسات اختراق قانون منع توسيع المستوطنات في هذه المناطق.

هذا، وتبين من المعلومات الموجودة في "البنك" أن جزءاً من هذه الأراضي موجود في المنطقتين أ و ب الخاضعتين من الناحية المدنية إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، الأمر الذي يعني أن عملية إنشاء هذا "البنك" بدأت قبل توقيع هذه الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويشمل الجزء الخاص بالأراضي في منطقتي أ و ب 81 موقعاً تمتد على مساحة نحو 114,000

دونم. أما الجزء الباقي من هذه المواقع فيقع في المنطقة ج التي ما زالت خاضعة من الناحية المدنية لسيطرة إسرائيل. وقد جرى تعريف 485,000 دونم من هذا الجزء على أنها أراض تابعة لملكية الدولة، وجرى تعريف 7611 دونماً على أنها أراض تابعة لملكية اليهود منذ ما قبل 1948، بينما لم يجر تعريف 12,800 دونم لكن يبدو أن الإدارة المدنية تتعامل معها باعتبارها تابعة لملكية الدولة. على صعيد آخر أقدم مستوطنون من الحي اليهودي في الخليل، فجر أمس (الخميس)، على احتلال بيت فلسطيني مهجور مؤلف من ثلاثة طوابق يقع على بعد 100 متر من الحرم الإبراهيمي في المدينة، وادعوا أنه ملك لهم وأن لديهم وثائق تثبت ذلك.

**2012/4/2:** علمت صحيفة "هآرتس" أن عدة وزراء في الحكومة الإسرائيلية يعارضون إخلاء مجموعة المستوطنين التي أقدمت فجر يوم الخميس الفائت على احتلال بيت فلسطيني مهجور مؤلف من ثلاث طبقات يقع على بعد 100 متر من الحرم الإبراهيمي في الخليل، وذلك على الرغم من أن قيادة الجيش الإسرائيلي طالبت بإخلائها على الفور. ويوقف في طليعة هؤلاء الوزراء كل من وزير التربية والتعليم جدعون ساعر، ووزير الدعاية والإعلام يولي إدلشتاين.

ووفقاً للمعلومات التي وصلت إلى الصحيفة فإن قائد فرقة الخليل العسكرية العقيد جاي حزوت وضباطاً كباراً آخرين في الفرقة يمارسون ضغوطاً كبيرة على قيادة الجيش الإسرائيلي لإخلاء مجموعة المستوطنين فوراً، بحجة أن عملية السيطرة على هذا البيت تمت من دون التنسيق معهم مسبقاً.

تجدد الإشارة إلى أن مجموعة المستوطنين المذكورة تدعي أن البيت ملك لها وأن لديها وثائق تثبت ذلك. وقد بينت التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية حتى الآن أن الوثائق الموجودة في حيازة هذه المجموعة صحيحة وليست مزورة، وأن عملية امتلاك البيت تمت بصورة قانونية.

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (2012/4/2) أن أغلبية أعضاء كتلة حزب "إسرائيل بيتنا" في الكنيست قامت أمس (الأحد) بزيارة تضامنية لبؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وقد رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا بالإجماع قبل أسبوع إقرار اتفاق تسوية وقعه سكان هذه البؤرة مع الحكومة الإسرائيلية، ويقضي بنقل بيوتها إلى أراض مجاورة تابعة لملكية الدولة، وعدم هدمها في نهاية آذار/ مارس الفائت وفقاً للقرار الصادر عن هذه المحكمة في هذا الشأن. وأصدرت المحكمة أمراً بإخلاء البؤرة التي تم إنشاؤها على أراض فلسطينية خاصة حتى الأول من آب/ أغسطس المقبل.

وفي ختام الزيارة قال وزير البنى التحتية عوزي لاندوا إنه يجب تنفيذ قرار المحكمة العليا لكن من دون هضم حقوق سكان البؤرة الاستيطانية، كما حدث مع مستوطني "غوش قطيف" في قطاع غزة خلال عملية الانفصال عن قطاع غزة [سنة 2005]. وأضافت الصحيفة أن سكان ميغرون أكدوا خلال هذه الزيارة أنهم لا ينوون إخلاء بيوتهم، وسيبقون فيها حتى تقوم الحكومة بإخلائهم بالقوة منها.

**2012/4/3:** أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الاثنين) أوامراً إلى وزير الدفاع إيهود باراك تقضي بإجراء عملية إخلاء مجموعة المستوطنين التي أقدمت في نهاية الأسبوع

الفأنت على احتلال بيت فلسطيني مهجور مؤلف من ثلاث طبقات يقع على بعد 100 متر من الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وجاءت أوامر نتنياهو هذه في إثر توجيه قيادة الجيش الإسرائيلي إنذاراً إلى هذه المجموعة بأن عليها إخلاء البيت حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم (الثلاثاء)، وإلا فستكون مضطرة إلى إخلائها بالقوة.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في قيادة الجيش إنها وجهت هذا الإنذار لأن مجموعة المستوطنين خرقت التفاهات القائمة بين المستوطنين والجيش والتي تنص على عدم احتلال أي بيت أو مبنى فلسطيني في المناطق [المحتلة] من دون تنسيق مسبق بين الجانبين. وأضافت هذه المصادر نفسها أنه فقط بعد إخلاء المجموعة يمكن دراسة موضوع امتلاكها البيت من الناحية القانونية. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة المستوطنين المذكورة تدعي أن البيت الذي احتلته ملك لها، وأن لديها وثائق رسمية تثبت ذلك. وقد بينت التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية حتى الآن أن الوثائق الموجودة في حيازة هذه المجموعة صحيحة وليست مزورة، وأن عملية امتلاك البيت تمت بصورة قانونية.

وكانت صحيفة "هآرتس" كشفت النقاب أمس (الاثنين) عن أن عدة وزراء في الحكومة الإسرائيلية يعارضون إخلاء مجموعة المستوطنين من هذا البيت، وذلك على الرغم من أن قيادة الجيش الإسرائيلي طالبت بإخلائها على الفور. ويقف في طليعة هؤلاء الوزراء كل من وزير التربية والتعليم جدعون ساعر، ووزير الدعاية والإعلام يولي إدلشتاين، وكلاهما من حزب الليكود. وأضافت أنها تلقت معلومات موثوقاً بها تفيد بأن قائد فرقة الخليل العسكرية العقيد جاي حزوت وضباطاً كباراً آخرين في الفرقة يمارسون ضغوطاً كبيرة على قيادة الجيش الإسرائيلي لإخلاء مجموعة المستوطنين فوراً، بحجة أن عملية السيطرة على هذا البيت تمت من دون تنسيق ذلك معهم مسبقاً.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2012/4/3) أن إنذار قيادة الجيش أثار غضب المستوطنين في الخليل، وأن بعضهم هدد بردة فعل عنيفة في حال الإقدام على إخلاء المجموعة المتمترسة فيه بالقوة.

**2012/4/4:** قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفينغور ليبرمان، في الاحتفال الخاص الذي أقامه حزب "إسرائيل بيتنا" أمس (الثلاثاء) في مناسبة عيد الفصح العبري [الذي سيبدأ يوم السبت المقبل]، إن القرار الذي اتخذته وزير الدفاع إيهود باراك والقاضي بتوجيه إنذار إلى مجموعة المستوطنين التي أقدمت في نهاية الأسبوع الفائت على احتلال بيت فلسطيني مهجور يقع على بعد 100 متر من الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل بضرورة إخلاء البيت حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس وإلا فإن الجيش سيكون مضطراً إلى إخلائها منه بالقوة، هو قرار خطأ ولا يجوز أن يتخذه باراك بمفرده. وأضاف ليبرمان أنه على الرغم من أن حزب "إسرائيل بيتنا" لا يرغب في تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلا أنه لن يبقى شريكاً في ائتلاف حكومة نتنياهو بأي ثمن، مشيراً إلى أن الحزب ما زال مصراً على أن تتخذ الحكومة قراراً حاسماً بشأن عدم سن قانون بديل من "قانون طال" [الذي يعفي الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية] الذي ألغته المحكمة العليا، وذلك لدى انتهاء مفعوله في آب/ أغسطس المقبل.

على صعيد آخر تأجل تنفيذ الإنذار الذي وجهته قيادة الجيش الإسرائيلي إلى مجموعة المستوطنين في الخليل. وشهد البيت الفلسطيني الذي تحتله هذه المجموعة طوال نهار أمس (الثلاثاء) زيارات

تضامنية قام بها على التوالي كل من الوزيرين يسرائيل كاتس وموشيه كحلون، وعضوتي الكنيست تسيبي حوتوفيلي وغيبلا غمليئيل، وجميعهم من حزب الليكود، وتعهدوا خلالها بمنع إخلاء المجموعة. وتطرق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في سياق المؤتمر الصحافي الخاص الذي عقده في ديوانه في القدس أمس (الثلاثاء) في مناسبة مرور ثلاثة أعوام على تأليف حكومته، إلى قضية البيت في الخليل فأكد أنه لا يجوز المبالغة فيها، ذلك بأنها لا تنطوي على خطوة توسع استيطانية. وأضاف أنه يتابع القضية من خلال التنسيق التام مع وزير الدفاع إيهود باراك، وأنه طلب من هذا الأخير إرجاء عملية إخلاء المستوطنين من البيت ريثما يتم التوصل إلى تسوية في هذا الشأن.

**2012/4/5:** بدأ عدد من أعضاء الكنيست اليمينيين دفع مبادرة لدى الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى نقل المسؤولية عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية] من يد وزارة الدفاع إلى يد وزارة شؤون الجبهة الداخلية. وجاء ذلك رداً على إقدام الجيش الإسرائيلي أمس (الأربعاء) على تنفيذ عملية إخلاء مجموعة المستوطنين من البيت الفلسطيني الذي احتلته في مدينة الخليل، والتي يعتقد اليمين أن وزير الدفاع إيهود باراك يقف شخصياً وراء تنفيذها. وقال عضو الكنيست داني دانون [ليكود] إن باراك يستغل الإدارة المدنية لمصلحة نزواته السياسية، الأمر الذي يتسبب بتصعيد حالة العداء والتوتر بين المستوطنين وهذه الإدارة طوال الوقت. وأضاف أن نقل المسؤولية عن هذه الإدارة من يد وزارة الدفاع إلى يد وزارة شؤون الجبهة الداخلية من شأنه أن يجعل وظيفة الإدارة المدنية محصوراً في الدفاع عن المستوطنين اليهود في وجه "الإرهاب" الفلسطيني، لا في الدفاع عن الفلسطينيين وأملآكهم. وأضاف دانون أن وزير الدفاع يلحق أضراراً فادحة بالاستيطان اليهودي في المناطق [المحتلة]، وأن إحدى وسائله لتحقيق ذلك هي جعل الإدارة المدنية بمثابة ذراع لعرقلة الاستيطان والدفاع عن الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أن عضو الكنيست السابق متان فيلنائي من حزب عتسمأوت [استقلال] برئاسة باراك هو الذي يتولى حالياً منصب وزير شؤون الجبهة الداخلية، لكن نظراً إلى تعيينه سفيراً إسرائيلياً مقبلاً في الصين من المتوقع أن يحل محله الوزير يوسي بيلد من حزب الليكود، وعلى ما يبدو فإن اليمين يعتقد أن هذا الأخير سيكون مريحاً له أكثر من باراك في حال تسليمه المسؤولية عن الإدارة المدنية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أجرى الليلة قبل الماضية مشاورات مع الوزراء باراك وبني بيغن وموشيه يعالون بشأن البيت الذي احتلته مجموعة المستوطنين في الخليل، وذلك في إثر القرار الذي اتخذته باراك والقاضي بتوجيه إنذار إلى هذه المجموعة بضرورة إخلاء البيت حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر أول أمس (الثلاثاء) وإلا فإن الجيش سيكون مضطراً إلى إخلائها منه بالقوة. ولم يتم التوصل إلى أي قرار خلال هذه المشاورات. ويوم أمس (الأربعاء) رفع المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين توصية إلى نتنياهو أكد فيها أنه يجب إخلاء مجموعة المستوطنين من البيت في الخليل فوراً، وعندها صدرت الأوامر إلى الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية الإخلاء، وقد تمت من دون أي أعمال عنف.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرונوت" (2012/4/5) أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أكد أن عملية إخلاء المستوطنين من البيت في الخليل تلحق ضرراً بإمكان استمرار تماسك الائتلاف



الحكومي الحالي. وأشارت إلى أن ليبرمان مع وزراء آخرين طالبوا رئيس الحكومة أمس (الأربعاء) بنقل الصلاحيات الموجودة في يد وزير الدفاع باراك في كل ما يتعلق بالمستوطنات في المناطق [المحتلة] إلى لجنة وزارية خاصة تكون ممثلة لرأي الأغلبية في الحكومة. وأضافت الصحيفة أن عدداً من أعضاء الكنيست اليمينيين هاجم رئيس الحكومة واتهمه بالخضوع لباراك والخشية من خوض مواجهة معه. ونقلت الصحيفة عن أحد كبار المسؤولين في حزب الليكود قوله إن سلوك نتنياهو هذا سيلحق ضرراً كبيراً به في أوساط اليمين وداخل الليكود على السواء.

**2012/4/5:** قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إنه يهتدي بمبدأ تعزيز المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. جاء ذلك في بيان خاص صادر عن ديوانه في القدس في إثر الاجتماع الخاص الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأربعاء) وتداولت فيه بشأن السبل الكفيلة بكبح ارتفاع أسعار الوقود. وأوضح رئيس الحكومة في هذا البيان ما يلي: "لقد أوعزت اليوم [أمس] بتسوية مكانة ثلاث مستوطنات هي بروخيم ورحيليم [بالقرب من نابلس] وسنسنة [جنوبي جبل الخليل]، وطلبت من المستشار القانوني للحكومة أن يراعي عدم إخلاء موقع غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل [شمالي رام الله]. هذا هو المبدأ الذي يوجهني، وهو الذي بوحى منه نقوم بتعزيز الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، وكذلك في الخليل مدينة الآباء والأجداد. غير أنه يوجد مبدأ واحد نحرص عليه وهو اتخاذ جميع هذه الإجراءات من خلال التزام القانون، وسنستمر في اتباع هذا النهج". هذا، وصادقت الحكومة في الاجتماع الخاص المذكور على خفض سعر ليتر الوقود من 7,97 شيكل إلى 7,79 شيكل. وسيتم تمويل هذا الخفض من خلال اعتماد خطة أعدتها وزارة المال لتقليص ميزانيات الوزارات. وعارض وزراء شاس و"إسرائيل بيتنا" خفض أسعار الوقود. وقال رئيس الحكومة في مستهل الاجتماع إن "الحكومة لا تتحكم بأسعار الوقود، غير أننا نشهد خلال العام الأخير ارتفاعاً مستمراً في أسعاره جراء العقوبات المفروضة على إيران، وأقصى ما يمكننا أن نفعله هو جعل ارتفاع الأسعار معتدلاً للتخفيف عن المواطنين". بدوره قال وزير المال يوفال شتاينيتس إن قرار الحكومة لن يمس بإطار الإنفاق العام، ولن يفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

**2012/4/5**

**حنان غرينبرغ – مسؤول القسم العسكري**

**"معاريف"، 2012/4/5**

[إخلاء المنزل في الخليل وضع الجيش الإسرائيلي في مواجهة المستوطنين ومؤيديهم من السياسيين]

- في نظر الجيش الإسرائيلي تمت عملية إخلاء المنزل الفلسطيني المهجور، الذي احتله المستوطنون بطريقة غير قانونية، بشكل سلس وسريع ومن دون وقوع أي حوادث. لكن علينا ألا ننسى أن المسألة كانت تتعلق بمبنى واحد فقط، ولم يكن متوقعاً حدوث مقاومة شعبية، كما أن رجال الشرطة أرسلوا في وقت سابق إلى المكان، ولم يتواجد الجنود الإسرائيليون في الموقع بل عملوا على المحافظة على الأمن من الخارج.

- لكن عندما ننظر إلى هذا الحدث بإمعان تبرز الشكوك والمخاوف، ليس فقط من إقدام المستوطنين على عمليات انتقامية من نوع "جباية الثمن"، بل أيضاً وتحديداً من المغزى السياسي الذي نجم عن هذا الحادث والذي قد ينعكس على الجيش والقوى الأمنية الأخرى.
- فعلى الرغم من أنه كان واضحاً بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي أن احتلال المنزل غير قانوني، وعلى الرغم من استعدادات القيادة العسكرية في منطقة يهودا لإخلاء المنزل، فقد قام أكثر من وزير في الحكومة الإسرائيلية وعدد من أعضاء الكنيست بزيارات تضامنية للمستوطنين الذين احتلوا المنزل معربين عن رفضهم عملية الإخلاء. ومن المؤكد أن الجنود الذين ساعدوا في تنفيذ أوامر الإخلاء سمعوا تصريحات هؤلاء السياسيين، وأصغوا إلى الانتقادات الموجهة إلى عملية الإخلاء عبر الإذاعة أو اطلعوا عليها من هواتفهم النقالة أو عبر مواقع شبكة الإنترنت، ومن المحتمل أن يدفعهم هذا الأمر إلى التفكير مستقبلاً في عدم تنفيذ عمليات إخلاء على الرغم من وجود أوامر عسكرية بذلك.
- ويجب التشديد هنا على أن جهات عديدة في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعتبر النزاع على الأرض بين اليهود والفلسطينيين في يهودا والسامرة موضوعاً حساساً للغاية قد ينفجر في أي لحظة إذا لم يعالج بطريقة صارمة. من هنا، فإن إخلاء المنزل في الخليل هو رسالة قاطعة من جانب الجيش والأجهزة الأمنية إلى كل الذين يخططون لمثل هذه العمليات.
- بيد أنه لا بد من أن يتأثر الجنود بالرسالة الأخرى التي يسمعونها من السياسيين والتي تعارض عملية الإخلاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز ظاهرة خطيرة يمكن أن تتجلى في رفض هؤلاء الجنود مستقبلاً تنفيذ الأوامر العسكرية.

**[2012/4/19](#)**: علمت صحيفة "هآرتس" أنه على مدار العام الفائت أقيم حي جديد مؤلف من 20 وحدة سكنية على أراض فلسطينية خاصة استولت عليها بؤرة كراميم الاستيطانية غير القانونية القائمة إلى الشمال الشرقي من مدينة رام الله، وذلك من دون أن يقوم الجيش الإسرائيلي أو الإدارة المدنية لمنطقة الضفة الغربية بأي خطوة عملية لمنع ذلك. وقد تمكن المستوطنون من إدخال سكان إلى جميع هذه الوحدات السكنية.

وقدم أصحاب الأراضي التي أقيمت عليها هذه الوحدات السكنية شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، غير أن هذه المحكمة لم تبت فيها حتى الآن. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة "هآرتس" إن جميع هذه الوحدات السكنية غير قانونية، لكنها في الوقت نفسه اعترفت بأنه لم يتم اتخاذ أي خطوات عملية لوقف بنائها، ولذا من المتوقع أن تتسبب في المستقبل بأزمة كبيرة بين المستوطنين والحكومة مثل الأزمة المتعلقة ببؤرة استيطانية غير قانونية أخرى في الضفة الغربية وفي مقدمها بؤرة ميغرون.

**[2012/4/19](#)**: قام موظفو دائرة الإخلاء برفقة قوة من الشرطة الإسرائيلية صباح أمس (الأربعاء) بإخلاء عائلة المواطن الفلسطيني خالد النتشة المؤلفة من 11 فرداً من بيتها في حي بيت حنينا في شمال القدس الشرقية، وذلك في إطار مخطط واسع يرمي إلى إقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة في قلب هذا الحي الفلسطيني.

وبعد وقت قصير دخلت مجموعة من المستوطنين اليهود إلى البيت. وتمت عملية الإخلاء بأمر صادر عن محكمة إسرائيلية بعد أن خسرت عائلة النتشة شكوى قضائية رفعها ضدها مستوطن ادعى أن البيت ملك له، وأنه اشتراه في سبعينيات القرن الفائت. وتعترزم جمعية استيطانية تطلق على نفسها اسم "صندوق أراضي إسرائيل" إقامة مستوطنة جديدة في حي بيت حنينا بعد أن تم مؤخراً إخلاء عائلتين فلسطينيتين أخريين من بيتيهما اللذين يقعان بالقرب من بيت عائلة النتشة، وقد جرى إخلاؤهما طواعية في مقابل شطب دين مالي. وقال مدير "صندوق أراضي إسرائيل" أرييه كينغ، وهو نشيط يميني يقف وراء طرد العائلات الفلسطينية الثلاث من بيوتها، في بيان صحافي عممه على وسائل الإعلام، إن "عملية الإخلاء التي تم تنفيذها أمس استندت إلى قرار صادر عن المحكمة المركزية في القدس". وأضاف: "إننا نتوقع أن نحصل في غضون عام واحد على تصاريح تقضي ببناء عشرات الوحدات السكنية، وذلك بهدف إقامة حي جديد سيكون مخصصاً للأزواج اليهودية المثالية". وأكد كينغ أن "الصندوق يخطط أيضاً لتنفيذ مزيد من عمليات الإخلاء [لعائلات فلسطينية أخرى] خلال الأشهر القليلة المقبلة في كل من حي نوف شموئيل [بيت حنينا] وحي نحالات شمعون [الشيخ جراح]".

وقال السكرتير العام لحركة "السلام الآن" ياريف أوبنهايم إن المستوطنة الجديدة المزعم إقامتها في قلب حي بيت حنينا تشكل تهديداً آخر لحل الدولتين، وأن إخلاء عائلة النتشة يعتبر عملاً غير أخلاقي وخطراً ومناقضاً للمصلحة الإسرائيلية. واتهم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الممارسات التي تقوم بها جمعيات يمينية متطرفة وتهدف إلى تهويد الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من خلال فرض وقائع ميدانية.

وقال "تحالف منظمات شراكة"، الذي يعمل من أجل المساواة بين العرب واليهود في إسرائيل، إن عملية إخلاء بيت عائلة النتشة تشكل جزءاً من ظاهرة واسعة النطاق يقوم خلالها مستوطنون يهود بغزو بيوت في مناطق عربية بقصد تهويدها وتطهيرها من سكانها الأصليين. تجدر الإشارة إلى أن مدير "صندوق أراضي إسرائيل" كينغ كان قد نشر في آذار/ مارس الفائت إعلاناً دعا فيه "رجالاً أقوياء" إلى تقديم المساعدة له من أجل إخلاء عائلة النتشة، مدعياً أن الشرطة تماطل في إخلاء البيت.

وفي إثر نشر هذا الإعلان قال صاحب البيت خالد النتشة لصحيفة "هآرتس": "لقد بلغت كينغ بأنني لن أخلي البيت، حتى لو قتلونا". وأكد أن والده اشترى الأرض التي أقيم البيت عليها سنة 1935 لكنه لم يتمكن الآن من تزويد المحكمة بالوثائق التي تثبت ملكيته للبيت والأرض. وأضاف: "أنا رجل مريض طوال حياتي ولا مال لدي من أجل أن أسد تكاليف المحكمة والاستئناف، وقد خسرت القضية، لكني لا أنوي الخروج من البيت بأي حال من الأحوال".

[2012/4/23](#): قام نحو 500 عضو من حزب الليكود بينهم 200 عضو في اللجنة المركزية للحزب أمس (الأحد)، بزيارة لحي غفعات هاأولبانا في مستوطنة بيت إيل، وعقدوا فيه اجتماعاً احتجاجياً أعلنوا خلاله رفضهم القرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية والقاضي بإخلاء الحي حتى الأول من أيار/ مايو المقبل جراء إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

واشترك في الاجتماع أعضاء الكنيسة من الليكود أوفير أكونيس، وميري ريغف، وياريف ليفين، وداني دانون، وزئيف إلكين، وتسببي حوتوفيلي، ونائب الوزير أيوب قرا. وتكلم فيه عدد منهم فشنوا هجوماً عنيفاً على وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك وطلبوا إطاحته من منصبه. ومن المتوقع أن يعقد "طاقم الوزراء الثمانية" مساء اليوم (الاثنين) اجتماعاً خاصاً لمناقشة موضوع هذا الحي.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال اجتماع الحكومة أمس (الأحد) إنه ينوي إيجاد حل يحول دون إخلاء هذا الحي، وطلب من الوزراء التزام الصمت وعدم إثارة ضجة كبرى في هذا الشأن عبر وسائل الإعلام.

من ناحية أخرى قرر اجتماع الحكومة إقامة لجنة وزارية خاصة لدراسة إمكان تسوية وضع ثلاث بؤر استيطانية غير قانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] هي بروخيم ورحيليم [بالقرب من نابلس] وسنسنة [جنوبي جبل الخليل].

**2012/4/24:** علمت صحيفة "هآرتس" أن الحكومة الإسرائيلية أصدرت مؤخراً أوامراً إلى قائد المنطقة العسكرية الوسطى الجنرال نيتسان ألون تقضي بتوقيع أمر يتيح إمكان بناء بيوت موقته [للمستوطنين] في الضفة الغربية من دون استكمال إجراءات التنظيم المطلوبة وفقاً للقانون. وعلى ما يبدو فإن الهدف من وراء توقيع أمر كهذا هو بناء بيوت موقته للمستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم من بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية حتى 31 تموز/ يوليو المقبل، وذلك تنفيذاً لقرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن. كما علمت الصحيفة أن هذه المبادرة الحكومية تتعرض للنقد الشديد من جانب النيابة العسكرية العامة، وقد وجه المستشار القانوني لقيادة المنطقة العسكرية الوسطى العقيد إيلي بار- أون رسالة في هذا الشأن إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين حذراً فيها من مغبة الإقدام على خطوة كهذه نظراً إلى ما تنطوي عليه من تهديد لسلطة القانون في المناطق [المحتلة]. وتنص هذه المبادرة الحكومية على بناء بيوت موقته لفترة أربعة أعوام، وذلك في حال اتخاذ قرار يقضي بأن بناء بيوت كهذه يعتبر خطوة مهمة وضرورية. وبعد انقضاء هذه الفترة يلزم أصحاب هذه البيوت بإخلائها، وإلا يكونون عرضة لتقديم شكوى ضدهم إلى القضاء. وقال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي رداً على هذا النبأ إن الحديث يدور على وثيقة داخلية تطرح عدة بدائل قانونية للتعامل مع قرار المحكمة العليا بشأن إخلاء بؤرة ميغرون، مؤكداً أن الهدف منها هو تنفيذ قرار هذه المحكمة، وإخلاء المستوطنين بصورة منظمة وسريعة.

**2012/4/24:** أصدر "طاقم الوزراء الثمانية" في الاجتماع الخاص الذي عقده مساء أمس (الاثنين) واستمر أكثر من أربع ساعات أوامراً إلى النيابة الإسرائيلية العامة تطالبها بأن تطرح أمام المحكمة العليا موقفاً جديداً للحكومة الإسرائيلية بشأن حي غفعات هاأولبانا في مستوطنة بيت إيل، يطالب بتأجيل إخلاء هذا الحي خمسة أشهر أخرى. وكانت المحكمة العليا قد أصدرت في وقت سابق قراراً يقضي بإخلاء هذا الحي حتى الأول من أيار/ مايو المقبل جراء إقامته على أراض فلسطينية خاصة. كما قرر هذا الطاقم إقامة لجنة مهنية خاصة لدراسة وضع هذا الحي، وذلك في حال موافقة المحكمة العليا على طلب الحكومة تأجيل قرار الإخلاء.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال الاجتماع إنه يجب إيجاد حل يحول دون إخلاء هذا الحي. واقترح وزير الدفاع إيهود باراك نقل بيوت الحي إلى أراض أخرى في مستوطنة بيت إيل تابعة لملكية الجيش الإسرائيلي.

وقبل اجتماع "طاقم الوزراء الثمانية" عقدت لجنة وزارية خاصة مؤلفة من رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، والوزيرين بني بيغن وموشيه يعالون، اجتماعاً قررت فيه شرعنة ثلاث بؤر استيطانية غير قانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] هي بروخيم ورحيليم [بالقرب من نابلس] وسنسنة [جنوبي جبل الخليل].

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت في اجتماعها أول أمس (الأحد) إقامة هذه اللجنة، وكلفتها تسوية الوضع القانوني لهذه البؤر.

ويعني قرار اللجنة تحويل هذه البؤر الثلاث إلى مستوطنات ثابتة.

**2012/4/30:** تجاوزت المحكمة الإسرائيلية العليا أمس (الأحد) مع طلب النيابة الإسرائيلية العامة منحها مهلة أخرى لتنفيذ قرارها المتعلق بإخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، وقررت منحها مهلة 60 يوماً.

واتخذت المحكمة هذا القرار من خلال هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة برئاسة القاضي آشير غرونييس، رئيس المحكمة العليا. وكانت هذه المحكمة قد أصدرت في وقت سابق قراراً يقضي بإخلاء هذا الحي حتى الأول من أيار/ مايو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وجاء طلب النيابة العامة تنفيذاً لقرار اتخذته "طاقم الوزراء الثمانية" في اجتماع خاص عقده يوم الاثنين الفائت واستمر أكثر من أربع ساعات، وأصدر في ختامه أوامر إلى النيابة الإسرائيلية العامة تطالبها بأن تطرح أمام المحكمة العليا موقفاً جديداً للحكومة الإسرائيلية بشأن حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، يطالب بتأجيل إخلاء هذا الحي خمسة أشهر أخرى. كما قرر هذا الطاقم إقامة لجنة مختصة لدراسة وضع هذا الحي، وذلك في حال موافقة المحكمة العليا على طلب الحكومة تأجيل قرار الإخلاء. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال الاجتماع إنه يجب إيجاد حل يحول دون إخلاء هذا الحي. واقترح وزير الدفاع إيهود باراك نقل بيوت الحي إلى أراض أخرى في مستوطنة بيت إيل تابعة لملكية الجيش الإسرائيلي.

وشجب المحامي ميخائيل سفراد، مندوب منظمة "يش دين" [يوجد قانون] الإسرائيلية لحقوق الإنسان التي قدمت الالتماس إلى المحكمة العليا باسم أصحاب الأراضي الفلسطينيين، موقف الحكومة الإسرائيلية هذا، وأشار إلى أنه يعكس محاولتها البحث عن خيارات تنأى عن ضرورة إخلاء الحي، وأعرب عن تخوفه من ألا تتمكن المحكمة العليا من الصمود في وجه الضغوط التي تمارسها الحكومة عليها لشرعنة أعمال استيطان غير قانونية في المناطق [المحتلة].

من ناحية أخرى، صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع أمس (الأحد) على قرار ينص على إنشاء موقع سكني مؤقت لإيواء سكان بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية التي تقرر إخلاؤها حتى الأول من آب/ أغسطس المقبل. وسيتم إنشاء الموقع الجديد في "غفعات هيكيف" [تلة مصنع الخمر] التابعة لمستوطنة كوخاف يعقوب المجاورة للبؤرة، مما يتيح المجال أمام إمكان إنجاز إخلاء البؤرة في موعد أقصاه 15 تموز/ يوليو المقبل. كما صادقت الحكومة على قرار آخر ينص على تأهيل قطعة أرض بديلة داخل مستوطنة آدم في حال عدم استكمال إجراءات تأهيل "غفعات هيكيف" وفق الجدول الزمني المحدد من المحكمة.

وذكرت صحيفة "هآرتس" (2012/4/30) أن كلفة تنفيذ هذين القرارين ستبلغ أكثر من 53 مليون شيكل.

**2012/5/7:** وجه قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا أمس (الأحد) نقداً حاداً إلى الحكومة جراء سلوكها فيما يتعلق بتنفيذ قرار المحكمة القاضي بإخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل حتى الأول من أيار/ مايو الحالي بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة. وأكد القضاة أنه عندما تعهد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتنفيذ قرار المحكمة لدى صدوره، لم يطرأ على بالهم مطلقاً ألا يحترم تعهده هذا. وجاء هذا النقد في ختام جلسة أخرى عقدتها المحكمة العليا أمس (الأحد) لمناقشة دعوى خاصة تقدمت بها الحكومة وتضمنت طلباً بمنحها مهلة لإقرار معايير جديدة تتعلق بعمليات إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت على أراض خاصة في المناطق [المحتلة]. وتألفت هيئة المحكمة من القضاة أشير غرونيس، رئيس المحكمة العليا، وسليم جبران، وعوزي فوغلان. وأشار القضاة إلى أن طلب الحكومة هذا يعني إلغاء القرار الصادر عن المحكمة العليا والقاضي بإخلاء هذا الحي.

وكانت المحكمة العليا قد استجابت في 29 نيسان/ أبريل الفأنت لطلب الحكومة منحها مهلة أخرى لتنفيذ قرار إخلاء حي غفعات هأولبانا، لكن الحكومة قدمت طلباً آخر لتمديد المهلة بغية إقرار معايير جديدة تتعلق بمعالجة البؤر الاستيطانية غير القانونية. وقالت مندوبة النيابة الإسرائيلية العامة في جلسة المحكمة أمس إن طلب الحكومة هذا لا يعني تغيير سياستها العامة إزاء البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والهدف منه هو الحصول على مهلة كافية لدراسة الأسلوب الواجب اتباعه من أجل إخلاء هذه البؤر، بما في ذلك إخلاء الحي المذكور.

وشددت هيئة المحكمة على أن الطلبات المتكررة التي تتقدم بها الحكومة وتتضمن اقتراحات بإرجاء إخلاء مزيد من البؤر الاستيطانية غير القانونية تلحق أضراراً كبيرة بمبدأ سيادة القانون. وشجب المحامي ميخائيل سفراد، مندوب منظمة "يش دين" [يوجد قانون] الإسرائيلية لحقوق الإنسان التي تمثل الفلسطينيين أصحاب الأراضي التي أقيم عليها هذا الحي، موقف الحكومة الإسرائيلية هذا، وأشار إلى أنه يلحق أضراراً فادحة بمبدأ سيادة القانون، ويعكس محاولة الحكومة البحث عن خيارات تنأى عن ضرورة تطبيق قرارات المحكمة العليا، وتسعى لشرعنة أعمال استيطان غير قانونية في المناطق [المحتلة].

**2012/5/8:** بدأت مجموعة من الوزراء وأعضاء الكنيست من اليمين مساء أمس (الاثنين) حملة تهدف إلى سن قانون يشرع في غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، وذلك بهدف الالتفاف على القرار الذي أصدرته المحكمة العليا نهار أمس ورفضت فيه منح الحكومة مهلة لإقرار معايير جديدة تتعلق بعمليات إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت على أراض خاصة في المناطق [المحتلة].

وطالب القرار الحكومة بتنفيذ قرار المحكمة السابق القاضي بإخلاء هذا الحي حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وبادر إلى هذه الحملة رئيس حزب "البيت اليهودي" الوزير دانيئيل هيرشكوفيتس، الذي أعلن أنه سيعمل على تحويل اقتراح قانون خاص بشأن شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية مدرج في جدول أعمال الكنيست إلى مشروع قانون حكومي، وذلك بهدف ضمان إقراره بالقراءات الثلاث على وجه السرعة.

وقال وزير الداخلية إيلي يشاي [رئيس شاس] إن على الحكومة أن تدعم سن قوانين تحول دون إخلاء حي غفعات وأولبانا وذلك من منطلق كونها مسؤولة عن مصير المستوطنين في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. كما طالب الوزراء سيلفان شالوم، وجدون ساعر، وليمور ليفنات، ويسرائيل كاتس، وجلعاد أردان من الليكود بدفع سن مشروع قانون شرعنة البؤر الاستيطانية قداماً. وقال الوزير كاتس إن المحكمة العليا ارتكبت خطأ فادحاً باتخاذها قراراً نهائياً يقضي بإخلاء الحي في مستوطنة بيت إيل.

تجدد الإشارة إلى أن 20 عضو كنيست من الأحزاب اليمينية قدموا في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011 اقتراح قانون جديد يهدف إلى منع هدم البؤر الاستيطانية غير القانونية التي أنشئت على أراض خاصة يملكها فلسطينيون في أنحاء متعددة من يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وبادر إلى اقتراح القانون هذا أعضاء الكنيست

زبولون أورليف ["البيت اليهودي"] وزئيف إلكين وأوفير أكونيس وتسيبي حوتوفيلي [ليكود]، وانضم إليهم 16 عضو كنيست آخر. وينص مشروع القانون، على نحو خاص، على أنه لا يجوز هدم أي بؤرة استيطانية مضي على إنشائها 4 أعوام ولم يتقدم خلالها صاحب الأرض الخاصة التي أنشئت عليها بأي شكوى إلى المحكمة الإسرائيلية، أو أنه قدّم شكوى كهذه لكنه لم يتمكن خلال هذه المدة من إثبات ملكيته لها.

**2012/5/11**

**دان مرغليت - محلل سياسي**

**"إسرائيل هيووم"، 2012/5/11**

**[ضرورة إيجاد حل متوازن لمشكلة حي وأولبانا]**

- هذا الصباح ستجتمع مجموعة من الوزراء برئاسة نتنياهو للبحث في صيغة قرار لحل مشكلة غفعات وأولبانا في مستوطنة بيت إيل من شأنها إرضاء سكان هذا الحي من دون الإضرار بالقرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا بإخلاء هذا الحي في تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.
- ونأمل ألا يسير رئيس الحكومة مع الذين يطالبون بحل المشكلة من خلال إصدار تسوية تلتف على قرار محكمة العدل العليا وتسمح للمستوطنين بالبقاء في أماكنهم كما لو أن شيئاً لم يكن. إن إصدار قانون من هذا النوع لن يؤدي إلى تآكل سلطة المحكمة العليا فحسب وإنما سيلحق ضرراً كبيراً في صورة إسرائيل في شتى أنحاء العالم الديمقراطي.
- لا يدرك ياريف ليفين [الليكود] ويعقوب كاتس مدى الضرر الذي يلحقه بإسرائيل عندما يصوران محكمة العدل العليا بوصفها فرعاً عن حركة ميرتس [اليسارية]، لا سيما وأن المحكمة العليا هي الرصيد الأساسي وإن لم يكن الوحيد، لإسرائيل في نظر الرأي العام في الدول التي تعول إسرائيل على تأييدها. فهل نخاطر بخسارة هذا الرصيد بسبب بضعة

عشرات من المستوطنين؟ إن إصدار قانون يلتف على قرار المحكمة العليا سيكون بمثابة دليل على عدم الاتزان على الصعيد الوطني.

- على الرغم من ذلك، من الضروري إيجاد حل متوازن للمشكلة سواء أَرْضِيَ الجميع أم لم يرضهم. ومن بين هذه الحلول أن تشتري الحكومة من المستوطنين في غفغات وأولبانا حقوق الملكية للمنازل التي يسكنونها، وأن تدفع لهم بسخاء لقاءها، وأن تصبح الحكومة هي المسؤولة عن إدارة هذه الأراضي مثلما تقوم بإدارة الأراضي والمنشآت في الضفة الغربية. صحيح أن مستوطني هأولبانا سيخسرون حقوق الملكية لكنهم سيقبضون مبالغ كبيرة، وهم يستطيعون أن يدفعوا إيجارات للحكومة حتى تصدر المحكمة الإقليمية حكمها في الشكوى الفلسطينية المقدمة إليها.

**2012/5/21**: صادقت الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد) على سلسلة خطط تهدف إلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تطويرها اقتصادياً وسياحياً واجتماعياً. وجاء ذلك في ختام اجتماع خاص عقده الحكومة في موقع "غفغات هتحموشيت" [تلة الذخيرة"، وهو موقع عسكري أردني تم احتلاله في حرب 1967] في مناسبة حلول الذكرى الـ 45 لتوحيد شطري المدينة، واشترك فيه رئيس بلدية القدس نير بركات.

ومن هذه الخطط: إنشاء مجمعات سكنية في القدس لأفراد قوات الجيش النظامي والشرطة، من خلال تخصيص قطع أرض تعود إلى دائرة أراضي إسرائيل وتكون معفاة من العطاءات، وذلك على أمل استقطاب شريحة سكانية نوعية إلى المدينة؛ رصد مبلغ 350 مليون شيكل لتطوير حيز الحياة العامة والمشاريع السياحية في القدس على مدى الأعوام الستة المقبلة. وسيخصّص هذا المبلغ لتطوير البنى التحتية بما يخدم مصلحة سكانها وزوارها، سواء من خلال توسيع المناطق الخضراء المفتوحة، أو من خلال إعادة تأهيل مواقع سياحية رئيسية في ربوع المدينة.

وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لدى إقرار الخطط إنها تأتي استكمالاً للاستثمارات الهائلة للحكومة الحالية في القدس خلال الأعوام الأخيرة والتي باتت ثمارها واضحة وماثلة للعيان. وأضاف أن هذه الاستثمارات ستساهم في الاستفادة من الطاقة الهائلة التي تنطوي عليها القدس بصفتها موقعاً سياحياً عالمياً، الأمر الذي سيؤدي إلى تطويرها وتكريس مكانتها.

وأكد نتنياهو في مستهل الاجتماع أن حكومته ملتزمة الحفاظ على وحدة القدس وتطويرها، ويتم ترجمة ذلك أولاً من خلال الأموال الطائلة التي توظف في إطار استثمارات مدروسة، وثانياً من خلال التغيير في هيئة المدينة الخارجية، سواء على صعيد البنى التحتية، أو على صعيد التربية والتعليم، أو على صعيد الموارد المتوفرة في السياحة وصورة المواقع السياحية ذاتها. وأضاف: سواصل هذا المسعى فعلاً اليوم عبر القرارات التي سننتمدها.

وأشار إلى أن الحكومة ملتزمة أيضاً بتأهيل موقع "غفغات هتحموشيت" الذي يرمز إلى البطولات والتضحيات التي من دونها ما كانت القدس ستتوحد، وملتزمة إزاء الماضي، فلقد كانت القدس مدينة التوراة وستبقى كذلك، وسننخذ اليوم قرارات تمكننا من بناء مواقع خاصة بالتوراة في القدس تبين العلاقة التي تربطنا بأرض التوراة - صهيون - وتسمح باستقدام ملايين من البشر لإطلاعهم بصورة مباشرة على تراث إسرائيل كما يتمثل في التوراة.

وأكد أخيراً أن الحكومة ملتزمة إزاء حاضر القدس، وهذا سينعكس أساساً من خلال قرارات خاصة تقضي بمنح تسهيلات لأفراد قوات الأمن من الجيش النظامي والشرطة لبناء مساكن كي تتسنى لهم



الإقامة بالقدس، وينطوي هذا الأمر على أهمية كبيرة في ظل الضائقة السكنية والطلب الكبير على مشاريع السكن

**2012/5/24**: طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من وزير الدفاع إيهود باراك أن يجمد جميع الإجراءات الرامية إلى هدم البيوت القائمة على أراض فلسطينية خاصة في حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، وذلك لمدة أسبوعين. وعلمت صحيفة "هآرتس" من مصادر مقربة من رئيس الحكومة أن نتنياهو سيحاول في غضون هذين الأسبوعين أن يجد حلاً يحول دون هدم هذه البيوت حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل، وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن. وقال عضو الكنيست زفولون أورليف ["البيت اليهودي"] إن نتنياهو بلغه بأنه لا يسقط من حسابه إمكان سن قانون خاص في الكنيست لتسوية مشكلة البيوت في هذا الحي. في موازاة ذلك قام عضو الكنيست يعقوب كاتس ["الاتحاد الوطني"] أمس (الأربعاء) بسحب مشروع القانون الذي تقدم به إلى الكنيست وينص على شرعة جميع أعمال البناء التي أقيمت على أراض فلسطينية خاصة في المناطق [المحتلة]، وذلك تجاوزاً مع طلب خاص وجهه إليه رئيس الحكومة واقترح فيه إرجاء التصويت على مشروع القانون إلى وقت لاحق. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعارض سن مشروع القانون الذي تقدم به كاتس، ومع ذلك فإن عدة وزراء من حزب الليكود أعلنوا أنهم سيؤيدون مشروع القانون في حال طرحه على التصويت في الكنيست، وعلى ما يبدو فإن طلب رئيس الحكومة من عضو الكنيست كاتس سحب مشروع القانون من جدول أعمال الكنيست جاء في إثر ما أعلنه هؤلاء الوزراء، وبسبب تخوفه من أن يؤدي التصويت عليه إلى اندلاع أزمة حادة داخل الليكود.

**2012/6/4**: قال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين إنه من الصعب من الناحية القانونية تنفيذ خطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو القاضية بنقل بيوت حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل إلى أراض قريبة من المستوطنة تابعة لملكية الدولة، وسبق أن صادرتها في الماضي لأغراض عسكرية. وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أصدرت قراراً ينص على وجوب إخلاء بيوت هذا الحي حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة. وجاءت أقوال فاينشتاين هذه في ختام مشاورات مكثفة أجراها مع كبار المسؤولين في ديوانه وفي النيابة الإسرائيلية العامة. وقد أشار فيها أيضاً إلى أن الصعوبات القانونية التي تعترض تنفيذ خطة رئيس الحكومة في هذا الشأن ناجمة عن صدور قرار آخر عن المحكمة العليا في سنة 1979 ينص على أنه يمكن بناء وحدات سكنية على أراض صادرتها الدولة لأغراض عسكرية فقط إذا ما كان الهدف من بنائها أمنياً صرفاً. من ناحية أخرى علمت صحيفة "معاريف" أن رئيس الحكومة يمارس منذ عدة أيام ضغوطاً كبيرة على وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان [رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"] كي يعارض مشروع قانون شرعة البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والذي ينوي أعضاء كنيست من اليمين المتطرف طرحه في الكنيست بعد غد (الأربعاء) لإقراره بالقراءة الأولى، وذلك رداً على نية نتنياهو إخلاء حي غفعات هأولبانا.

وأكد ليبرمان رداً على ذلك أنه سينتظر إلى أن يعرض رئيس الحكومة خطة جيدة لحل مشكلة هذا الحي، وعندها يتخذ قراره النهائي بشأن مشروع القانون المذكور. كذلك فإن حزب شاس لم يقرر بعد كيف سيتصرف لدى طرح مشروع القانون في الكنيست. وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة إن المعلومات التي في حيازتها تؤكد أنه لا توجد أغلبية في الكنيست تؤيد سن هذا القانون الذي يعارضه نتنياهو. وتوقعت هذه المصادر ألا يتيح رئيس الحكومة لأعضاء الائتلاف الحكومي إمكان التصويت بشكل حر على مشروع القانون، وذلك بسبب تخوفه من أن يؤدي هذا الأمر إلى توفير أغلبية تؤيد سن القانون.

## 2012/6/4

[على نتنياهو أن يتعامل مع غفعات هأولبانا كما تعامل بيغن وشارون مع مستوطنات سيناء وقطاع غزة]

- تصادف غداً (الثلاثاء)، الخامس من حزيران/ يونيو 2012، الذكرى الـ 45 لحرب الأيام الستة التي ما زالت تعتبر الأفضل والأناجح في تاريخ حروب إسرائيل. وبنظرة إلى الوراء يمكن القول إنه لم يعد الآن ثمة شيء يشبه ما كان في إبان تلك الحرب، باستثناء شعور البعض لدينا بأننا ما زلنا نملك القدرة على فعل أي شيء نرغب فيه.
- إن ما يحدث الآن هو أن العالم كله أصبح ضدنا فعلاً، ومع ذلك فإن مجموعة كبيرة جداً من الإسرائيليين، ربما تشكل نصف الشعب، تشعر كما لو أنها خرجت للتو من حرب ناجحة مثل حرب الأيام الستة وتفعل كل ما يحلو لها، بما في ذلك إنشاء دولة داخل الدولة، والاستهتار بقرارات المحكمة العليا. وهذا ما تثبته، مثلاً، في الآونة الأخيرة قضية حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، الذي تطالب المحكمة العليا بإخلائه، وترفض هذه المجموعة التوصل إلى أي تسوية بشأنه.
- في المقابل فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يدرك جيداً ما هي حقيقة أوضاع إسرائيل في الساحة الدولية، ولذا يحاول إيجاد حل لمشكلة هذا الحي من خلال تنفيذ قرار المحكمة العليا، غير أنه في الوقت الذي يسعى فيه لعدم إثارة غضب العالم عليه يسعى أيضاً لإرضاء المستوطنين، وعلى ما يبدو لن يكتب له النجاح في مسعاه المزدوج هذا.
- إزاء ذلك لا بد من القول إن على نتنياهو أن يتعلم من تجربة رئيسي الحكومة السابقين مناحيم بيغن وأريئيل شارون، فقد قرر بيغن إخلاء مستوطنات سيناء وفي مقدمها مدينة يميت في مقابل توقيع اتفاق سلام مع مصر، وقرر شارون إخلاء مستوطنات غوش قطيف لتنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، وذلك من دون أن يرمش لهما جفن. ولا شك في أنهما تصرفا في حينه كما يتعين على زعيم حقيقي أن يتصرف.

## 2012/6/4

مزال معلم – محللة سياسية

”معاريف”، 2012/6/4

[بوادر تمرد في معسكر اليمين المتطرف في الليكود لدى التصويت في الكنيست على قانون شرعنة البؤر الاستيطانية]

- تحولت مشكلة تصويت وزراء الليكود على قانون شرعنة المنازل في مستوطنة بيت هأولبانا المطروح على الكنيست إلى معضلة صعبة، وذلك بعد أن أصبح هذا التصويت اختياراً بين زعامة بنيامين نتنياهو وبين القوة المخيفة لكل من فايغليين والمستوطنين داخل الحزب. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: هل سيؤيد وزراء الليكود التسوية النهائية التي طرحها رئيس الحكومة، ويخاطرون بأن ينفذ فايغليين تهديداته ويطلب من أنصاره عدم التصويت لهم لدى انتخاب قائمة مرشحي الليكود للكنيست؟
- بالنسبة إلى اليمين المتطرف لا وجود لتسوية، وأي خطة يطرحها نتنياهو ستُرفض بقوة. وفي الوقت الذي حدد فيه نتنياهو الخيار الوحيد الممكن بالنسبة إليه، أي تطبيق قرار محكمة العدل العليا، فإن وزراء الليكود، باستثناء دان مريدور وبني بيغن وميكي إيتان، يعلمون بأن ليس في استطاعة رئيس الحكومة دعم قانون الشرعنة، لكنهم محتارون في الأمر.
- سيصل اليوم إلى الكنيست عدد من سكان هأولبانا ورؤساء فروع في حزب الليكود في شومرون، يتقدمهم رئيس التكتل زئيف إلكين وداني دنون وتسيبي حوتوفلي وياريف ليفين. وسيترأس دنون اليوم اجتماعاً في الكنيست للبحث في كيفية تأمين أكثرية لقانون شرعنة البور الاستيطانية، وسيحضر الاجتماع رؤساء فروع حزب الليكود. وقد أعلن كل من ليفين وحوتوفلي أنه نظراً إلى أن رئيس الحكومة قد خرق بصورة صارخة التعهدات التي قدمها للمستوطنين في يهودا والسامرة، فإنهما لن ينصاعا للتكتل، ولن يشاركا في التصويت على الثقة في الحكومة، وهذه أولى البوادر الواضحة للتمرد.
- تشبه الأجواء السائدة في الليكود اليوم تلك التي كانت سائدة أيام الانفصال [عن قطاع غزة]. يومها اضطر رئيس حكومة قوي وشعبي [أريئيل شارون] إلى الدخول في مواجهة يومية مع أعضاء حزبه في الكنيست ومع وزرائه. لكن نتنياهو، على عكس شارون، لم يبادر إلى طرح مبادرة سياسية كبيرة، فقد فرض عليه قرار محكمة العدل العليا بشأن هأولبانا ولم يكن لديه خيار آخر، وهو يدرك، كما أدرك قبله شارون، مدى القدرة التدميرية التي يملكها اليمين المتطرف داخل الليكود، وهو يعلم أن في استطاعته التوصل إلى اتفاق مع ليبرمان وحزب شاس، لكن الانشقاق سيزداد داخل حزبه، وستزداد المشاجرات.
- بالنسبة إلى شارون انتهى خلافه مع اليمين في الليكود بالخروج من الحزب وتأسيس حزب كاديما، أما بالنسبة إلى نتنياهو فإن الأمر قد يتطور إلى شيء معاكس. ففي تصويت يوم الأربعاء سيمنح كاديما نوعاً من الأمان السياسي لنتنياهو، الأمر الذي سيقصص كثيراً من احتمالات الموافقة على قانون شرعنة البور الاستيطانية غير القانونية. وقد يشكل هذا التصويت الخطوة الأولى لبناء الثقة على طريق توحيد الحزبين.

**2012/6/5:** يبدو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نجح أمس (الاثنين) في تجنيد أغلبية تعارض مشروع قانون شرعنة البور الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والذي ينوي أعضاء كنيست من اليمين المتطرف طرحه في الكنيست غداً (الأربعاء) لإقراره بالقراءة الأولى، وذلك رداً على نية نتنياهو إخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل. وقد تمكن رئيس الحكومة من تجنيد هذه الأغلبية بعد أن حذر وزراء الليكود من أن سن مشروع القانون هذا سيؤدي إلى رفع دعاوى قانونية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي، فضلاً

عن أن الهدف منه هو الالتفاف على قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، الأمر الذي ينطوي على خطوة خطيرة للغاية تلحق أضراراً كبيرة بالديمقراطية الإسرائيلية.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أصدرت قراراً ينص على وجوب إخلاء بيوت حي غفعات هأولبانا حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة. في الوقت نفسه مارس رئيس الحكومة حملة ضغوط كبيرة على الوزراء وأعضاء الكنيست من الليكود الذين قالوا أنهم سيؤيدون مشروع القانون. وأدت هذه الحملة إلى تراجع معظم هؤلاء عن تأييدهم مشروع القانون.

وقد أثار تراجعهم هذا غضباً عارماً في صفوف المستوطنين. وقال عدد من المستوطنين لصحيفة "يديעות أchronوت" إن وزراء الليكود خانوهم، وتكروا لكل الوعود التي قطعوها على أنفسهم. على صعيد آخر، استمر رئيس الحكومة أمس (الاثنين) في بذل جهود كبيرة لدفع خطته الرامية إلى نقل بيوت حي غفعات هأولبانا إلى أراض قريبة من مستوطنة بيت إيل تابعة لملكية الدولة، وسبق أن صادرتها في الماضي لأغراض عسكرية. ويعارض سكان الحي والمستوطنون هذه الخطة جملة وتفصيلاً. كما أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"] أمس (الاثنين) أنه يعارض نقل بيوت الحي، وطالب بإبقائها في مكانها ودفع تعويضات مالية لأصحاب الأرض الفلسطينيين.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2012/6/5) أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي حذر أول أمس (الأحد) من أنه سيكون من الصعب من الناحية القانونية تنفيذ خطة رئيس الحكومة القاضي بنقل بيوت حي غفعات هأولبانا إلى أراض تابعة لملكية الدولة، عاد أمس (الاثنين) وصادق على الخطة.

**2012/6/6:** بدأ المستوطنون في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] يعدون العدة لمكافحة عملية إخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، وذلك تنفيذاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والذي ينص على وجوب إخلائه حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وقامت مجموعة من المستوطنين أمس (الثلاثاء) بتوزيع بيان في الحي وفي سائر المستوطنات جاء فيه أن وزراء الليكود خانوا المستوطنين وتكروا لكل الوعود التي قطعوها على أنفسهم بشأن عدم السماح بإخلاء الحي. ودعا البيان إلى حشد آلاف المستوطنين في الحي للتصدي لعملية إخلائه. كما وصلت إلى الحي أمس (الثلاثاء) شاحنة محملة بالإطارات المطاطية، وقامت بتفريغ حمولتها في إحدى الساحات.

على صعيد آخر شنت مجلة "أرض إسرائيل لنا" التي يصدرها المستوطنون هجوماً عنيفاً على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بسبب معارضته مشروع قانون شرعة البور الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والذي ينوي أعضاء كنيست من اليمين المتطرف طرحه في الكنيست اليوم (الأربعاء) لإقراره بالقراءة الأولى، وذلك رداً على نية إخلاء حي غفعات هأولبانا. وقالت المجلة إن نتنياهو سيواجه المصير نفسه الذي واجهه رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون في إثر إقدامه على إخلاء مستوطنات غوش قطيف في إطار خطة الانفصال عن قطاع غزة سنة 2005 [وأصيب شارون بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة ما زال يغط فيها حتى الآن].

هذا، ووجه رئيس الحكومة أمس (الثلاثاء) إنذاراً إلى جميع الوزراء ونواب الوزراء حذرهم فيه من مغبة تأييد مشروع قانون شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية الذي سي طرح في جدول أعمال الكنيست اليوم (الأربعاء)، وأكد أن أي وزير أو نائب وزير يؤيد مشروع القانون سيكون عرضة لإقالته من منصبه.

[2012/6/6](#)

**أوري هاينتر - محلل سياسي**

**"إسرائيل هيوم"، 2012/6/6**

**لماذا يرفض اليمين المتشدد إخلاء حي غفعات وأولبانا؟**

- يثير قرار رئيس الحكومة نقل منازل حي وأولبانا إلى أرض تملكها الدولة في مستوطنة بيت إيل، وبناء عشرات المنازل في مقابل كل بيت يجري إخلاؤه، ردات فعل سلبية واحتجاجات من جانب اليسار واليمين.
- إن احتجاج أنصار اليسار مفهوم ومبرر من وجهة نظرهم، فلطالما كان هدف تحركهم هو اقتلاع المستوطنات وتقليص عددها، إلا أنهم اكتشفوا أن تطبيق قرارات محكمة العدل العليا يؤدي إلى النتيجة المعاكسة تماماً لما ناضلوا من أجله، أي تعزيز الاستيطان وزيادة عدد سكان المستوطنات. ولا يهم اليسار لمن تعود ملكية الأرض التي أقيم عليها حي غفعات وأولبانا، وإنما يهمه جوهر المشروع الاستيطاني، الذي يقف ضده ويعتبره جائراً. من هنا يمكن فهم خيبة أمله واحتجاجه.
- لكن، في المقابل، من الصعب فهم سبب احتجاج انصار اليمين، فعلى ماذا يحتج هؤلاء؟ إن مقارنة إخلاء حي وأولبانا بعملية الانفصال عن غزة [سنة 2005] هو أمر مبالغ فيه. فلن يصار إلى اقتلاع أي مستوطنة، ولن يتم إخراج السكان من مستوطناتهم، وإنما سيحدث العكس، إذ سيعزز القرار المستوطنة، بصورة عامة، وسيزيد عدد سكانها. وبدلاً من أن يشكر أنصار اليمين رئيس الحكومة على قراره، فإذا بهم يحتجون ضده ويتظاهرون ويضربون عن الطعام؟
- لا يبدو أن اليمين يهتم بتعزيز الاستيطان، وإنما بإثبات قوته، وذلك عبر الالتفاف على الحكومة ورئيسها، وبصورة خاصة على محكمة العدل العليا. إلا أنه لا يمكن قيام دولة ديمقراطية من دون احترام سلطة القانون، وقانونياً، تعتبر الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا ملزمة للجميع، بمن فيهم الحكومة.
- لقد كنت طوال أعوام طويلة من كبار المعارضين لعملية تسييس القضاء لأن ذلك سيؤدي إلى تدهور مكانته ويلحق الضرر بسلطة القانون، لكن قرار المحكمة بشأن حي وأولبانا ليس قراراً سياسياً.
- تشكل السياسة الاستيطانية مشكلة سياسية واضحة تتحمل مسؤوليتها الحكومة والكنيست. فهي ليست مسألة قضائية ولا علاقة للمحاكم بها. وفي الحقيقة، وطوال 45 عاماً من الاستيطان في المناطق، امتنعت المحاكم من التدخل في هذه المشكلة السياسية.
- لكن القرار الصادر بشأن حي وأولبانا لا علاقة له بسياسة إسرائيل الاستيطانية، وإنما بالدفاع عن حقوق مالك الأرض الذي توجه إلى المحكمة للمطالبة بأرضه التي أقيم عليها

الحي، وقد وافقت المحكمة على طلبه. إننا، هذه ليست مشكلة سياسة، وإنما مشكلة قانونية تنظر فيها المحاكم، وبالتالي هي التي ستصدر حكمها بهذا الشأن.

- إن الاقتراح الذي قدمه رئيس الحكومة هو بمثابة انتصار للطرفين، إذ سيؤدي إلى تنفيذ قرار محكمة العدل العليا، وإلى تعزيز المستوطنة. من هنا لا مبرر إلى انتقادات اليمين له.

**2012/6/7**: أعلن وزير البناء والإسكان الإسرائيلي أريئيل أتياس [شاس] مساء أمس (الأربعاء) أنه اتفق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على نشر مناقصات لبناء 551 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

وأضاف أن هذه الوحدات السكنية ستوزع على المستوطنات التالية: أريئيل، ومعاليه أدوميم، وأدم، وإفرا، وكريات أربع. وستضاف هذه الوحدات إلى 300 وحدة سكنية جديدة تعهد رئيس الحكومة نفسه بنائها في مستوطنة بيت إيل كتعويض عن إخلاء حي غفعات هأولبانا في هذه المستوطنة بناء على القرار الصادر عن المحكمة العليا في هذا الشأن.

وعلى ما يبدو فإن رئيس الحكومة يهدف من وراء هذه الخطوة إلى إرضاء المستوطنين وأحزاب اليمين في إثر إسقاط الكنيست أمس (الأربعاء) مشروع القانون الخاص بشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، وفي الوقت نفسه يهدف إلى توجيه رسالة إلى الأسرة الدولية فحوها أن قراره بشأن تنفيذ إخلاء الحي في بيت إيل، وإسقاط مشروع القانون المذكور، لا يعني أنه يدير ظهره لمستقبل الاستيطان الإسرائيلي في المناطق [المحتلة].

وسارعت وزارة الخارجية الأميركية إلى إصدار بيان شجبت فيه قرار بناء 851 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، وأكدت أنه يشكل حجر عثرة أخرى أمام إمكان استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وعلمت صحيفة "معاريف" أن رئيس الحكومة طلب من وزير البناء والإسكان أتياس عدم شمل مستوطنة كريات أربع ضمن مناقصات البناء الجديدة التي سيتم نشرها، وذلك نظراً إلى كونها واقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى التي تطالب إسرائيل بأن تبقى خاضعة إلى سيادتها في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل.

كما علمت أن الوزير أتياس اقترح على رئيس الحكومة، في أثناء الاجتماع الذي عقدته الحكومة يوم الأحد الفائت، أن يعلن نشر مناقصات بناء جديدة في مستوطنات في المناطق [المحتلة] بالتزامن مع إخلاء حي غفعات هأولبانا، لكن نتنياهو طلب إرجاء هذا الأمر في الوقت الحالي، وعاد مساء أمس (الأربعاء) وصادق عليه.

هذا، وأسقط الكنيست نهار أمس (الأربعاء) مشروع قانون خاص يقضي بشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والذي جرى تقديمه رداً على قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا ينص على وجوب إخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وعارض مشروع القانون 69 عضو كنيست، وأيده 22 عضواً، بينهم عدة أعضاء كنيست من الليكود. ولم يؤيد أي وزير أو نائب وزير مشروع القانون. وكان رئيس الحكومة وجه أول أمس (الثلاثاء) إنذاراً إلى جميع الوزراء ونواب الوزراء حذرهم فيه من مغبة تأييد مشروع القانون هذا، وأكد أن أي وزير أو نائب وزير يؤيده سيكون عرضة لإقالته من منصبه.

وعرض مشروع القانون عضو الكنيست زفولون أورليف [”البيت اليهودي“] فقال إن إخلاء الحي في بيت إيل سيشكل سابقة لهدم ألوف البيوت في المستوطنات في وقت لاحق. وأضاف أنه سيطلب من حزبه ترك صفوف الائتلاف الحكومي في حال عدم إقرار مشروع القانون. وفي إثر إسقاط الكنيست مشروع القانون عقد رئيس الحكومة نتنياهو مؤتمراً صحافياً خاصاً في ديوانه أكد فيه أنه ملتزم الحفاظ على القانون بقدر التزامه تعزيز الاستيطان في المناطق [المحتلة]. وأن مشروع القانون كان من شأنه أن يلحق أضراراً فادحة بالاستيطان في حال إقراره [اقرأ تصريحاته أدناه].

من ناحية أخرى، بدأ سكان حي غفعات هأولبانا ومجموعة كبيرة من المستوطنين ونشيطي اليمين أمس (الأربعاء) بإعداد العدة للتصدي لعملية إخلاء الحي، بما في ذلك إقامة خيم اعتصام فيه. كما أعلن رئيس ”مجلس مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية]“ داني دايان أن المستوطنين سيدافعون بكل ما أوتوا من قوة عن بيوتهم. في موازاة ذلك قام مئات من نشيطي اليمين بالتظاهر في عدة شوارع في مدينة القدس، وبإحراق إطارات مطاطية، واشتبك عدد منهم مع قوات الشرطة.

[2012/6/7](#): قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن الخطة التي قرر اتباعها إزاء قرار المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بإخلاء حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة، من شأنها أن تعزز الاستيطان في المناطق [المحتلة].

وجاءت أقوال نتنياهو هذه في سياق مؤتمر صحافي خاص عقده بعد ظهر أمس (الأربعاء) في ديوانه في القدس في إثر إسقاط الكنيست مشروع قانون خاص قدمه أعضاء كنيست من اليمين المتطرف، ويهدف إلى شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية.

وأضاف رئيس الحكومة: ”إننا لسنا غرباء في بيت إيل ولا في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. فهذه هي أرض آبائنا وأجدادنا، وفي هذا المكان تبلورت هويتنا، وأنا أقول ذلك هنا في القدس، عاصمة إسرائيل، وفي أي مكان في العالم.“

وأشار إلى أن ”إسرائيل هي دولة ديمقراطية والانصياع إلى القانون هو قاعدة أساسية في حياتها“، وإلى أنه بصفتها رئيساً للحكومة ملتزم الحفاظ على القانون، كما أنه ملتزم أيضاً الحفاظ على الاستيطان، ولا يوجد أي تناقض بين هذين الأمرين.

وأكد نتنياهو أن مشروع القانون الذي أسقط في الكنيست أمس (الأربعاء) كان سيلحق ضرراً بالاستيطان، بينما الخطة التي وضعها، وتشمل توسيع مستوطنة بيت إيل، ونقل البيوت، من شأنها أن تعزز الاستيطان.

وقال: ”مع ذلك، يجب القول إن هذا ليس يوماً بسيطاً أو سهلاً، ونقل البيوت من مكانها، حتى لو كان الحديث يدور على 5 بيوت فقط، لا يعتبر عملاً يسعد هذه الحكومة تنفيذه. لكن المحكمة العليا حسمت الأمر وعلينا أن نحترم قرارات المحكمة. وفي موازاة ذلك سيتم توسيع بيت إيل، والعائلات الـ 30 [التي تقطن في الحي المقرر إخلاؤه] ستبقى فيها وستنضم إليها 300 عائلة جديدة. وأقول لأولئك الذين يعتقدون أنهم سيستخدمون القضاء للمساس بالاستيطان، إنهم على خطأ لأن ما يحدث عملياً هو العكس تماماً. وبدلاً من تقليص حجم بيت إيل فإنها ستتوسع، وبدلاً من المساس بالاستيطان فإنه سيتقوى ويتعزز.“

وأشار رئيس الحكومة إلى أنه تسلم وجهة نظر قانونية واضحة من المستشار القانوني للحكومة تؤكد أن قرار المحكمة العليا بشأن غفعات هأولبانا لا يعتبر بأي حال من الأحوال سابقة، ولا يمكن استخدامه كمثال لحالات أخرى، وأنه فضلاً عن ذلك قرر تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان كي يتم ضمان تطبيق سياسة الحكومة التي تتعلق بتعزيز الاستيطان.

وخاطب نتنياهو جمهور المستوطنين قائلاً: "إنني أفهم ألامكم وأشارككم فيها، وأقول لكم ما سبق أن قلته مراراً وتكراراً: لم توجد حكومة تدعم الاستيطان أكثر من حكومتي، ولم توجد حكومة واجهت ضغوطاً كانت تهدف إلى إلحاق أضرار بالاستيطان أكثر من حكومتي. لكن عليكم أن تدركوا أننا نعمل في بيئة معقدة جداً من النواحي السياسية والدولية والقانونية. وفي مثل هذه البيئة المعقدة يجب التصرف برشد وحكمة ومسؤولية. وزملائي في الحكومة وأنا عملنا هكذا حتى الآن، وسنواصل العمل كذلك لاحقاً، وسنستمر في تعزيز الاستيطان وفي تعزيز الديمقراطية."

**2012/6/7**

**افتتاحية**

**"هآرتس"، 2012/6/7**

**ثمن حماية نتنياهو لليمين المتطرف**

- نجح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء الماضي في منع تلويث القانون الإسرائيلي، وذلك من خلال تصديه للقانون الداعي إلى شرعنة عمليات نهب الأراضي من الفلسطينيين من أجل البناء في المستوطنات. فقد فرض نتنياهو على وزراء حكومته رفض قانون شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، وهدد بإقالة أي وزير يقدم على ذلك، وحذرهم من التضامن مع احتجاج المستوطنين. كذلك تعهد بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا، وإخلاء حي غفعات هأولبانا. وبهذه الطريقة حافظ على هيبة المحكمة العليا، وحال دون حدوث تعقيدات دولية لا لزوم لها.
- لقد أثبت نتنياهو أنه قادر، عندما يريد ذلك، على مواجهة الضغوط التي يمارسها اليمين المتطرف عليه وعلى وزرائه. كذلك فإن انضمام حزب كاديما إلى الائتلاف سمح له بالظهور بمظهر غير الخائف من فايغليين وأنصاره في حزب الليكود. فضلاً عن أن شركاء نتنياهو في الائتلاف من اليمين تخوفوا من أن تؤدي المواجهة معه إلى أن يجدوا أنفسهم في النهاية في المعارضة.
- بيد أن الزعامة التي أظهرها نتنياهو داخل قاعة الكنيست ترافقت مع تقديمه رزمة من الإغراءات للمستوطنين خارج مبنى الكنيست، فالمنازل التي ستخلى في غفعات هأولبانا لن تدمر وإنما ستُنقل. أما الصلاحيات التي كانت معطاة إلى وزير الدفاع بشأن البناء في المناطق فسيتم نقلها إلى لجنة وزارية يسيطر عليها الليكود. كذلك جرت الموافقة على بناء 300 وحدة سكنية جديدة في بيت إيل، وتقرر تشكيل جهاز قانوني لـ "معالجة الشكاوى القانونية مستقبلاً"، والتي مهمتها الحقيقية شرعنة سرقة الأراضي من الفلسطينيين.
- في حال جرى تحقيق هذه الوعود، فسيكون في إمكان المستوطنين وأنصارهم من السياسيين الحصول على ما يريدونه من دون الحاجة إلى قانون خاص. وبهذه الطريقة سيتواصل نهب الأراضي، وسيجري توسيع المستوطنات، وسيتم الإجهاز على حل الدولتين. ربما نجح نتنياهو في تأكيد زعامته، وتحدث عن احترام قرارات المحاكم، لكنه قدم في مقابل ذلك



- حماية لليمين المتطرف. فالتعهدات التي قدمها نتنياهو من أجل "دعم الاستيطان"، وردة على أنصار اليسار" الذين يظنون أن في إمكانهم استخدام الجهاز القضائي من أجل الإضرار بالاستيطان"، جعله يقف جنباً إلى جنب مع فايغلين وميخائيل بن-أري.
- لقد كان من الأجدى أن يعمل نتنياهو على نشوء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بدلاً من تملق المستوطنين من أجل العودة إلى المسار السياسي الذي عرضه في خطابه في جامعة بار - إيلان وأمام الكونغرس.

**2012/6/7**

**شمعون شيفر - محلل سياسي**

**"يديعوت أحرونوت"، 2012/6/7**

**[سياسة حكومة نتنياهو كانت جيدة مع المستوطنين]**

- قال وزراء كبار في حكومة نتنياهو لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن سبب إسقاط مشروع قانون شرعنة البؤر الاستيطانية يعود إلى عوامل سياسية محضة مرتبطة بأوضاع إسرائيل في الساحة الدولية.
- وعلى الرغم من أن المبادر إلى مشروع القانون هذا، وهو عضو الكنيست زفولون أورليف ["البيت اليهودي"]، أكد أن إسقاط مشروع قانونه يعني إعلان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طلاقه من المستوطنين، إلا أنه لا بد من القول إن أورليف على خطأ. فسياسة حكومة نتنياهو إزاء المستوطنين كانت جيدة للغاية، ومنذ أن انتهت عملية تجميد أعمال البناء في المستوطنات بادرت هذه الحكومة إلى بناء ألوف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، ولم يقدم رئيس الحكومة أي تنازل سياسي إلى الفلسطينيين. وعملياً يمكن القول إنه في ظل هذه الحكومة لفظ حل الدولتين أنفاسه الأخيرة، ولم يعد في الإمكان تقسيم الضفة الغربية بحيث تبقى للفلسطينيين أراض تتيح لهم إقامه دولة ذات تواصل جغرافي عليها. بناء على ذلك، يجب القول إن نتنياهو لم يخن المستوطنين، غير أنهم دفعوه إلى وضع لم يكن أمامه خيار سوى أن يتحرك ضدهم.

**2012/6/11**: علمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو

يجري اتصالات مكثفة مع زعماء المستوطنين في مستوطنة بيت إيل من أجل التوصل معهم إلى اتفاق يقضي بإخلاء حي غفعات هأولبانا الموجود في المستوطنة طوعاً، وذلك تنفيذاً لقرار المحكمة العليا الذي ينص على وجوب إخلائه حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وفي إطار هذه الاتصالات عقد وفد من جانب رئيس الحكومة تألف من سكرتير الحكومة تسفي هاوزر، ووزير شؤون البيئة جلعاد أردان [ليكود]، والمدير العام السابق لديوان رئيس الحكومة نتان إيشل، يوم الخميس الفائت، لقاء مع رئيس المجلس المحلي في بيت إيل موشيه روزنويوم، وعقد لقاء آخر يوم الجمعة الفائت مع الحاخام الرئيسي للمستوطنة زلمان ميلاميد.

وتناول اللقاءان موضوع إخلاء بيوت الحي من دون هدمها، ومن دون وقوع أعمال عنف بين المستوطنين وقوات الأمن.

**2012/6/15:** ورد في بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمس (الخميس) أن الحكومة ستطالب في اجتماعها المرتقب بعد غد (الأحد) بالمصادقة على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق [المحتلة] برئاسة رئيس الحكومة. وأضاف البيان أن هذه اللجنة "ستتمتع بصلاحيات بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أراض خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق ستمنح صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بنفس المكانة التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها". وأعلن البيان أن الوزراء الأعضاء في هذه اللجنة هم كل من وزير الدفاع إيهود باراك، ووزير الخارجية أفينغور ليبرمان، والوزراء دانيئيل هركوفيتش، وشاؤول موفان، وإيلي يشاي، وموشيه يعالون، وبني بيغن، ويولي إدلشتاين، وجدعون ساعر، وجلعاد أردان. وقالت المستشارة القانونية لديوان رئيس الحكومة المحامية شولاميت برنياع - فارغوان تشكيل هذه اللجنة لن يمس صلاحيات كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع وفقاً لما نصت عليها قرارات الحكومة، ولا سيما صلاحية احتفاظهما بالقرار النهائي في كل ما يتعلق بالمصادقة أو عدم المصادقة على أعمال البناء أو التخطيط في المناطق [المحتلة]. تجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة أعلن الأسبوع الفائت نيته تشكيل هذه اللجنة، وذلك عشية التصويت في الكنيست على مشروع قانون خاص ينص على شرعة البؤر الاستيطانية غير القانونية، والذي سمي "قانون التسوية"، في محاولة منه لتجنيد وزراء اليمين في الحكومة للتصويت ضد مشروع القانون هذا.

**2012/6/18:** صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها أمس (الأحد) على اقتراح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق [المحتلة] برئاسة رئيس الحكومة. وعارض الاقتراح أربعة وزراء هم القائم بأعمال رئيس الحكومة شاؤول موفان، ووزير الدفاع إيهود باراك، والوزيران شالوم سمحون [عتسماؤوت]، وميخائيل إيتان [ليكود]. وامتنع أربعة وزراء من التصويت، وهم سيلفان شالوم [ليكود]، وثلاثة وزراء من "إسرائيل بيتنا" هم يتسحاق أهرونوفيتش، وستاس مسيجنيكوف، وسوف لاندفر. وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن باراك اقترح ضم الوزيرين سمحون، ودان مريدور [ليكود]، إلى اللجنة، وعندما رفض اقتراحه قرر أن يعارض تشكيل هذه اللجنة بحجة أن معظم أعضائها من اليمين. وأضاف باراك أن وسائل الإعلام الإسرائيلية لمحت إلى أن الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو الالتفاف عليه بسبب تنكيهه بالمستوطنين، وأكد أن العكس هو الصحيح، وأنه يحظى بثقة عالية في صفوف المستوطنين. وقال موفان أنه يعارض تشكيل هذه اللجنة لاعتقاده أنه لا لزوم لها، وأن الأوضاع السياسية الحالية تلزم إسرائيل المحافظة على القانون وعدم سلب أي أراض فلسطينية خاصة في المناطق [المحتلة]. وسيقف رئيس الحكومة على رأس هذه اللجنة، وستضم في عضويتها كلاً من القائم بأعمال رئيس الحكومة موفان، ووزير الدفاع باراك، ووزير الخارجية أفينغور ليبرمان، والوزراء دانيئيل هركوفيتش، وإيلي يشاي، وموشيه يعالون، وبني بيغن، ويولي إدلشتاين، وجدعون ساعر، وجلعاد أردان.

وكان بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة قد أشار إلى أن هذه اللجنة ستتمتع بصلاحيات "بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أراضٍ خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق ستُمنح صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بنفس المكانة التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها."

وقالت المستشارة القانونية لديوان رئيس الحكومة المحامية شولاميت برنياع - فارغو إن تشكيل هذه اللجنة لن يمس صلاحيات كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ولا سيما صلاحية احتفاظهما بالقرار الأخير في كل ما يتعلق بالمصادقة أو عدم المصادقة على أعمال البناء أو التخطيط في المناطق [المحتلة].

هذا، وكان رئيس الحكومة أعلن قبل نحو أسبوعين نيته تشكيل هذه اللجنة، وذلك عشية التصويت في الكنيست على مشروع قانون خاص ينص على شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، والذي سُمي "قانون التسوية"، في محاولة منه لتجنيد وزراء اليمين في الحكومة للتصويت ضد مشروع القانون هذا.

[2012/6/18](#)

شمعون ريكلين - من زعماء المستوطنين

**"يديعوت أحرونوت"، 2012/6/18**

**[خطة لضم أراضي الضفة الغربية على مراحل إلى إسرائيل]**

- منذ وقت طويل وصل المشروع الاستيطاني إلى نقطة اللاعودة، وبتنا اليوم، سواء كنا من اليمين أو من اليسار، في مواجهة السؤال التالي: هل ينبغي لنا إنشاء مزيد من المستوطنات، أو توسيع المستوطنات الموجودة؟ فمن شأن الإجابة عن هذا السؤال أن تغير الواقع بصورة جذرية. ففي ظل الوضع الراهن والنمو المتوقع للمستوطنات (نحو 5% سنوياً) لن نتمكن من التوصل إلى كتلة حاسمة تغير الوضع بصورة جذرية، أي أننا سنطيل أمد الجدل الحالي وسنجد أنفسنا، بعد مرور عشرة أو عشرين عاماً، على ما نحن عليه اليوم من عدم اليقين. فهل هذا ما نريده؟
- في رأيي، إن سبب وصولنا إلى هذا الوضع هو البحث عن تسويات صغيرة بدلاً من اقتراح خطة جديدة بعيدة المدى. والسؤال المطروح هو: ماذا نفعل بأراضي يهودا والسامرة [الضفة الغربية] التي احتلت قبل 45 عاماً؟ وأشدد هنا على يهودا والسامرة وليس على المستوطنات التي تشكل جزءاً من المسألة. إن المصلحة الإسرائيلية في يهودا والسامرة تتمثل أساساً في الأراضي المفتوحة والأماكن المقدسة ومصادر المياه والمحميات الطبيعية والطرق المهمة والقواعد العسكرية للجيش الإسرائيلي ونقاط السيطرة. إذ تشكل هذه النقاط القضية الجوهرية، وقد أنشئت المستوطنات من أجل المحافظة عليها.
- أود أن أطرح خطة واضحة من شأنها أن تكسر الجمود، وتحظى بتأييد أغلبية سكان إسرائيل، وتجعل الفلسطينيين يدركون أن الوقت لا يعمل لمصلحتهم. وفيما يلي أهم بنود هذه الخطة: إعلان رئيس الحكومة أنه بعد مرور خمسة أعوام، أي في الذكرى الخمسين لاحتلال يهودا والسامرة، ستبدأ دولة إسرائيل بضم جزء من أراضي يهودا والسامرة وفقاً للخطة التالية، على أن تكون المدة التي تفصل بين مرحلة وأخرى أربعة أعوام:

- 1- ضم المستوطنات اليهودية الواقعة بالقرب من القدس الكبرى: مناطق معاليه أدوميم، وغوش عتسيون وموديعين عيليت.
- 2- ضم المستوطنات اليهودية الواقعة غربي شومرون [السامرة]: غوش أريئيل، وكدوميم، ومعاليه شومرون.
- 3- ضم وادي الأردن وصحراء يهودا.
- 4- ضم منطقة المنحدرات الجبلية.
- 5- ضم شمال السامرة وجنوبها.
- 6- ضم الهضاب التي تتمركز فيها الأغلبية الفلسطينية.

- أما شروط تحقيق هذه الخطة فهي: إجراء استفتاء عام في إسرائيل، أو الحصول على موافقة 61 عضو كنيست؛ إجراء استفتاء وسط السكان العرب في المناطق المرشحة للضم والحصول على موافقتهم؛ المحافظة على التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب بنسبة لا تتعدى 65/35؛ تهيئة المجتمع الدولي، وأنا مقتنع بأن هذا الأمر سيكون سهلاً عندما يرى هذا المجتمع أن الحل مقبول من جانب الأغلبية في إسرائيل ومن عرب يهودا والسامرة؛ تقوم الحكومة بتحديد المدة الزمنية التي ستفصل بين المراحل بما يتلاءم مع التطورات على الأرض وفي العالم.

**2012/6/21**: عقدت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان أمس (الأربعاء) أول اجتماع لها برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وقد صادقت فيه على الخطة التي توصل إليها الوزير جلعاد أردن مع الحاخام زلمان ميلاميد، الزعيم الروحي لمستوطني بؤرة غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل، والتي تقضي بقيام هؤلاء المستوطنين بإخلاء البيوت التي يقطنون فيها في تلك البؤرة طوعاً في الأسبوع المقبل، والانتقال إلى البيوت الموقّعة التي أقيمت خصيصاً لهم في أحد معسكرات الجيش الإسرائيلي المحاذي للمستوطنة.

كما أحيطت هذه اللجنة الوزارية علماً بأن الدولة ستتوجه إلى المحكمة الإسرائيلية العليا بطلب منح مهلة ثلاثة أشهر لنقل بيوت البؤرة من مكانها الحالي من دون الاضطرار إلى هدمها. وكانت هذه المحكمة قد أصدرت قراراً يقضي بوجوب إخلاء بؤرة غفعات هأولبانا حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل بسبب إقامتها على أراض فلسطينية خاصة.

واستمعت اللجنة إلى تقرير بشأن خطة بناء 300 وحدة سكنية جديدة في بيت إيل، كتعويض عن إخلاء البؤرة.

وشكر رئيس الحكومة في مستهل الاجتماع جميع الجهات التي عملت على إيجاد هذا الحل، وقامت بذلك بشكل يتحلى بالمسؤولية، وقال: "لقد حددنا منذ بداية الطريق هدفين: الحفاظ على القانون وتعزيز الاستيطان في المناطق [المحتلة]، وهذه الخطة تحقق كليهما."

**2012/6/27**

**ميرون رفوفورت - محلل سياسي**

**"هآرتس"، 2012/6/27**

**[إخلاء ميغرون هزيمة للمستوطنين]**

- شكّل فشل المستوطنين في منع إخلاء الأبنية غير القانونية في حي غفعات هأولبانا هزيمة واضحة لهم مرت بهدوء ومن دون أن ننتبه إليها. فخلال أعوام طويلة تصدى المستوطنون لعمليات إخلاء المستوطنات انطلاقاً من اعتقادهم الديني بقديسية الاستيطان اليهودي في كل أنحاء أرض إسرائيل، وتعبيراً عن خوفهم المضمّر من أن هدم أي كرافان في أي بؤرة قد يشكل دليلاً على الطابع الموقت للمشروع الاستيطاني.
- لقد لقّن إخلاء هأولبانا المستوطنين درساً، إذ تخيل هؤلاء أنه في الوضع السياسي الراهن سيكون من السهل على رئيس الحكومة وقف عملية الإخلاء لأنه لا يحب الدخول في مواجهة مع المستوطنين، ولأن وزراء الليكود يتخوفون من نفوذ موشيه فايغلين داخل حزب الليكود، ناهيك عن أن الجمهور عامة ينحو أكثر فأكثر نحو اليمين. لكن، وعلى الرغم من كل ذلك، جرى إخلاء حي هأولبانا.
- لقد كان في مصلحة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إخفاء فشل المستوطنين، وذلك من خلال تعهده ببناء 300 وحدة سكنية في مستوطنة بيت إيل، إلا إن بعض قادة المستوطنين يدرك أن قضية هأولبانا أضاعت على أحد التناقضات العميقة التي يشكلها وجود المستوطنين في المناطق، إذ يعدّ هؤلاء مواطنين إسرائيليين يطبّق عليهم القانون الإسرائيلي، لكنهم يعيشون في مناطق تعتبر قانونياً مناطق محتلة، الأمر الذي يدل على وجود نظامين قانونيين منفصلين لشعبين، أي باختصار نظام تمييز عنصري.
- لا تقبل أغلبية المستوطنين هذا التوصيف، بيد أن عدداً قليلاً منهم يعرف أن هذه هي حقيقة الوضع، ومن هؤلاء أوري ألييتسور، أحد زعماء المستوطنين البارزين الذي يقول إن الحل الوحيد هو تطبيق القانون الإسرائيلي على المناطق، بما في ذلك منح جميع الفلسطينيين حق الاقتراع.
- حتى وقت قريب شكل ألييتسور حالة شاذة، لكن في الفترة الأخيرة انضم إليه نفتالي بنت، الأمين العام لمجلس يهودا والسامرة، الذي اقترح حلاً لمشكلة هأولبانا عبر ضم المناطق التي يسكن فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين. أمّا شمعون ريكلين، الذي يتبنى خطأ أكثر يمينية، فاقترح حلاً يقضي بمنح جميع الفلسطينيين الهوية الإسرائيلية الكاملة، لكن على مراحل.
- لقد حان الوقت للإصغاء إلى هذه الأصوات في صفوف المستوطنين، ذلك بأن المساواة الكاملة في الحقوق بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي الأساس الوحيد لكل حل، سواء أكان على صورة حل الدولتين، أم الكونفدرالية، أم الدولة الواحدة.

**2012/7/10**: أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وكلفها دراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق [المحتلة]، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.

كما أوصت اللجنة نفسها بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق [المحتلة] بصورة جذرية، وبإلغاء سلسلة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك

بهدف إتاحة المجال أمام إمكان "تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة [الضفة الغربية]".

وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها قبل أسبوعين إلى رئيس الحكومة، وجرى نشرها على الملأ أمس (الاثنين). كما جرى نقلها إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي يملك صلاحية قبولها أو رفضها.

وأعرب رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه أمس (الاثنين) عن تقديره للعمل الذي قام به القاضي ليفي والذين عملوا معه، واصفاً إياه بأنه "عمل جاد وهادئ". وأضاف أنه سيرفع توصيات اللجنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي شكلها مؤخراً لاتخاذ قرار بشأنه.

وقال نتنياهو إن تقرير "لجنة ليفي" يتطرق إلى مسألة شرعية مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] بناء على وقائع وقضايا كثيرة، ويجب دراسته بصورة جادة.

وطالب عدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية بأن تتبنى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان توصيات "لجنة ليفي". وقالت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي [ليكود] أنها بدأت بجمع توقيعات أعضاء كنيست على مشروع قانون جديد ينص على تبني هذه التوصيات والبدء بتطبيقها فوراً. تجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة أقيمت عقب ممارسة المستوطنين ضغوطاً كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني وضعته المحامية طالبا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة الإسرائيلية العامة سنة 2005 بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون وأشارت فيه إلى وجود أكثر من 120 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وتعهد شارون وخليفته إيهود أولمرت بتفكيكها.

وتوقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى بأن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات "لجنة ليفي"، كونها تتناقض مع مواقف المحكمة الإسرائيلية العليا التي تعتبر الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، كما أنها تتناقض مع مواقف النيابة الإسرائيلية العامة التي طرحت أمام المحكمة العليا طوال الأعوام الفائتة.

وقال أحد هذه المصادر لصحيفة "هآرتس" إن توصيات "لجنة ليفي" من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها. وأضاف أن هناك إجماعاً في المحافل القانونية الدولية على أن منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية] هي منطقة محتلة، وهذا ما أكدته أيضاً محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وشنت المحامية طالبا ساسون هجوماً حاداً على توصيات "لجنة ليفي" وأكدت أن قبولها سيضع إسرائيل في مواجهة خطيرة مع العالم كله.

[2012/7/10](#)

**افتتاحية**

**"هآرتس"، 2012/7/10**

[على نتنياهو عدم الأخذ بتوصيات "لجنة ليفي" الرامية إلى شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية]

- امتنعت إسرائيل، طوال 45 عاماً من سيطرتها على الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة [سنة 1967]، من تطبيق القوانين الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على عكس ما فعلته في القدس الشرقية وهضبة الجولان. وخلال تلك الفترة لجأت إسرائيل إلى استخدام الأوامر العسكرية بصورة واسعة النطاق من أجل مصادرة الأراضي التي يملكها

- الفلسطينيون، واعتبار مئات الآلاف من الدونمات "أراض تابعة للدولة". وقد جرى استخدام هذه الأوامر مرات عدة أمام محكمة العدل العليا رداً على دعاوى أصحاب الأراضي الذين صودرت أراضيهم، وعلى منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. إلا أن اللجنة القضائية التي عينتها حكومة نتنياهو برئاسة القاضي المتقاعد من المحكمة العليا إدموند ليفي قلبت الأمور رأساً على عقب، فقد أوصى التقرير الصادر عن هذه اللجنة، والذي يذكر كثيراً بتقارير مجلس يهودا والسامرة، عملياً بضم المناطق إلى أرض إسرائيل.
- ومن المعلوم أن أكثر الدول الصديقة لإسرائيل ترفض بشدة الادعاء الإسرائيلي أن الأراضي الفلسطينية ليست محتلة وإنما هي "موضع خلاف"، وأن بناء المستوطنات لا يتناقض مع معاهدة جنيف الرابعة لأنه لا ينطوي على ترانسفير أو ترحيل بالقوة للسكان المدنيين في الأرض المحتلة.
  - وينبغي أن نذكر أن إسرائيل اعترفت في اتفاقية كامب ديفيد بالمكانة الخاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، وبالحقوق الشرعية للسكان الفلسطينيين، إذ نقلت في إطار اتفاق أوسلو المسؤولية المدنية الكاملة على نحو 40% من الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية. كذلك لم تحتفظ حكومة أريئيل شارون عن البند الوارد في خريطة الطريق الذي يلزمها بإخلاء جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بدءاً من آذار/مارس 2001، فضلاً عن موافقة هذه الحكومة على المبادئ التي تضمنها تقرير لجنة القاضية ساسون الذي أوصى بإخلاء 24 بؤرة استيطانية.
  - من هنا يتعين على المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين، الذي أبدى تحفظه عن تشكيل لجنة القاضي ليفي، أن يوضح لرئيس الحكومة الانعكاسات الخطرة التي يمكن أن تترتب على تبني توصيات تقرير اللجنة على الصعيدين القانوني والدولي. وعلى نتنياهو عدم الأخذ بتوصيات التقرير، والإصرار على أن تقوم السلطات التنفيذية بتطبيق القرارات الصادرة عن المحاكم والمتعلقة بإخلاء البؤر الاستيطانية كلها من دون أي تأخير، ولا سيما تلك المشيدة على أراض خاصة.

[2012/7/5](#): تنوي الحكومة الإسرائيلية أن تستأنف قريباً أعمال إنشاء الجدار الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية في منطقة غوش عتسيون [بيت لحم والخليل]، ومن ثم في منطقة المستوطنات المحيطة بغلاف مدينة القدس.

وكانت أعمال إنشاء هذا الجدار، الذي كان من المفترض أن يمتد على طول 760 كيلومتراً، قد توقفت قبل خمسة أعوام بعد استكمال إنشاء مئات الكيلومترات منه، بحجة عدم وجود ميزانيات كافية، غير أن مصادر مطلعة أكدت أن سبب توقف هذه الأعمال يعود إلى طلبات الاستئناف الكثيرة التي قدمت إلى المحكمة الإسرائيلية العليا.

وأعلن العقيد احتياط عوفر هيندي، رئيس المديرية المسؤولة عن أعمال إنشاء الجدار، في أثناء مناقشة أحد طلبات الاستئناف في المحكمة العليا أمس (الأربعاء)، أن الحكومة تنوي أن تستأنف قريباً هذه الأعمال في منطقة غوش عتسيون، وأنها ستستأنفها في سنة 2013 في منطقة معاليه أدوميم بالقرب من القدس، وذلك لدوافع أمنية صرفة.

وقدرت مصادر قانونية أمس (الأربعاء) بأن يؤدي استئناف أعمال إنشاء الجدار الفاصل إلى حملة نقد حادة لإسرائيل في العالم أجمع، فضلاً عن تقديم مزيد من طلبات الاستئناف إلى المحكمة العليا للحؤول دون ذلك.

[2012/7/11](#)

تسيبي حوتوفلي – عضو كنيست من الليكود

”إسرائيل هيوم“، 2012/7/11

[يجب البدء بتطبيق القانون الإسرائيلي للبناء على يهودا والسامرة]

- لدى الحكومة فرصة تاريخية من أجل إحداث تغيير عميق في موضوع شرعنة المستوطنات في يهودا والسامرة. فقد أكد تقرير لجنة إدموند ليفي ضرورة وقف التعامل مع المشروع الاستيطاني الشرعي في يهودا والسامرة بصفته مشروعاً غير شرعي.
- تشكل الحرب القضائية المعقل الأخير لليسار في حربه ضد الاستيطان، في ظل غياب سجلات وقيود منظمة لأماكن الفلسطينيين. لذا نرى كيف يقع العديد من المستوطنين الطيبين، مرة تلو أخرى، في الفخ القضائي، ويجدون أنفسهم ضحية محامي الدفاع من اليساريين الذين يحاربون الاستيطان بواسطة سجلات أردنية وهمية، يستخدمونها لادعاء ملكية مزورة لموكلهم، الذين لم يعلموا قط بأنهم أصحاب أملاك، إذ لم يطالبوا بأملاكهم طوال أكثر من 40 عاماً.
- من المهم الاعتراف بالحقائق التالية: إن الجزء الأكبر من أراضي يهودا والسامرة هو عبارة عن أراض غير مسكونة، فالأراضي المستخدمة للبناء نسبتها 10% فقط (يشمل ذلك المدن الفلسطينية التالية: رام الله، ونابلس، والخليل، ومدن يهودية مثل أريئيل ومعاليه أوديم وكريات أربع)، وفي هذه المنطقة المبنية هناك نسبة 3% فقط مستخدمة للبناء اليهودي. وهذا يعني أن نحو 90% من الأراضي خالية وما زالت تنتظر مواصلة أعمال البناء.
- لم يأت تقرير لجنة إدموند ليفي بجديد عندما قال إن المستوطنات في يهودا والسامرة ليست أرضاً محتلة وفقاً للقانون الدولي. فلننا بحاجة إلى أن نكون مؤرخين مرموقين أو قضاة كبارا كي نتذكر الحقيقة البسيطة، وهي أن أرض يهودا والسامرة، التي استعادها الشعب اليهودي بعد حرب دفاعية، لم يكن فيها دولة فلسطينية تم احتلال أراضيها.
- وليس مفاجئاً أن يسمح تقرير لجنة إدموند ليفي للحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنات في يهودا والسامرة، لأنه من الواضح للجميع أن قرار البناء أو عدمه بات قراراً سياسياً وحكومياً، وأن الخط الأحمر الوحيد هو منع البناء على أراض فلسطينية خاصة.
- لقد تقدمت هذا الأسبوع مع مجموعة محترمة من أعضاء الكنيست باقتراح قانون يتبنى توصيات اللجنة ويطالب بتطبيق قانون البناء الإسرائيلي على يهودا والسامرة، الأمر الذي سيشكل المفتاح لإحداث تغيير بعيد المدى نستطيع في نهايته تطبيق القانون الإسرائيلي كله على يهودا والسامرة.
- وأود هنا أن أذكر جميع الذين يهمهم الرأي العام الدولي بأن عدم وجود سفارة غربية واحدة في القدس، حتى في القسم الغربي منها، ليس معناه أن علينا التنازل عن سيادتنا على المدينة.



- لقد حسم بن- غوريون مسألة السيادة على القدس عندما نقل مقر الكنيست إلى المدينة، كذلك حسم بيغن مسألة إقرار قانون ضم هضبة الجولان، والآن حان دورنا كي نحسم ضم يهودا والسامرة.

**2012/7/18**: قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان أمس (الثلاثاء) عدم معارضة طلب مستوطني بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية إلغاء قرار إخلاء ثلث عائلات المستوطنين المقيمة في البؤرة.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد أصدرت قراراً يقضي بإخلاء 50 عائلة تقيم في بؤرة ميغرون حتى نهاية تموز/ يوليو الحالي، لكن في هذه الأثناء قدمت 17 عائلة منها طلب استئناف إلى المحكمة العليا لإرجاء إخلائها بحجة وجود مستندات في حيازتها تثبت أنها امتلكت الأراضي التي أقيمت بيوتها عليها بصورة قانونية من أصحابها الفلسطينيين.

وقد أعلنت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان أنها تؤيد طلب هذه العائلات. كما أعلن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين تأييده لهذا الطلب. وفي حال موافقة المحكمة العليا على طلب المستوطنين من المتوقع أن يتم إخلاء ثلثي البيوت من هذه البؤرة.

وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن أصحاب البيوت المرشحة للإخلاء سيطلبون نقل بيوتهم إلى الأراضي التي لن يتم إخلاء العائلات الـ 17 منها، الأمر الذي يعني تقليص رقعة المساحة التي أقيمت عليها بؤرة ميغرون وعدم إخلائها كلياً.

**2012/8/1**: علمت صحيفة "هآرتس" أنه من المتوقع أن تصادق الحكومة الإسرائيلية قريباً ولأول مرة على قانون يقضي بمنح هبات لإنشاء فنادق في المستوطنات في المناطق [المحتلة]، وذلك بنسبة تصل إلى 20% من حجم الاستثمارات.

وقد منحت هذه الهبات حتى الآن لمشروعات إنشاء فنادق داخل الخط الأخضر فقط. وقالت وزارة السياحة الإسرائيلية تعقيباً على هذا النبأ إنها تقوم في الوقت الحالي بإجراء دراسة تهدف إلى توسيع خدمات الفنادق في مدينة القدس وضواحيها، وذلك في ضوء وجود نقص كبير في عدد الفنادق القائمة فيها، وعندما يصبح الموضوع عملياً أكثر سيجري نشر بيان بشأنه على الملأ.

**2012/8/24**: تستعد الدولة بدءاً من مطلع الأسبوع المقبل لأن تخلي بالقوة 30 عائلة في بؤرة ميغرون تقطن على أرض تعود إلى ملكية فلسطينية خاصة. وسوف تجتمع لجنة قضائية برئاسة القاضي أشير غرونيس يوم الثلاثاء القادم للبحث في طلب استئناف تقدمت به 17 عائلة تطالب بالبقاء في المكان بحجة أنها اشترت هذه الأرض التي تقيم عليها، وهذه العائلات لن يجري إخلاءها حتى موعد مناقشة قضيتهم.

وبالأمس أبلغ موظفو وزارة الدفاع المستوطنين بأن أجهزة نقل المساكن التابعة للوزارة، والتي ساهمت في نقل مستوطني غفعات هأولبانا، ستكون تحت تصرفهم بدءاً من يوم الأحد المقبل، وذلك تنفيذاً للاتفاق الذي جرى مع المستوطنين، والذي ينص على حصولهم على مسكن بديل مقابل

الإخلاء الطوعي. وفي حال لم يوافقوا على ذلك، سيقوم الجيش باخلائهم بالقوة لأن كما رفضهم سيشكل خرقاً للاتفاق معهم، وستصبح الدولة غير ملزمة بتقديم سكن بديل لهم. ورد ناطق بإسم المستوطنين في ميغرون على هذا الكلام قائلاً: "يتعرض سكان ميغرون منذ أكثر من عام لضغوطات كبيرة. لكننا لن نبيع عقيدتنا مقابل المال ولا مقابل كرافانات. ومن المؤسف أن تقوم حركة الليكود بتدمير الاستيطان بدلاً من القيام بدورها التاريخي. أمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خيارين: إما المضي في الطريق التي سار عليها شارون، أو العمل وفق المنطق والأخلاق وتأييد الاعتراض على إخلاء ميغرون".

[2012/8/28](#)

[افتتاحية](#)

["هآرتس"، 2012/8/28](#)

[\[إخلاء ميغرون اختبار حقيقي لسلطة القانون\]](#)

- من المفترض أن تصل قضية ميغرون إلى نهايتها هذا الأسبوع، وذلك بعد مداوات طويلة قضائية وسياسية بشأنها على أعلى المستويات، وصراع سياسي، وضغوط، وتهديدات. فالحكم الذي من المنتظر أن يصدر اليوم في قضية الاستئناف التي تقدمت بها 17 عائلة من ميغرون تدعي انها اشترت الأرض من أصحابها بصورة قانونية، سيضع حداً للتقصير المتواصل بشأن التعامل مع هذه المجموعة من المستوطنين التي استولت على الأرض، وكانت تفعل ما يحلو لها. أخيراً، وخلال الأسابيع المنصرمة، تجرأ عدد من الوزراء والمسؤولين والشخصيات الأمنية وأقنعوا المستوطنين بأن عليهم القيام بما لا مفر منه في أي مجتمع طبيعي، أي احترام حكم المحكمة العليا وتنفيذ قرار الحكومة.
- وعلى الرغم من التعويضات السخية التي ستدفع لهؤلاء المستوطنين الذين سيطروا على الأرض بالقوة، فإن بعض زعمائهم يهدد باستخدام القوة ضد القوات العسكرية التي ستقوم بتنفيذ قرار المحكمة العليا، كذلك تهدد مجموعات الشباب التي تطلق على نفسها اسم "شبيبة التلال" بصب جام غضبها على سكان القرى العربية الفلسطينية المجاورة. من هنا المطلوب من قيادة الشرطة التصرف بحزم ضد مثيري الشغب، فالشهرة الكبيرة التي حصلت عليها بؤرة ميغرون حولتها إلى اختبار لتطبيق سلطة القانون الإسرائيلي على الأراضي المحتلة.
- ومع الأسف الشديد، فإن إخلاء ميغرون، لا يشكل اختباراً لسياسة الحكومة فيما يتعلق بالسلام والاستيطان، إذ إن الحكومات الإسرائيلية ساعدت، على مدى أكثر من 13 عاماً، مستوطني ميغرون على التمسك أكثر فأكثر بالبؤرة، على الرغم من كل طلبات الالتماس التي تقدمت بها منظمة "السلام الآن".
- إن إخلاء بؤرة ميغرون (على أمل ألا يؤجل في اللحظة الأخيرة) هو بمثابة اختبار يشير إلى ما قد ينتظر البؤر غير القانونية الأخرى التي تقام على أرض الآخرين من دون أي عائق.

[2012/8/30](#): أصدرت محكمة العدل العليا برئاسة القاضي أشر غرونيس وبمشاركة القاضيتين

مريم نؤور وعدنه أربيل، حكمها بإخلاء جميع سكان بؤرة ميغرون حتى 11 أيلول/سبتمبر المقبل، باستثناء السكان الذين يقطنون الجزء العاشر من البؤرة، والذين يدعون أنهم اشتروا الأرض التي يقيمون عليها. وفي إثر صدور قرار المحكمة توجه المستشار القانوني للحكومة يهودا فينشتاين إلى

المستوطنين في ميغرون وإلى زعمائهم وإلى الجهات المعنية بالموضوع طالباً منهم التصرف بطريقة سلمية وإخلاء البؤرة كما سبق أن تعهدوا بذلك. وقد أعرب فينشتاين عن تفهمه لحساسية المسألة، ومدى صعوبة القرار الصادر عن محكمة العدل العليا بالنسبة إلى المقيمين بميغرون. وجاء في قرار القضاة أنهم لم يجدوا مبرراً قانونياً للاستجابة إلى طلب الاستئناف الذي تقدم به المستوطنون، والذي جاء فيه أنهم اشترتوا جزءاً من الأرض التي تقوم عليها البؤرة، وبناء على ذلك طالبوا بإبطال الإخلاء. وأشار القضاة إلى أنه على الرغم من أن المستوطنين اشترتوا الأرض، فإن المباني التي أقيمت عليها لا يمكن أن تبقى لأن سكان ميغرون لم يلتزموا بالمخططات الأساسية المتعلقة بالأرض. كما أن القيادة السياسية لم تتخذ مطلقاً قراراً بإقامة البؤرة، وسبق أن أصدرت في الماضي أوامر تقضي بهدم المباني المقامة هناك. وقد ترك صدور قرار المحكمة العليا أصداء كبيرة وسط مستوطني ميغرون الذين عقدوا مؤتمراً صحافياً وصفوا فيه القرار بأنه "يوم أسود في تاريخ الديمقراطية الإسرائيلية." ورأى بعض المشاركين في المؤتمر أن الحكومة الإسرائيلية تدوس بطريقة فظة حقوق مواطنيها، وأن رئيس الحكومة انضم إلى الرؤساء السابقين الذين تطاولوا على المشروع الاستيطاني، ولا بد للناخبين أن يأخذوا هذا الأمر في حساباتهم في الانتخابات المقبلة. في المقابل، أثنت حركة "السلام الآن"، التي كانت أول من تقدم سنة 2006 بطلب إخلاء ميغرون، على قرار المحكمة ورأت فيه "انتصاراً لسلطة القانون على أسلوب إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق"، واعتبرت أن القرار الأخير "يثبت أن المستوطنين ليسوا فوق القانون." من جهة أخرى، علق مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة على القرار بالقول: "لا شك لدينا في أنه ستقوم في ميغرون العليا وفي هضبة هيكاف مستوطنات يهودية دائمة وقانونية ومزدهرة. ونحن على يقين بأن الأبنية التي ستبقى في البؤرة ستشكل النواة لمستوطنة كبيرة ستقام على الأجزاء التي اشتراها المستوطنون. هذا ما حدث في إيلون موريه وهذا ما سيحدث في ميغرون."

[2012/9/3](#): بعد إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية، سيجري البحث في وضع غفعات آساف، التي تسكنها حالياً 35 عائلة، والتي شيدت بأكملها بصورة غير قانونية على أملاك خاصة على مفترق طرق يربط بين بيت إيل والطريق 60 من دون موافقة الدولة أو من دون الحصول على تراخيص. كما سيجري البحث في وضع عمونه التي يفترض أن تتم تسوية وضعها في أواخر هذا العام، إذ جرى بناء هذه البؤرة على أراض خاصة، وهناك نحو 50 مبنى مشيداً عليها، وقد تقدم عدد كبير من ملاك الأرض التي شيدت عليها هذه البؤرة من الفلسطينيين بدعاوى استئناف، بالإضافة إلى جمعية "يش دين" [يوجد قانون]، من أجل إخلاء البؤرة منذ سنة 2008. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أعلنت الدولة أن معالجة قضية البؤرة يجب أن تنتهي في نهاية سنة 2012.

[2012/9/10](#): صادقت الحكومة الإسرائيلية في الاجتماع الذي عقده أمس (الأحد) على تحويل المركز الجامعي في مستوطنة أريئيل في المناطق [المحتلة] إلى جامعة ثامنة. وامتنع وزيران من حزب عتسماوت [استقلال] هما وزير الدفاع إيهود باراك، ووزير الزراعة أوريت نوكد، من التصويت على القرار. وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل المصادقة على القرار: "من المهم أن تكون هناك جامعة أخرى في دولة إسرائيل، ومن المهم أيضاً أن تكون هناك جامعة في أريئيل. إنني أحب أن أكسر

الاحتكارات والكارتيلات في كل المجالات، وهذا هو أحد هذه المجالات. لا أعتقد أنه تكفينا سبع جامعات في إسرائيل، ومن المؤسف أن تنضم إليها بعد 40 عاماً جامعة جديدة واحدة فقط. إن أريئيل تعتبر جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل وهي ستبقى كذلك في إطار أي تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل، شأنها شأن باقي الكتل الاستيطانية.”

وأضاف نتنياهو: “إن المصادقة على الجامعة في أريئيل تعتبر جزءاً من سلسلة الخطوات التي تقوم بها الحكومة من أجل تعزيز التعليم العالي في دولة إسرائيل، وهذا القرار يعبر عن ثقتنا بالمستوى الأكاديمي الذي وصل إليه المركز الجامعي في أريئيل.”

وجاء في نص القرار الذي اتخذته الحكومة أن تحويل المركز الجامعي في أريئيل إلى جامعة سيبقي رهن مصادقة المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين عليه، وذلك بعد أن تصدر المحكمة الإسرائيلية العليا قراراً نهائياً بشأن طلب الاستئناف الذي قدمه رؤساء الجامعات إلى هذه المحكمة، ودعوا فيه إلى إلغاء هذه الخطوة.

**2012/9/13**: تسعى الحكومة الإسرائيلية لتجديد حركة البناء في 49 مستوطنة مقامة على أراض فلسطينية خاصة، ولمنح تراخيص رسمية للأبنية القديمة المشيدة في مستوطنات مقامة أيضاً على أراض فلسطينية خاصة صادرها الجيش الإسرائيلي لأغراض عسكرية. هذا ما جاء في رد الحكومة على طلب الالتماس الذي تقدمت به منظمة “يش دين” [منظمة إسرائيلية للدفاع عن حقوق الإنسان] بشأن عدم تطبيق أوامر بهدم مبان أقيمت في مستوطنة بيت إيل على أراض فلسطينية خاصة. واعترفت الحكومة في وثيقة قدمتها إلى محكمة العدل العليا بأن نحو 40 مستوطنة إسرائيلية في المناطق أقيمت بشكل جزئي أو كلي على أراض فلسطينية خاصة مصادرة لأغراض عسكرية. وتحدثت الحكومة في الوثيقة عن نيتها استخدام الأوامر العسكرية بمصادرة الأراضي، والصادرة قبل 30 عاماً، من أجل المحافظة على بقاء هذه المستوطنات ومنع إزالتها. وقد اعترفت النيابة العامة الإسرائيلية باستمرار البناء في هذه المستوطنات حتى بعد صدور القرار المتعلق بمستوطنة ألون موريه العائد إلى سنة 1979، والذي يحظر بناء مستوطنات على أراض خاصة جرت مصادرتها لأغراض عسكرية.

وتشير وثيقة داخلية للمستشار القانوني لمنطقة يهودا والسامرة، إلى وجود 44 مستوطنة مشيدة على أراض جرت مصادرتها لأغراض عسكرية في سنة 1979، ومن بينها مستوطنات أريئيل وبيت إيل وأفرات وكريات أربع، بالإضافة إلى مستوطنات تقع في وادي الأردن.

**2012/10/18**: ينوي رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن يتبنى توصيات تقرير “لجنة إدموند ليفي” فيما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والتي قدمت إليه قبل عدة أشهر.

وجاء في تلك التوصيات أنه نظراً إلى أن تلك البؤر الاستيطانية قد أقيمت بتشجيع من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على الحكومة الحالية أن تشرعها. كما أكدت أن الضفة الغربية لا تعتبر منطقة محتلة.

ويبدو أن الهدف من وراء نية نتنياهو هذه هو كبح نفوذ موشيه فايغلين، زعيم تيار “الجماعة اليهودية” اليمينية المتطرفة، داخل حزب الليكود.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة لصحيفة "يسرائيل هيوم" إن نتنياهو لا ينوي أن يطرح على الحكومة موضوع تبني توصيات تقرير "لجنة إدموند ليفي"، وأشارت إلى أن عملية الإعداد لتبني تلك التوصيات تجري على قدم وساق في ديوان رئيس الحكومة. ورحب "اللوبي من أجل أرض إسرائيل الكاملة" في الكنيست، الذي يقف على رأسه عضوا الكنيست زئيف إلكين [ليكود] وأرييه إداد [الاتحاد الوطني]، بنية رئيس الحكومة هذه. وقال عضو الكنيست داني دانون [ليكود] إن خطوة نتنياهو هذه ستؤدي إلى تطوير المستوطنات في المناطق [المحتلة]. في المقابل، قال وزير الدفاع إيهود باراك إن تبني تلك التوصيات سيلحق أضراراً سياسية فادحة بإسرائيل في العالم. وأكدت رئيسة حزب العمل عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش أن هذه الخطوة تنطوي على مناورة انتخابية رخيصة. وطالب زعيم المعارضة ورئيس حزب كاديما عضو الكنيست شأؤول موفاز المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين بمنع نتنياهو من الإقدام على خطوة كهذه.

**2012/10/21**: قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، في نهاية الأسبوع الفائت، إن

شجب الاتحاد الأوروبي على لسان وزيرة خارجيته كاترين أشتون أعمال البناء الجديدة المقرر تنفيذها في حي جيلو في القدس [المحتلة] يدل على عدم فهم الاتحاد الأوروبي الواقع القائم في منطقة الشرق الأوسط.

وجاءت أقوال ليبرمان هذه في سياق رده على بيان أصدره الاتحاد الأوروبي في نهاية الأسبوع الفائت وشجب فيه خطة بناء 800 وحدة سكنية جديدة في حي جيلو، وقد أكد فيها أيضاً أن هذا الحي هو جزء لا يتجزأ من القدس، وأن القدس الموحدة هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل. وأضاف وزير الخارجية أن كل من يريد أن يساهم في التوصل إلى تسوية [بين إسرائيل والفلسطينيين] يجب أن يركز على الإجراءات التي يقوم بها رئيس السلطة الفلسطينية [محمود عباس] من أجل منع أي أعمال بناء جديدة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] لا على أعمال البناء نفسها.

**2012/10/24**: قام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الثلاثاء) بزيارة لحي جيلو

في القدس [المحتلة]. ورافقه في هذه الزيارة رئيس بلدية القدس نير بركات.

وأكد رئيس الحكومة خلال الزيارة أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل وستبقى كذلك إلى الأبد، ولديها الحق الكامل في إعمارها. وأضاف: "لقد بنينا في القدس وبنينا فيها وسنستمر في ذلك. هذه هي سياستنا وسنواصل دعم جميع أعمال البناء في القدس".

وأضاف نتنياهو أنه وهو في طريقه إلى هذا الحي، تذكر بأنه خلال ولايته الأولى في منصب رئيس الحكومة [1996-1999] صادق على مشروع سكني تم بناؤه على الجبل الصخري "هار حوما" [جبل أبو غنيم]، واليوم يوجد هناك حي فاخر. وقال: "لقد أوضحوا لنا أنذاك أنه لا يجوز البناء هناك وأنه ستحدث نتيجة ذلك أشياء فظيعة، واليوم تعيش في الحي آلاف العائلات الإسرائيلية التي تتمتع بجودة حياة عالية واستثنائية على المدخل الجنوبي لمدينة القدس".

وختم رئيس الحكومة: "جئت إلى هنا اليوم من أجل أخذ انطباع بشأن العمل المهم الذي تقوم به البلدية، وقد أعجبتني خطط البناء والتخطيط المعماري والمنظر الجميل الذي لا مثيل له. إن القدس هي أغلى كنوزنا. كما أنني جئت إلى هنا أيضاً من أجل التعبير عن سياسة الحكومة التي أقف على رأسها،

وفحواها أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية ولدينا الحق الكامل في البناء فيها، وهذه هي السياسة الصحيحة التي يجب ممارستها من أجل دولة إسرائيل وشعبها.”  
من ناحية أخرى ذكرت صحيفة “هآرتس” (2012/10/24) أن الوزير غلعاد أردان، وسكرتير الحكومة الإسرائيلية تسفي هاوزر، تعهدا في وقت سابق أمام رئيس المدرسة الدينية [بيشيفاه] في مستوطنة بيت إيل في الضفة الغربية بدفع خطة تقضي بإقامة 90 وحدة سكنية جديدة تكون تابعة لهذه المدرسة الدينية، كتعويض عن الموافقة على إخلاء بيوت حي “غفعات هأولبانا” في تلك المستوطنة في حزيران/ يونيو الفائت، وذلك فضلاً عن تعهد الحكومة الإسرائيلية بإقامة 300 وحدة سكنية جديدة في مقابل عملية الإخلاء هذه.

**2012/10/29**: صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع أمس (الأحد) على الاقتراح الذي قدمه رئيس

الحكومة بنيامين نتنياهو والمتعلق بتوفير الحماية التامة لجميع البلدات التي تقع على بعد 4,5 كيلومتر وحتى 7 كيلومترات من قطاع غزة. وستبلغ تكلفة تنفيذ الاقتراح 270 مليون شيكل. وسيتم تمويل 14٪ منها من تبرعات جندتها الوكالة اليهودية من الجاليات اليهودية في شتى أنحاء العالم. وخولت الحكومة رئيس الحكومة صلاحية اتخاذ قرار في غضون 30 يوماً بشأن مصادر التمويل الأخرى، من دون ضرورة طرح هذا الموضوع مرة أخرى على جدول أعمالها. وقال رئيس الحكومة: “إن هذا الأمر سيوفر الأمان لمواطني المنطقة الجنوبية كلهم. إننا نقوم بذلك لأن إمكان إصابة الصواريخ قصيرة المدى أهدافها في محيط قطاع غزة أكبر كثيراً مقارنة بمناطق أخرى أكثر بعداً منه.”

وأضاف: “لغاية اليوم تمتع مواطنو الجنوب بحماية حتى مدى 4,5 كيلومتر من الحدود مع قطاع غزة، وتمتعوا بحماية ابتداء من مسافة 7 كيلومترات من الحدود من خلال منظومة القبة الحديدية [المضادة للصواريخ قصيرة المدى]. وفي المنطقة التي تقع بين المنطقة التي تتمتع بالحماية الكاملة في الأراضي التي تبعد 4,5 كيلومتر من القطاع، والمنطقة التي تبعد 7 كيلومترات منه وتتم حمايتها بواسطة القبة الحديدية، توجد منطقة تتم فيها حماية مؤسسات التعليم فقط. والاقتراح الجديد من شأنه أن يوفر الحماية لكل هذه المنطقة، ومن خلال ذلك سنستكمل توفير الحماية لمواطني الجنوب كلهم.”

هذا، وتعطلت الدراسة في مدارس مدينة بئر السبع طوال يوم أمس (الأحد) جراء إطلاق عدة صواريخ من طراز غراد عليها من قطاع غزة. وقد سقطت كلها في مناطق مفتوحة خارج المدينة، ولم تتسبب بالحاق أي أضرار بشرية.

**2012/10/31**: قال رئيس حزب “يش عتيد” [يوجد مستقبل] الإعلامي يائير لبيد إن الكتل الاستيطانية الكبرى معاليه أدوميم وغوش عتسيون وأريئيل [في الضفة الغربية] والقدس الموحدة يجب أن تظلا خاضعتين للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق سلام نهائي يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل، وأكد أن على إسرائيل ألا تعترف مطلقاً بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وجاءت أقواله هذه في سياق خطاب ألقاه أمس (الثلاثاء) في “المركز الجامعي أريئيل” في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية، وعرض فيه البرنامج السياسي لحزبه الجديد.

وأكد لبيد أن حزبه لن ينضم بعد الانتخابات العامة المقبلة إلى أي حكومة ترفض العودة إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وحذّر من أن عدم التوصل إلى اتفاق كهذا سيحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، الأمر الذي من شأنه أن يفقدها طابعها اليهودي. واتهم رئيس "يش عتيد" رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالتذرع بحجة عدم وجود شريك فلسطيني من أجل التهرب من التوصل إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين. كما تطرق إلى الموضوع الإيراني فقال إن الخيار العسكري يجب أن يبقى مدرجاً في جدول الأعمال شرط أن يكون آخر خيار يتم اللجوء إليه لكبح البرنامج النووي الإيراني.

[2012/11/7](#): تدرس الحكومة الإسرائيلية إمكان تكثيف أعمال البناء في المستوطنات في المناطق

[المحتلة] كجزء من العقوبات التي ستفرضها على السلطة الفلسطينية في حال إصرارها على أن تطرح في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي مبادرتها الرامية إلى الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة "هآرتس" إن الاجتماع الخاص لـ "طاقم الوزراء التسعة"، الذي عقد أمس (الثلاثاء) بدعوة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أجرى مداولات بشأن مجموعة من العقوبات التي يمكن أن تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية رداً على مبادرتها المذكورة.

وأضاف هذا المصدر نفسه أن الاجتماع لم يتخذ أي قرارات نهائية، لكن جرى الاتفاق خلاله على عدة عقوبات محتملة.

وأشير في الاجتماع أيضاً إلى أن هناك ضغوطاً كبيرة تُمارس على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لإرجاء طرح المبادرة خاصة من جانب زعماء ووزراء خارجية كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، فضلاً عن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون.

كما أُشير إلى أن هناك توقعات في إسرائيل بأن تمارس الإدارة الأميركية ضغوطاً على عباس في هذا الشأن بعد انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت أمس (الثلاثاء).

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن وزير الخارجية أفيدور ليدرمان، الذي هدّد في الآونة الأخيرة بأنه في حال إصرار السلطة الفلسطينية على دفع هذه المبادرة قدماً فسيعمل على تقويضها، لم يشترك في اجتماع "طاقم الوزراء التسعة"، وبدلاً منه اشترك في الاجتماع مندوبون من وزارة الخارجية في مقدمهم المدير العام للوزارة رافي باراك. وادعى هؤلاء المندوبون أن المبادرة الفلسطينية تشكل خرقاً كبيراً لاتفاقيات أوسلو، وقدموا وثيقة تشمل عقوبات يمكن فرضها على السلطة الفلسطينية بما في ذلك عقوبات اقتصادية. في المقابل قال وزير الدفاع إيهود باراك ومندوبو المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إنه في حال انهيار السلطة الفلسطينية اقتصادياً، يمكن أن تقدم على حل الأجهزة الأمنية، وعلى وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الاستقرار القائم في الضفة الغربية.

[2012/11/7](#): نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية صباح أمس (الثلاثاء) عطاءات لإقامة أكثر

من 1200 وحدة سكنية في حيي راموت وبسغات زئيف الواقعين وراء الخط الأخضر شمالي القدس. كما نشرت الوزارة مجدداً عطاء لإقامة 72 وحدة سكنية في مستوطنة أريئيل بالقرب من نابلس.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في الوزارة إن نشر هذه العطاءات جاء تنفيذاً لقرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في هذا الشأن في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، في إثر تقديم السلطة الفلسطينية طلباً إلى اليونيسكو لقبول فلسطين كدولة عضو في هذه المنظمة الدولية، وأنه منذ ذلك الوقت جرت مناقشات مهنية تتعلق بكيفية تنفيذ القرار.

واستنكرت منظمة "عير عاميم" [مدينة الشعوب] نشر هذه العطاءات، وقالت في بيان خاص صادر عنها إن هذه العطاءات تشكل الرد الحقيقي من جانب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على التصريحات الأخيرة التي صدرت عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في سياق المقابلة التي أدلى بها إلى قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، وجدد فيها مرة أخرى التزامه حل الدولتين.

**2012/11/12**: صادق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قبل نحو شهر ونصف الشهر على دفع خطة بناء جديدة تقضي بتوسيع مستوطنة إيتمار بالقرب من نابلس في الضفة الغربية. ووفقاً لهذه الخطة سيتم إقامة 538 وحدة سكنية جديدة في هذه المستوطنة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة عدد سكانها خمسة أضعاف.

وعلمت صحيفة "هآرتس" من وثائق خاصة حصلت عليها في هذا الشأن أن وزير الدفاع صادق على دفع هذه الخطة على الرغم من أنه لم تتم المصادقة حتى الآن على الخريطة الهيكلية للمستوطنة، وذلك في إثر ضغوط مارسها عليه المستوطنون عقب تعرض خمسة من أفراد عائلة واحدة في المستوطنة للقتل على يد مجموعة "إرهابية" فلسطينية في آذار/ مارس 2011.